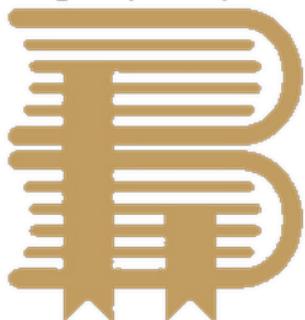


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تلخيص ما بعد الطبيعة

ابن رشد





تقديم

قمنا بتحقيق هذا الكتاب منذ عشر سنوات بعد مقابلته على خمس نسخ ، بعضها مخطوط ، وبعضاً مطبوع ، ولم تقتيد بقراءة نسخة بعينها ، وإنما كانت خاتمتنا أن نقدم للقارئ نصاً عريباً هو أقرب ما يكون إلى ما كتبه ابن رشد نفسه : تلخيصاً لكتاب « ما بعد الطبيعة » لأرسطو .

والنسخ التي كانت تحت أيدينا ، وقت تحقيق الكتاب ، هي النسخ التالية ، وقد رمزاً إليها بمعرفة :

ك : ترمز للنسخة المخطوطة الموجودة بدار الكتب المصرية (تحت رقم ٥ حكمة وفلسفة ، ضمن مجموع ، ص ٢١٧ - ٣٠٢) . هي فيما يبدو أقدم المخطوطات عهداً ، وتمتاز بخلوها من الحواشى التي أضيفت إلى النسخ الأخرى .

ق : ترمز للنسخة المطبوعة التي نشرها مصطفى القباني في القاهرة بدون تاريخ ، وهي مأخوذة عن النسخة المخطوطة الموجودة بدار الكتب المصرية . ولكن في هذه الطبعة تحريراً كثيراً .

م : ترمز للنسخة المطبوعة التي نشرها « كارلوس كويروس دريجيز » (ومهما ترجمة إسبانية) في مدريد سنة ١٩٩١ تحت عنوان :

Averroes, *Compendio de metaphysica*, texto arabe con traducción y notas de Carlos Quiros Rodríguez, Madrid, 1919

وهذه النسخة مأخوذة عن مخطوطة بمكتبة الاسكوربالي ، وظاهر أن فيها حواشى كثيرة خلت منها نسخة دار الكتب المصرية .

ت : ترمز لنسخة مخطوطة موجودة بالمكتبة التيمورية (بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٧ حكمة) - ضمن مجموع : ص ١٨٢ - ٢٥١) . ونقرأ في خاتمة هذه المخطوطة عبارة للناسخ نفسها : « وكان فراغه على يد أحقر الورى موسى بن إبراهيم المنطوب . في الثاني من عمرم الحرم سنة ٩٣٧ لا يجرة » .

ج : ترمز لنسخة مطبوعة بطبععة دائرة المعارف العثمانية بميدان آباد الدكن سنة ١٩٤٧ وقد نشرت ضمن مجموع بعنوان : « رسائل ابن رشد » .

والأصل الذي اعتمدت عليه هذه النسخة المطبوعة لا يتضح من الإشارات المبهمة الواردة في الموسماش القليلة . ولكن يبدو لنا أن هذه النسخة متفرقة إلى حد كبير مع المخطوطة الموجودة بالمكتبة التيمورية بالقاهرة .

ولا يفوتنا هنا أن ننوه بما انتفعنا به ، في تتحقق هذا الكتاب . من مقتنيات الأستاذ المستشرق Van den Bergh فان دن برج في ترجمته الألمانية للتلخيص ما بعد الطبيعة . وهي الترجمة المشورة في مدينة ليدن سنة ١٩٢٤ - مع مقدمة وافية وتعليقات غزيرة - تحت عنوان :

Die Epitome der Metaphysik des Averroes

بعد فقد رأينا ، تيسيرا لقراءة هذا الكتاب ، أن نضع من عندنا عناءين عاماً لمقدمته ومقالاته (وقد أشرنا إلى ذلك في الموسماش في كل مرة) . وأن نقسم كل مقالة إلى فقرات وضعنا لها أرقاماً متالية .

ونود أن ننبه إلى أن ابن رشد وعده في مقدمة التلخيص (ص ٦) بأن يجعل كتابه خمس مقالات . ولكن النسخ التي بأيدينا منه توقف كلها عند المقالة الرابعة .

تمامه أربعين

القاهرة في أول يناير سنة ١٩٥٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

فِي الْفَرْضِ مِنْ عِلْمٍ مَا بَعْدَ الْطَّبِيعَةِ^١

[قال القاضى أبوالوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد رضى الله عنه :]^٢

- ١ - فقصدنا في هذا القول أن نلقط الأقواب العلمية^٣ من مقالات أرسطو الموضعية في علم « ما بعد الطبيعة » على نحو^٤ ما جرت به عادتنا في الكتب المتقدمة .
- ٢ - فلنبتدىء^٥ أولاً فنخبر بغرض هذا العلم ، ومنظمه ، وأقسامه ، ومرتبته ، ونسبته ، وبالجملة فنبتدىء بالأمور النافع تقدم^٦ تصوّرها عند الشروع في هذه الصناعة .

فتقول : إنه قد قبل في غير ما موضع : إن الصنائع والعلوم ثلاثة^٧ أصناف : وهي^٨ إما صنائع نظرية ، وهى التي غايتها المعرفة فقط ؛ وإما صنائع عملية ، وهى

(١) م تصفيف : وصل الله على محمد وآله . ح تصفيف : والاستيفاق من آلة العمل المظيم .

(٢) هذا المتوان من وضع الناشر . (٣) ما بين حاصرين عباره زائدة في م .

(٤) م : العامة . والأصح : الطبيعة ، كافية ، ق ، ح .

(٥) ت : عادة .

(٦) م ، ت ، ح : فنبتدىء . لـ ، ق : فنبتدىء .

(٧) تقدم : ناقصة من ت .

(٨) ثلاثة : مخففة من لـ ، ق .

(٩) وهي : ناقصة من لـ ، ت ، ح .

١ - نلخيص ما بعد الطبيعة

التي العلم فيها من أجل العمل ؛ وإنما صنائع معينة في هذه ^١ ومسددة ، وهي الصنائع المنطقية ؛ وقد قيل أيضاً في كتاب « البرهان » : إن الصنائع النظرية صنافان : كلية ، وجزئية . فالكلية : هي التي تنظر في الموجود بطلاق ، وفي اللوائح الذاتية له ؛ وهذه ثلاثة أصناف : صناعة الجدل ، وصناعة السفسطة ؛ وهذه الصناعة . وأما الجزئية فهي التي تنظر في الموجود بحال ما . وقيل أيضاً ^٢ هنالك : إن الجزئية اثنان ^٣ فقط : العلم الطبيعي ، وهو الذي ينظر في الموجود المتغير ، وعلم التعاليم ، وهو الذي ينظر في الكمية مجردة من الميولى . وهذا كلّه مما وضع وضعاً في كتاب « البرهان » . وينبغي أن تنظر في ذلك ما هنا فنقول :

^٤ - أما انقسام هذه الصنائع النظرية إلى هذه الثلاثة الأقسام ^٤ فقط ، فذلك شيء عرض بالواجب لانقسام الموجودات أنفسها بهذه الأجزاء ^٥ الثلاثة . وذلك أنه ^٦ لما تصفحت الموجودات وجد بعضها قوامها إنما هو في هيولى ، فجعل النظر في هذا النوع من الموجودات وفي لواحقها على حدة : وذلك بين من زاول العلم الطبيعي ؛ ووُجد أيضاً بعضها ليس نظير في حدودها الميولى ، وإن كانت موجودة في هيولى ؛ وذلك بين أيضاً من نظر في التعاليم ، فجعل النظر ^٧ في جميع أنواع هذه ولو الحقها على حدة .

^٨ - ولما لاحت في العلم الطبيعي مبادئ أخرى ليست في هيولى ، ولا هي موجودة بحال ما ، بل موجودة ^٩ وجوداً مطلقاً ، كان من الواجب أن يكون النظر فيها لصناعة عامة ^{١٠} ، تنظر في الوجود مطلقاً . وأيضاً أن ^{١١} هنا أموراً عامة ، تشتراك ^{١٢} فيها الأمور المحسوسة وغير المحسوسة ، مثل الوحدة والكتلة والقوة والفعل

(١) معينة في هذه : ناقصة من ت .

(٢) ك : اثنان .

(٣) ك : الأجزاء .

(٤) ت ، ح : بهذه الأجزاء . ك ، ق ، م : هذه الأقسام .

(٥) ت : إنها .

(٦) محسوسة : ناقصة من ك ، ت .

(٧) ت ، ح : بصناعة .

(٨) ت : شرط .

وغير ذلك من اللواحق العامة ؛ وبالجملة الأشياء التي تلحق الأمور المحسوسة من جهة ما هي موجودة ، وهي الجهة التي تخصّ الأمور المفارقة على ما سبقين ^١ بعد . وليس يمكن أن تنظر في مثل هذه الأشياء صناعة ، إلا الصناعة التي يكون موضوعها ^٢ الوجود المطلق ^٣ .

٤ - وإذا كان هذا هكذا ، ولاح أن العلوم النظرية قسمان : كلية وجزئية ، وكانت الجزئية قد سلف فيها القول ، فالذى ^٤ بقى علينا القول فيه هو هذا العلم الذى غرضه كما يتبين النظر في الموجود بما هو موجود وفي جميع أنواعه ، إلى أن ينتهي إلى موضوعات الصنائع الجزئية ، وفي اللواحق الذاتية له ، وترقية ذلك إلى أسبابه ^٥ الأولى ، وهي الأمور المفارقة .

٦ - ولذلك ليس يعطى هذا العلم من الأسباب إلا السبب الصورى والغافى والفاعل بوجه ما ، أعني ^٦ لا على الوجه الذى يقال عليه الفاعل في الأشياء المتغيرة ^٧ ، إذ ^٨ ليس من شرط الفاعل هاهنا أن يتقدم مفعوله تقدما زمانيا ، كحال حال في الأمور الطبيعية . وكما أن جميع ما يعطى أسبابه في العلم الطبيعي إنما يعطى من جهة الطبيعة والأشياء الطبيعية ، كذلك ما يرام هاهنا من إعطاء الأسباب للأمور الموجودة إنما يعطى ^٩ من جهة الإله ^{١٠} والأشياء الإلهية ، وهي الموجودات التي ليست في هيولى .

٧ - وبالجملة ، فقصده الأول في هذا العلم إنما هو أن يعطى ما بقى عليه من العلم لمعرفة ^{١١} أقصى أسباب الأمور المحسوسة . وذلك أن ^{١٢} الذي تبين من ذلك في العلم

(١) م ، ح : سببين . لـ ، ق : تبين . (٢) لـ ، ق : لموضوعها .

(٣) ث ، ح : الموجود بإطلاق . (٤) ق ، لـ ، وـ : والذى .

(٥) لـ : جمع أسبابه . ح : وتنونية جميع ذلك إلى أسبابه الأول .

(٦) ت : أى . (٧) ق : المقدرة . لـ : المعبرة

(٨) ق ، لـ ، ح : تقدير : كان . (٩) ق : إنما تعلق .

(١٠) ق : الآلة . لـ : الأله . (١١) ث ، ح : بمعرفة .

(١٢) ت : إذ .

ال الطبيعي هما ١) البيان الأقصيان ٢) فقط ، أعني الهيولاني ٣) والمحرك . وبني عليه هاهنا أن بين السبب الصورى لها والغافى والفاعل ٤) : فإنه يظن ٥) أن بين الفاعل والمحرك فرقاً ٦) ، فإن المحرك يعطي ٧) للمتحرك الحركة فقط ، والفاعل يعطى الصورة التي بها الحركة . وإنما اختصَّ هذا العلم بهذه المعرفة ، لأن الأمور التي يوقف بها على وجود هذه الأسباب هي أمور عامة ، وذلك أيضاً بعد أن يسلم ٨) هاهنا ما لاح في العلم الطبيعي من وجود محرك لا في هيولى .

٨) - وأما السبب الهيولاني والمحرك الأقصى فثبتت ٩) هناك ، أعني في العلم ١٠) الطبيعي ، مقدمات ممكن منها الوقوف عليها ، بل ليس يمكن بيانها ١١) على التخصيص في غيره ، وبخاصة السبب المحرك . وأما البيانات التي يستعملها ابن سينا في بيان المبدأ الأول في هذا العلم ، فهي أقوابيل جدلية غير صادقة بالكل ١٢) ، وليس تعطى شيئاً على التخصيص ، وأنت تتبين ذلك من المعاندات التي عانده ١٣) بها أبو حامد في كتابه في «الهافت» .

٩) - ولذلك يتسلم ١٤) كما قلنا صاحب هذا العلم وجوده عن العلم الطبيعي ، ويعطي الجهة التي يكون بها محركاً ، كما يتسلم ١٥) وجود عدد المحرken عن صناعة النجوم التعالية ؛ وليس ما لاح في العلم الطبيعي من وجود مبادئ مفارقة فضلاً في هذا العلم ، كما يقول ابن سينا ، بل ذلك ضروري ، إذ كان هذا العلم يستعمل ذلك على جهة الأصل الموضوع ، وهي أحد أجزاء موضوعاته .

(٢) ت : الأسباب .

(١) ق ، م : هنا . ت ، ح : هو .

(٤) لـك : أفعال .

(٣) ق : هيولى .

(٦) ت ، ح : فإنه يظن أن فرقابين المحرك والفاعل .

(٥) ق ، م : ينظر .

(٨) ت ، ح : يتسلم .

(٧) ت ، ح : إنما يعطي .

(١٠) لـك : العلم . م : بالعلم .

(٩) ت ، ح : نكانت . لـك : ثبات .

(١٢) ت ، ح : عاندها .

(١١) ت ، ق ، م ، ح : بيانها .

(١٤) لـك : تسلم .

(١٢) ت ، ح : يتسلم . ق : يسلم .

١٠ - فقد تبين من هذا القول ما غرض هذا العلم ، وما موضوعاته ، وأما أقسامه فإننا نجده منتشرًا في المقالات المنسوبة لأرساطه ، لكنه مع هذا ينحصر في ثلاثة أقسام : الأول ينظر فيه ^٢ في الأمور المحسوسة بما هي موجودة وفي جميع أجنباتها التي هي المقولات العشر ، وفي جميع اللواحق التي تلحقها ، وينسب ذلك إلى الأوائل ^٣ بقدر ما يمكنه في هذا الجزء ^٤ .

١١ - وأما القسم الثاني فينظر فيه ^٥ في مبادئ الجوهر ، وهي الأمور المفارقة ، ويعرف أي وجود وجودها ، ونسبتها أيضًا إلى ^٦ مبدئها الأول الذي هو الله تبارك وتعالى . ويعرف ^٧ الصفات والأفعال ^٨ التي تخصه ، ويبين ^٩ أيضًا نسبة سائر الموجودات إليه ، وأنه الكمال الأقصى ، والصورة الأولى ^{١٠} ، والفاعل الأول ، إلى غير ذلك من الأمور التي تخص واحداً واحداً من الأمور المفارقة ، وتعم ^{١١} أكثر من واحد منها .

١٢ - والقسم الثالث ينظر فيه في موضوعات العلوم الجزئية ، ويزيل الأغاليط الواقعة فيها ^{١٢} لمن سلف من القدماء ، وذلك في صناعة المنطق ، وفي الصناعتين الجزئيتين أعني العلم الطبيعي والتعاليمي ^{١٣} . وإنما كان ذلك كذلك لأنه ليس من شأن العلوم الجزئية أن تصصح ^{١٤} مبادئ علمها ^{١٤} ، ولا أن تزيل ^{١٥} الغلط الواقع فيها ، على ما تبين في كتاب « البرهان » . وإنما ذلك إلى ^{١٦} صناعة عامة : وذلك إما هذه الصناعة ، وإما صناعة الجدل ؛ إلا أن صناعة الجدل إنما تبطل تلك الآراء بأقوال مشهورة ليس

(٢) فيه : مخنوقة من ق ، ت .

(١) ق ، م : وما .

(٤) ت ، ح : تضييف : فيها .

(٢) ت ، ح : زائدة في ت ، ح .

(٦) فيه : ناقصة من ت .

(١١) فيه : زائدة في ت ، ح .

(٨) ت ، ح : وترف .

(١٢) فيه : وبيان .

(١٠) ك : الأول .

(١٣) ك ، ح : وبين .

(١٢) ت ، ح : التعاليمي .

(١٤) ت ، ح : مبادئها .

(١٤) إلـك : ناقصة من ق ، ك .

(١٥) ك ، ق : يزيل .

يؤمن أن ينطوي فيها كذب ، وهذه بأقاويل صادقة ، وإن كان يلحقها أن تكون مشهورة . فلهذا ما كان من ضرورة ^١ لهذا العلم تصحيف مبادئ الصناعة الجزئية .

^{١٣} - ويبين ^٢ من هذا ، أن الأجزاء الضرورية من هذا العلم ، إنما هي الجزءان الأولان فقط ، وأما الجزء الثالث فعلى جهة الأفضل ، إذ كان وجود أكثر ^٣ موضوعات العلوم الجزئية وجهاً وجودها من الأمور البينة بنفسها . وإنما وقع فيها غلطان من سلف من القدماء ، فكان من تمام المعرفة بها حل تلك المغالطات ، بمنزلة ما يكون حل الشكوك الواقعـة في الشيء ^٤ من تمام المعرفة به مع حصول المعرفة بجوهره ^٥ .

^{١٤} - لكن رأينا أن نجعل هذا الكتاب خمس مقالات : المقالة الأولى نذكر فيها الصدد ^٦ الذي نحن بسبيله ، ونشرح فيها الأسماء المستعملة في هذه الصناعة ؛ والمقالة الثانية : نذكر فيها الأمور التي تنزل من الجزء من هذه الصناعة منزلة الأنواع ؛ والمقالة الثالثة نذكر فيها اللواحق العامة لها ؛ والمقالة الرابعة تتضمن القول فيها بشتمل عليه الجزء الثاني من هذا العلم ؛ والمقالة الخامسة تحتوى على ما نقصمه الجزء الثالث من هذه الصناعة .

^{١٥} - وأما منفعة هذا العلم ، فهي من جنس منفعة العلوم النظرية ؛ وقد ثبت ذلك في كتاب «النفس» ؛ وقيل هناك ^٧ : إن الفرض منها ^٨ استكمال ^٩ النفس الناطقة حتى تحصل على كلامها الأخير ^{١٠} . لكن وإن كانت منفعة هذا العلم من جنس منفعة العلوم النظرية فهي من أجلتها رتبة في ذلك ، إذ كانت نسبة هذا العلم إلى سائر العلوم النظرية نسبة الغاية ^{١١} وال تمام ، لأن بمعرفته تحصل معرفة الموجودات بأقصى

(١) ق : صورة . م ، ح : ضرورة . لـ : صرورة .

(٢) ت ، ح : وتبين .

(٣) ت : تقسيف : من .

(٤) ت : فـ .

(٥) لـ ، ح : الصدر .

(٦) ت ، ح ، ت : بها .

(٧) ت ، ح : هناك .

(٨) ت ، ح : الفرض بها هو استكمال .

(٩) ت : حتى يحصل الإنسان على كلـاه . ح : حتى يحصل الإنسان على كلـاه .

(١٠) ت : الغاية القصوى .

أسبابها ، الذي هو المقصود من المعرفة الإنسانية . وأيضاً فإن العلوم الجزئية تحصل^١ على التمام بهذا العلم ، إذ كان هو الذي يصحح مبادئها ، ويزيل الغلط الواقع فيها على ما قلنا .

١٦ - وأما^٢ مرتبته في التعليم وبعد العلم الطبيعي : إذ كان كما قلنا يستعمل على جهة الأصل^٣ ما يرهن في ذلك العلم من وجود قوى لا في هيولي . ويشهي أن يكون إنما سمي هذا العلم علم^٤ «مابعد الطبيعة» من مرتبته في التعليم ، وإلا فهو متقدم^٥ في الوجود ؛ ولذلك سمي «الفلسفة الأولى» . فقد^٦ تبين من هذا القول ما يعارض هذا العلم ، وما أقسامه ، وما منفعته ، ونوبته ، ومرتبته ، وما يدلّ عليه اسمه .

١٧ - وأما أنحاء التعليم المستعمل فيه ، فهي أنحاء التعليم المستعملة فيسائر العلوم . وأما أنواع البراهين المستعملة فيه أيضاً ، فهي^٧ أكثر ذلك دلائل ، إذ كما إنما نسير^٨ أبداً من الأمور التي هي أعرف عندنا إلى الأمور التي هي أعرف عند الطبيعة . لكن كما قبل : جل^٩ ما في هذا العلم إنما أن يكون أموراً بيته ، أو قريبة من البيئة بنفسها^{١٠} ، أو أموراً تبيّنت في العلم الطبيعي .

(١) ت ، ح : إنما تحصل . (٢) ك ، م : فاما .

(٣) ق : الأصل الموضوع على ح : الأصل الموضوع .

(٤) علم : ناقصة من ق ، م . (٥) ت : معدم .

(٦) ق : وقد . (٧) ق ، لـ ح : أيضاً فهى . ت ، م : فهى أيضاً .

(٨) ك ، ق : إنما يشير فيه أبداً . ت ، ح : إنما يشير فيه أبداً .

(٩) ت تقدير : يكون .

(١٠) ت : أو قريبة من أن تكون بيته بنفسها . ح : أو قريبة من أن تكون بيته بنفسها .

المقالة الأولى

في المصطلحات المستعملة في علم ما بعد الطبيعة «

١ - وإذا قد تبين ١ جميع ما قصدنا من أول الأمر ، فلننشر إلى القول في شيءٍ ثني ، منها ٢ في القسم الأول من هذا العلم ، بعد أن نقسم على كم وجه قال الأسماء الدالة على موضوعات هذا العلم وأجزاءه موضوعاته ، لتكون عندنا عتبة عند الفحص عن شيءٍ ثني ، مما يُطلب فيه ، فنقول :

٢ - إن ٣ «الموجود» يقال على أنحاء : أحدها على كل واحد من المقولات العشر ، وهو من أنواع الأسماء التي تقال بترتيب وتناسب ، لا التي تقال باشتراك بعض ولا بتوافق ٤ ؛ ويقال ٥ على الصادق ، وهو الذي في الذهن على ما هو عليه خارج الذهن ، كقولنا : هل الطبيعة موجودة ؟ وهل الخلاة موجودة ٦ ؟ . ويقال ٧ أبضاً على ماهية كل ماله ماهية ٨ ذات خارج النفس ، سواء تصورت تلك الذات أو لم تتصور .

٣ - فالقولات العشر يجتمع فيها أن يقال عليها اسم الموجود بهذه المعينين : أحدهما من حيث لها ٩ ذات خارج النفس ، والثاني من حيث تدلّ على

(١) ت : وإذا تبين . (٤) هذا المعنون من وضع الناشر .

(٢) ق : منها ، ح ما والكلمة مخدودة من ت . (٥) إن : مخدودة من ت ، م ، ح .

(٦) لـ : بنو طي . (٧) ت : تصفيف أيضاً . ح تصفيف : ثانياً .

(٨) ت ، ح : غير موجود . (٩) ق : وتنقال .

(٩) ت ، ح : على ماهية كل ماله ماهية . لـ ، ق ، م : على ماله ماهية .

(٩) ق : لها .

تصورات ١ تلك النوات . ولهذا كان ٢ اسم الموجود يرجع إلى هذين المعنين فقط ، أعني إلى الصادق ، وإلى ما هو موجود خارج النفس ٣ .

٤ — وأما الموجود بالعرض فليس يتصور في الموجود المفرد . فإن ذات الشيء وماهيتها ليست يمكن أن تكون بالعرض ، وإنما تصور عند نسبة الموجودات بعضها إلى بعض . فإذا ٤ مني قايسنا بين موجودين ، واقتضت تلك النسبة أن يكون أحدهما في ٥ ماهية الثاني — مثل وجود المركز للدائرة ، أو معادلة الزاويتين القائمتين لزوايا الثالث — أو أن يكون كل واحد منها في ماهية صاحبه ، مثل الابن والأب ، قبل فيما إنما موجودان بالذات . ومني لم يكن ولا في ماهية واحد منها أن يوجد الآخر ٦ قبل إن ذلك بالعرض ، مثل قولنا : البناء يضرب العود ، والطيب أبيض . وقد يُدلّ ٧ بلفظ «الموجود» على النسبة ٨ التي تربط المحمول ٩ بال موضوع في الذهن وعلى الألفاظ الدالة على هذه النسبة ، سواء كان ذلك الارتباط ارتباطاً ١٠ إيجاب أو سلب ، صادقاً كان أو كاذباً ، بالذات أو بالعرض .

٥ — فهذه أشهر المعاني التي يقال عليها اسم «الموجود» في الفلسفة ؛ وهو من الأسماء المقوله ؛ فإن المعنى الذي يُدلّ ١١ به عند الجمهرور عليه ، غير الذي يُدلّ ١٢ به هنا عليه ؛ إذ كان عند الجمهرور إنما يدلّ ١١ على حالة ما في الشيء كقولهم : وجدت الصالة ؛ وهو بالجملة إنما ١٢ يدلّ عندهم على معنى في موضوع لم ١٣ يصرّح به ؛ ولذلك ظن بعضهم أنه يدلّ ١٤ على عَرَض في الشيء لا على ذاته ،

(١) ت ، ح : ماهيات .

(٢) ت ، ك : وهذا ما كان ، ح : وبهذا ما كان .
الأنواع و ما هيها .

(٣) ق ، ك : فاما .

(٤) ت ، ح : للأخر .

(٥) ق ، ك : الشيء .

(٦) ق ، ك : لارتباط .

(٧) به : مخلوقة من ت ، ح .

(٨) إنما : محفوظة من ت .

(٩) ت ، ح : لم . ق ، م : ولم .

إذ كان عند الجمهور من الأسماء المشتقة ؛ وليس ينبغي أن يلتفت إلى ذلك ، بل يجب أن يفهم منه هاهنا ^١ . إذا أردنا به الدلالة على الذات ، ما يفهم من قولنا « شيء » و « ذات » ، وبالجملة ما يفهم من الأسماء التي هي مثيل ^٢ أول . وهذا نجد بعضهم قد ظن أن أسم الموجود المنطلق ^٣ على الصادق أنه بعينه المنطلق ^٤ على الذات ؛ وللذا أيضاً ما رأوا أنه عرض ، فقالوا ^٥ : لو ^٦ كانت لفظة « الموجود » تدل ^٧ على الذات . لكن قولنا في الجوهر إنه موجود خلُقاً من القول ؛ وجعلوا أن الموجود يقال هاهنا ^٨ على غير المعنى الذي يقال هناك .

٦ - وأيضاً فإنه كان يدل ^٩ على عرض في الشيء ، كما يكرر ذلك ابن سينا . فلا يخلو الأمر في ذلك من شتئين : إما أن يكون ذلك العرض من المقولات ^{١٠} الثوانى ، أو يكون من المقولات ^{١١} الأول ؛ فإن كان ^{١٢} من المقولات ^{١٣} الأول كان ضرورة أحد المقولات التسع . ولم ينطلق اسم الموجود على الجوهر ، ولا على سائر ^{١٤} مقولات العرض إلا ^{١٥} من جهة ما تعرض ^{١٦} لها تلك المقوله ، أو يكون ^{١٧} لها هنا جنس واحد من الأعراض مشتركة للمقولات العشر . وهذا كله محال شنيع . وعلى هذا فما كان يصح ^{١٨} أن يؤتي به في جواب ما هو في شخص شخص من أشخاص المقولات العشر ؛ وهذا كله بين بنفسه . وأما إن كان من المقولات الثوانى ، وهي المقولات التي وجودها في الذهن فقط ، فذلك ليس يمتنع : فإن أحد ما عدنا ^{١٩} أنه ينطلق عليه اسم الموجود هو هذا المعنى ، وهو المرادف للصادق ^{٢٠} . لكن هذا المعنى

(١) م : هنا .
(٢) ق ، م : المطلق .

(٤) ق ، ك : المطلق .
(٥) ك ، ت ، ح : قالوا .

(٦) ح ، ك ، م : ولو .
(٧) ت : الموجود هنا .

(٨) ق ، ك : المقولات .
(٩) ق ، ك : المقولات .

(١٠) ت : كانت .
(١١) ق ، ك : المقولات .

(١٢) ق ، ك : وعلى .
(١٣) ت : إن .

(١٤) ت : يعرض .
(١٥) ت : تكون .

(١٦) ك : فيصح .
(١٧) ت : عدناه .

(١٨) ت ، ق ، ك ، م : المراد من الصادق . ت : المرادف للصادق .

والمعنى الذي به يدل^١ على النوات منفردة^٢ متباينان جداً . وهذا كله بين بأيسر تأمل ، ولكن هذا شأن هذا الرجل في كثير مما يأتي به من عند نفسه .

٧ - «الهوية» تقال بالترادف^٣ على المعنى^٤ الذي ينطلق عليه اسم «الموجود» ، إلا أنها ليست تنطلق على الصادق ، وهي أيضاً من الألفاظ المتقولة ، لأنها عند الجمهور حرف وهنا اسم ، ولذلك ألحّق بها الطرف المختص^٥ بالأسماء ، وهو الألف واللام ، واشتق^٦ منها المصدر ، فقيل^٧ : «الهوية» ، من المرو ، كما تُشتق^٨ الإنسانية من الإنسان ، والرجلية من الرجل ؛ وإنما فعل ذلك بعض المترجمين ، لأنهم رأوا أنها أقل^٩ تعليطاً من اسم الموجود ، إذ كان شكله شكل اسم مشتق^{١٠} .

٨ - «الجوهر» يقال أولاً^{١١} ، وأشهر^{١٢} ذلك ، على المشار إليه الذي ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً^{١٣} ، ويقال ثانياً على كل^{١٤} محول كل^{١٥} عَرَف ماهية المشار إليه ، من جنس أو نوع أو فصل^{١٦} ، ويقال ثالثاً على كل^{١٧} ما عَرَف ماهية شيء ما ، أي شيء كان من المقولات العشر^{١٨} – ولذلك يقولون : إن الحدود تعرف ماهية^{١٩} الأشياء – وهذا إنما يسمى جوهرأً بالإضافة لا بإطلاق^{٢٠} .

ولما كان أشهر^{٢١} معان الجوهر هو المشار إليه ، الذي هو لا في موضوع ولا على موضوع – إذ كان هنا هو المقصود به عند جميع المتكلمين أنه جوهر – كان^{٢٢} ماعرّف ماهية هذا الشيء المشار إليه عندهم أخرى أن يسمى جوهراً . ولذلك من رأى

(١) ت : يدل به .

(٢) ت ، ح : بترادف .

(٣) ت : ينطلق عليها .

(٤) ت ، ح : المعنى .

(٥) ت : التي ينطلق عليها .

(٦) ت ، ح : واشتق منها اسم المصدر الذي هو الفعل والصورة التي يصدر عنها الفعل فقيل .

(٧) ت ، ل ، ح : وأشار .

(٨) ت ، ح : على كل ما دل عليه الحدود ، وذلك إما على كل ما عرف ماهية الجوهر ، وإما على ما عرف ماهية شيء ، أي شيء كان من المقولات العشر .

(٩) ت ، ح : ماهيات .

(١٠) ت ، ح : بالإطلاق .

(١٢) ق : وكان .

(١١) ق : لك : من أشر .

أن كليات الشيء المشار إليه هي التي تعرف ماهيتها رأى أنها أحقّ باسم الجوهر^١ ؛ ومن رأى أن الجسمية هي التي تعرف ماهية المشار إليه^٢ ، وأن قوامها إنما هو بالطول والعرض والعمق ، سمي^٣ هذه الأبعاد جواهر ؛ وكذلك من رأى أن الذات المشار إليها تتألف^٤ من أجزاء لا تتجزأ سماها جوهرا ، كما نسمع^٥ المتكلمين من أهل زماننا يسمون «الجزء الذي لا يتجزأ»^٦ «الجوهر الفرد» ؛ وكذلك من رأى^٧ أن المشار إليه إنما يتألف^٨ من مادة وصورة ، كانت الصورة والمادة عنده أحقّ باسم الجوهر ؛ وذلك أيضاً بحسب ما يُظن^٩ في مادة كل واحد من الأشياء وصورتها .

وإنما أجمعوا بأسرهم على هذه القضية : أعني أن ما عرف ماهية المشار إليه أحقّ باسم الجوهر من المشار إليه، إذ كان من الشنيع^{١٠} المستحيل أن تكون أوائل الجوهر وأسفلاته ليست^{١١} بجواهر ، فإن الشيء الذي^{١٢} هو سبب لأمر ما ، هو آخرى بذلك الأمر الذي هو له سبب . ومثال ذلك : أن الشيء الذي هو بعينه علة للأشياء الحارة هو أحقّ باسم الحرارة ، ولذلك لم يتضمن واحد منهم العرض من جهة ما هو عرض جزءاً وجواهراً^{١٣} ، بل من جهة ما ظنَّ أنه معرف ذات الجوهر المشار إليه ، كمن جعل الأبعاد جواهر^{١٤} . وإذا كان هذا هكذا ، فإن تبين^{١٥} أن هاتين موجودتين مفارقاً هو السبب^{١٦} في وجود هذا الجوهر المشار إليه ، كان هو أحقّ باسم الجوهر ؛ فلذلك ما يسمى أرسطو العقول المفارقة جواهر . وهذا الاسم عند المتكلمين هو

(١) ق : هذا الجوهر .

(٢) ق : يسمى .

(٤) ق : تتألف .

(٥) ق : تسع .

(٦) ق : الجزء الذي يتجزأ . لك : الجزء الذي لا يتجزأ .

(٨) لك : يتألف .

(٩) ت : ظن .

(١٠) ق ، م : المتن . ت : الشنيع . ح : الشن .

(١١) ق ، لك : ليس .

(١٢) ث : فإن الذي .

(١٣) لك ، ت : جزء وجواهر .

(١٤) ت : جواهرا . ح : جوهرا .

(١٥) ق : بين .

(١٦) ت : سبب .

أيضاً ممنقول من الجوهر عند الجمهور ، وهي الحجارة التي يغالون في أثمانها . ووجه الشبه بين هذين الاسمين ^١ أن هذه لما كانت إنما سميت جواهر بالإضافة إلى سائر المفتيات لشرفها ونفاستها عندهم ، وكانت أيضاً مقوله الجوهر أشرف المقولات ، سميت جوهرا .

٩ - «العرض» يقال على ما لا تعرف من المشار إليه الذي ليس في موضوع ماهيته . وهو ضربان : ضرب لا تعرف من شيء ذاته ، وهو شخصه ؛ والثاني مانعرف من شخصه ذاته ، وهو كليته ^٢ . واسم العرض ممنقول مما يدلّ به عليه ^٣ عند الجمهور ، وهو الشيء السريع الزوال . وينقسم بالجملة إلى المقولات التسع ^٤ التي هي الكمية ، والكيفية ، والإضافة ، وأين ، ومتى ، والوضع ، ولو ، وأن يفعل ، وأن ينفع . وقد عرفت في كتاب «المقولات» دلالة ^٥ هذه الألفاظ .

١٠ - «فالكمية» تقال على كل ما يقدر بجزء منه ، وهي إنما تقال ^٦ أولاً بنوع حقيقى على العدد ، ثم على سائر ^٧ الأجناس التي ^٨ عدلت هنالك . والكمية ، منها بالذات ، ومنها بالعرض : فالتي بالذات مثل العدد وسائر ^٩ تلك الأنواع التي عدلت ؛ والتي بالعرض ، مثل السواد والبياض : فإنه ^{١٠} يلحقها ^{١١} التقدير من جهة ما هما ^{١٢} في عظم ^{١٣} ؛ والذى بالذات قد يوجد للشيء وجوداً أولياً ، مثل وجود التقدير للعدد والعظم ، وقد يوجد ثانياً ، وبتوسط ^{١٤} شيء آخر مثل الزمان ^{١٥} ، فإنه إنما ^{١٦} عد في الكمية من أجل الحركة ، والحركة من أجل العظم ؛ وأبعد من هذا دخول

- (١) ت ، ح : بين الاسمين .
- (٢) ح : كليته .
- (٣) عليه : محنقة من ق ، لك ، ت ، ح .
- (٤) م : التسعة .
- (٥) ت ، ح : دلالات .
- (٦) ق ، لك : وهو إنما يقال . ت ، م : وهي إنما تقال .
- (٧) ق ، لك ، ت : سائر .
- (٨) ق ، لك : الذي .
- (٩) ق ، لك ، ت : سائر .
- (١٠) ت : فإنها .
- (١١) لك ، ت : يلحقها . ح : يلحقهما .
- (١٢) ت : هي .
- (١٣) م : العظم .
- (١٤) م : بتوسط .
- (١٥) م : الزمن .

النقل والخلفة ^١ في الكمية ، فإنها كيفيات ، وإنما لحقها ^٢ التقدير من جهة أنها ^٣ في أعيان . وقد تقرب ^٤ من هذا أيضا سائر ^٥ الكيفيات التي توجد للأعظام . مثل الكبير والصغير . والضيق والعربيض والعميق : فإن هذه وإن كانت كالكيفيات فإنها إنما عدت ^٦ من الكمية . لكنها موجودات وجودا أولا في الأعظام .

١١ - وأما « الكيفية » فقد تناول ^٧ على أعم ^٨ مما ^٩ قيلت عليه في كتاب « المقولات » : وذلك أنها تناول على الأجناس الأربع ^{١٠} التي عدّت هنالك ، وقد تناول أيضا على الصور النوعية : كالإنسانية والحيوانية ، ومنها ما يوجد في الجوهر بذاته ، مثل الملكة والحال : ومنها ما يوجد بتوسط مثولة أخرى : مثل الشكل ، فإنه إنما يوجد في الجوهر بتوسط الكمية .

١٢ - وأما « الإضافة » فإنها تلحق جميع ^{١١} المقولات العشر ، وذلك أنها توجد في الجوهر ، كالآبوبة والبنوة والمثل ، وفي الكرم ^{١٢} كالضعف والنصف والمساوي ، وفي الكيف كالشبيه والعلم والمعلوم . وفي الأبن كالمتسكن والمكان ، وفي المني ^{١٣} كالمتقدم والمتأخر ، وفي الوضع كاليمن واليسار ، وفي أن يفعل أو ينفعل ^{١٤} كالفاعل والمفعول .

والفرق بين هذه الخمس ^{١٥} المقولات التي تتفق بالنسبة وبين الإضافة التي إنما ^٦ وجودها في النسبة أن النسبة المأمورة في الإضافة هي نسبة بين شيئاً ، تناول ^{١٦} ماهية كل واحد منها بالقياس إلى الثاني : مثل الآبوبة والبنوة . وأما النسبة ^{١٧} المأمورة

(١) ت : الخفة والنقل . (٢) ت : تلحقهما . ح : فإنما كفيتان وإنما لحقتهما .

(٣) ق ، ك ، ت ، ح : إنما . (٤) ق : العزم ك : عظم . ت ، ح : إعظام .

(٥) ت : يقرب . (٦) سائر .

(٧) ت : إنما أعدت . (٨) ق : فقد لا يقال .

(٩) م : ما . (١٠) الأربعة : ناقصة من م .

(١١) جمع : مخوفة من ت . (١٢) ق ، م : مي .

(١٣) ق ، م : مت . (١٤) ت ، ح : وفي أن يفعل وينفعل . م : وفي أن يفعل أو تنفعل .

(١٥) المقولات : ناقصة من م ، ك . (١٦) م ، ت ، ح : إنما . ق : أيضا .

(١٧) م : ينال . (١٨) ك : السب ، ح : النسب .

في الأين والي ^١ وسائر تلك المقولات ^٢ ، فإنما تقال النسبة بينها من طرف واحد ^٣ ماهية : أحدهما إلى الثاني فقط ، ومثال ذلك أن الأين كما قبل هو ^٤ نسبة الجسم إلى المكان ، فالمكان مأخوذ في حدّه الجسم ضرورة ، وليس من ضرورة حدّ الجسم أن يوجد في حدّه المكان ^٥ ، ولا هو من المضاف . فإن أخذ من حيث هو متمكن لختمه الإضافة ، وصارت هذه المقوله بجهة ما داخلة تحت مقوله الإضافة ، وكذلك سائر سقومات النسب . وبالجملة : مقوله الإضافة إما أن تكون لاحقة للأشياء المضافة بذاتها لا بتوسط شيء آخر : كالبنوة والأبوة واليمين واليسار ، وإما أن تكون لاحقة للشيء بتوسط مقوله أخرى : مثل الفاعل والمفعول اللذين لحقتهما ^٦ الإضافة بتوسط مقوله أن يفعل وأن ينفع ^٧ . وقد تلحق الإضافة سائر لواحق المقولات : مثل الشابل والتضاد والعدم والملكة ، وهي بالجملة قد تكون من المقولات الأول ومن المقولات الثوانى : كالإضافة ^٨ التي بين الجنس والنوع .

١٣ - «الذات» تقال بإطلاق على المشار إليه الذي ليس هو في موضوع ولا على موضوع ، وهو ^٩ شخص الجوهر ، وتقال ^{١٠} أيضا على كل ما يعرف من هذا المشار إليه جوهره ، وهي كليات الجواهر ، وتقال ^{١١} أيضا على المشار إليه الذي في موضوع ^{١٢} وهو العرض ^{١٣} ، وعلى كل ما عرف ماهيته . وهو ^{١٤} المقولات التسع وأنواعها . ولكن هذه اللفظة إنما تدل ^{١٥} بتقديم على المشار إليه الذي ليس في موضوع كان أخرى أن تنطلق ^{١٦} على ما ليس هو في موضوع ولا هو موضوع لشيء أصلا

- (١) ك ، ق : وهي .
- (٢) المقولات : ناقصة من ت ، ك ، م ، ح .
- (٣) النسبة بينها من طرف واحد : عبارة زائدة في م ، ت .
- (٤) ماهية : معرفة من ت .
- (٥) هو : معرفة من ت ، ح .
- (٦) ق ، م : أن يوجد في حدّه المكان . ت ، ح : أن يوجد فيه المكان .
- (٧) ت : لاحتهم .
- (٨) ق ، ك : أن تفعل وأن تُنفع .
- (٩) ت : والإضافة .
- (١٠) ق ، ك : ولا هو . ت ، م : وهو .
- (١١) ت : ويقال .
- (١٢) ت ، ح : ويقال .
- (١٣) ق ، ك : الذي ليس في موضوع .
- (١٤) ت ، ح : وهو شخص العرض .
- (١٥) ت ، ح : وهي .
- (١٦) ت ، ح : إنما تقال .
- (١٧) ت : أن ينطلق .

أن تبرهن وجود شيء^١ بهذه الصفة . وأما « ذات الشيء » إذا استعملت هكذا مضافة ، فإنما تعني^٢ بها ماهيتها أو جزء ماهيتها .

وأما « مابذاته »^٣ فإنه يقال على أوجه : أحدها أن يقال^٤ على المشار إليه الذي ليس في موضوع ، وهو شخص الجوهر ؛ ويقال أيضاً على كل^٥ ما عرف منه ما هو ، وبالجملة على كل ما يقال عليه الجوهر بطلاق . وقد يقال « مابالذات » في مقابل « مابالعرض » : وقد فصل ذلك في كتاب « البرهان »^٦ . وقيل هنالك أن ذلك يكون في القضايا الحتمية على وجهين : أحدهما أن يكون المحمول مأموراً^٧ في جوهر الموضوع ، مثل النطق المأمور في جوهر الإنسان ، والثاني أن يكون الموضوع مأموراً^٨ في جوهر المحمول ، مثل وجود الرواية المساوية لقائمتين في المثلث . وقد يقال « ما بذاته » في المحمولات التي توجد في موضوعاتها وجوداً أولياً مثل وجود اللون للسطح والحياة في النفس : فإن اللون إنما يوجد للجسم بتوسط السطح ، والحياة للبدن بتوسط النفس . وهذا أحد ما يدل عليه اسم المحمول الأول في القضايا البرهانية . وقد يقال « ما بذاته » للموجود الذي ليس له سبب متقدم عليه لافاعل ولا صورة^٩ ولا مادة^{١٠} ولا غاية^{١١} ، وهو المدرك الأول على ما لاح في العلم الطبيعي وما سبأني بعد^{١٢} .

١٤ - « الشيء » : أما^{١٣} لفظة الشيء فإنما^{١٤} تقال على كل ما يقال عليه لفظ^{١٥} الموجود^{١٦} . وقد تقال أيضاً على ما هو أعم^{١٧} مما يقال عليه الموجود^{١٨} ، وهو كل^{١٩} معنى متصور في النفس . سواء كان خارج النفس كذلك أو لم يكن : كعنز أيل وعقاء مُغَرِّب ؛ ولذلك يصبح قولنا : هذا الشيء ، إما موجود وإما معدوم ؛

(١) لك : وجود بهذه الصفة . م : وجوده بهذه الصفة . ت ، ح : وجود شيء بهذه الصفة .

(٢) ت ، ح : فإنما تعني به . م : يعني بها . (٣) ت ، ح : وإنما بذاته .

(٤) ت : أنه يقال . (٥) مأموراً : مخوفة من ت ، ح .

(٦) مأموراً : مخوفة من ت ، ح . (٧) ت ، ح : ولا صوري .

(٨) ت ، ح : ولا مادي . (٩) ت ، ح : ولا غائ .

(١٠) ق : بعده . (١١) ت ، ح : وأنا .

(١٢) م ، ت ، ح : فإنها . (١٣) ت ، ح : لفظة .

(١٤) لك : الوجود . (١٥) العباراة كلها مخوفة من ت

ولهذا ^١ ينطلق اسم الشيء على القضية الكافية . ولا ينطلق عليها اسم الموجود .

١٥ - « الواحد » يقان على الأسماء المشككة بنوع من الأنواع ^٢ : فمن ذلك الواحد بالعدد يقال أولاً ، وأشهر ذلك على المتصل ، كقولنا : خط واحد وسطح واحد وجسم واحد . وأولى ما قيل فيه من هذه « واحد » ما كان ناماً ، وهو الذي ليس يمكن فيه زيادة ولا نقص ، كالخط المستدير والجسم الكروي ^٣ . والمتصل قد يكون متصلة بالوهم ^٤ . مثل الخط والسطح ، وقد يكون بالوجود ^٥ : مثل الأجسام المتشابهة الأجزاء . وكذلك ^٦ يقال ^٧ في الماء المشار إليه إنه واحد . وقد يقال على المرتبطة المتسامة ^٨ ، وهي التي حركتها واحدة . وأخرى ما قيل فيه ^٩ واحد ^{١٠} ما كان مرتبطاً بالطبيعة وهي الأشياء المترحمة ^{١١} : كالبند الواحد والرجل الواحدة . ومن هذه ما لم يكن ^{١٢} لها إلا حركة واحدة فقط . وقد يقال دون ذلك على المرتبطة بالصناعة : كالكريبي الواحد والخزانة الواحدة . وقد يقال الواحد على الشخص الواحد بالصورة كريدي وعمرو ^{١٣} . - فهذه هي أشهر المعانى التي يقال عليها الواحد بالعدد ، وهو بالجملة إنما يدلّ به الجمورو على هذه الأشياء من حيث هي منحازة عن غيرها . ومنفردة بذاتها ^{١٤} : إذ ليس يتصور في بادئ الرأى ^{١٥} من

(٢) ت ، م : يقال بنوع من الأسماء المشككة .

(١) ق : وبهذا .

(٤) ت ، ح : الكري .

(٥) ت ، ح : وقد يكون متصلة بما في مثل ... (٦) ت ، ح : وبذلك .

(٧) ت ، ح . (٨) كذا في ك ، ق ، م ، ح .

(٩) ك ، ق ، ت ، ح : فهذا .

(١٠) ت : واحداً .

(١١) ق ، م : المترحة .

(١٢) هذه العبارة ناقصة من ك ، ق .

(١٤) ت ، ح : تفسيت : « ومن هذه الجهة يعود العقل معنى الواحد التير منقسم الذي هو بدأ العدد ، فإن العقل ليس يفهم في شيء ما أنه غير منقسم في حال من أحواله ، إلا أن يفهم أن فيه معنى غير منقسم على الإطلاق ، كأنه ليس يفهم انفصلاً شيئاً عن شيء ، إلا بعد فهمه الانفصال . فإذا عد العقل الواحد المنطلق حدث الكلم المنفصل بإطلاق ، وهو العدد . وصار كلساً بعد إنما خلص العدد بتوسط العدد المطلق » .

(١٥) في بادئ الرأى : ناقصة من ت .

معنى الواحد^١ غير هذه . ولذلك قبل في حد^٢ الوحدة^٣ العددية إنها التي بها يقال في شيء شيء إينه واحد : فن هذه الأشياء ما هي منحازة بأماميتها التي تحويها . وهو ؛ أشهر الانحيازات^٤ . ومنها ما هي منحازة ب نهايتها فقط ، وهي المماسة^٥ . ومنها ما انحيازها بالوهم فقط ؛ وبهذه الجهة تلحق العدد المتصل .

وإذا كان هذا هكذا فالواحد بالعدد^٦ في هذه الأشياء إنما يدلّ منها على أمور هي خارجة عن ذاتها . وبالجملة على أعراض لاحقة لها^٧ . ومن هذه الجهة يكون العدد^٨ داخلاً من بين المقولات العشر في جنس الكلم^٩ ؛ ويكون الواحد مبدأ له^{١٠} . إذ كان العدد إنما هو جماعة الآحاد^{١١} التي بهذه الصفة^{١٢} . والجمهور ليس يعرفون من معنى العدد أكثر من هذا^{١٣} .

وأما في هذه الصناعة فإن الواحد يستعمل فيها مرادفاً لذات الشيء وماهيته^{١٤} . فلن ذلك الواحد بالعدد . وقد^{١٥} يدلّ به على الشخص الذي لا يمكن أن ينقسم^{١٦} بما هو شخص . كقولنا : إنسان واحد وفرس واحد . وبقريب^{١٧} من هذا نقول^{١٨}

(١) م ، ك : الوحدة .

(٢) ق : الواحدة .

(٣) م : وهي .

(٤) ك ، ق : المناسبة . (٥) ت : المدوى .

(٦) ت ، ح : تضييف : « في النفهم والذهن تكون من حيث هي غير منشأة . ومن هذه الجملة يحدث في الذهن الواحد الذي هو مبدأ العدد : وذلك أن العقل إذا جرد من هذه الأشخاص هذا المعنى التبر منفصل إلى شخصين أو أكثر من ذلك كان ذلك الواحد الذي هو مبدأ العدد ؛ فإذا كرره الذهن حدث العدد ؛ ويكون العدد داخلاً من بين المقولات العشر داخل في جنس الكلم الخ » .

(٧) العدد : مخدوفة من ك ، ق .

(٨) ك ، ق : الآحادات .

(٩) ت ، ح : تضييف : « إذا كان العدد إنما يقدر بالواحد ومن قبله لحق التقدير للأشياء التي يوجد بها أول بالطبع ، أعلى التبر منفصل في ذلك كالأول في جنس الكيفيات وجنسي المقدورات » .

(١٠) ك ، ق : هذه .

(١١) ت : « فإن الواحد يستعمل فيها لذات الشيء وماهيته مرادفاً للوجود » ح : « فإن الواحد يستعمل مرادفاً للموجود » .

(١٢) م : وقد .

(١٣) ك ، ق : يقسم .

(١٤) ك ، ق : وتفريق .

(١٥) م ، ك ، ق : القول .

فِي الشَّيْءِ الْمُتَزَجَّجِ مِنْ أَشْيَاءِ كَثِيرَةٍ إِنَّهُ وَاحِدٌ، كَالسَّكْنَجِينِ الْمُؤْلَفُ مِنَ الْخَلْلِ وَالْعَصْلِ .
وَلَيْسَ يَشْبِهُ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْوَحْدَةِ الَّتِي بَهْ نَقْوِلُ^١ فِي الْمُتَصَلِّ إِنَّهُ وَاحِدٌ : فَإِنَّ الْمُتَصَلِّ
لَيْسَ يَنْقُسِمُ إِلَى أَجْزَاءٍ مُحَدَّدَةٍ^٢ الْعَدْدُ بِالظَّبِيعِ كَالْحَالِ^٣ فِي السَّكْنَجِينِ . وَأَيْضًا فَإِنَّ الْخَيَازِ
الْأَعْظَامِ الْمُتَصَلَّةِ أَمْرٌ^٤ خَارِجٌ عَنْ جُوْهِرِهَا : وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَيَازِ الْمُتَزَجَّجِ عَمَّا امْتَزَجَ
بِهِ ، وَلَا هَذَا الصَّنْفُ أَيْضًا دَاخِلٌ^٥ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَرْكَبَةِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٌ :
فَإِنَّ أَجْزَاءَ الْمَرْكَبِ مُوجَدَةٌ بِالْفَعْلِ فِي الْمَرْكَبِ ، وَلَيْسَ أَجْزَاءَ السَّكْنَجِينِ فِي السَّكْنَجِينِ .
وَهُوَ بَيْنَ أَنْ^٦ الْوَاحِدُ هَذَا إِذَا^٧ أَرِيدُ بِهِ الْوَاحِدُ بِالشَّخْصِ^٨ إِنَّمَا يَدْلِلُ^٩ عَلَى
الْخَيَازِ الشَّخْصِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي ذَاهِنِهِ وَمَاهِيَّتِهِ ، لَا عَلَى الْخَيَازِ شَيْءٍ خَارِجٌ عَنْ ذَاهِنِهِ ،
كَفَوْلَنَا فِي هَذَا الْمَاءِ^{١٠} الْمُشَارِ إِلَيْهِ إِنَّهُ وَاحِدٌ بِالْعَدْدِ : فَإِنَّ الْخَيَازِ فِي مُثْلِ هَذَا إِنَّمَا هُوَ
عَرْضٌ فِي الْمَاءِ . وَلَذِكَّ مَا يَقُولُ الْمَاءُ بَعْنِيهِ عَنْ الْخَيَازِ وَلَا الْخَيَازُ^{١١} عَلَى جَهَةِ مَا
شَانَ الْأَعْرَاضَ أَنْ تَعْاقِبَ عَلَى الْمَوْضُوعِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَيَّرُ^{١٢} فِي جُوْهِرِهِ .

وَمِنْ هَاهُنَا^{١٣} ظَنَّ أَبْنَ سِينَا أَنَّ الْوَاحِدَ بِالْعَدْدِ إِنَّمَا يَدْلِلُ^{١٤} عَلَى عَرْضِ الْجُوْهِرِ^{١٥}
وَأَنَّهُ لَيْسَ يَمْكُنُ أَنْ يَدْلِلُ^{١٥} عَلَى جُوْهِرِ شَيْءٍ^{١٦} . وَذَلِكَ أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ إِنْ سَلَّمَ أَنَّ
الْوَاحِدَ بِالْعَدْدِ يَدْلِلُ^{١٦} عَلَى الْعَرْضِ وَالْجُوْهِرِ كَانَ الْعَدْدُ مُؤْلَفًا مِنْ أَعْرَاضٍ وَجُواهِرٍ ،
وَلَمْ يَكُنْ دَاخِلًا تَحْتَ مَقْوِلَةِ الْكَمْ^{١٧} ، وَذَلِكَ حَالٌ^{١٧} . قَالَ : وَأَيْضًا فَيَقُولُ فَرَضْنَا أَنَّهُ^{١٨}

(٢) ت : مُحَدَّدَةٌ .

(١) ت : نَقْلٌ .

(٤) ق ، ح : كَاتِلٌ .

(٥) ق ، ك ، م : دَاخِلٌ .

(٦) ق : إِذْ .

(٧) م : إِذْ .

(٩) تَقْصِيفٌ : بِهِ .

(٢) ك ، ق ، ح : كَاتِلٌ .

(١٠) الْمَاءُ : مُحَدَّدَةٌ مِنْ ق ، ك .

(٤) ق ، ت ، ك : وَلَا خَيَازٌ .

(١١) ت : تَغَيِّرٌ .

(١٢) ت : وَمِنْ هَنَا .

(١٣) ت : تَدْلِيلٌ .

(١٤) ت ، ح تَقْصِيفٌ : أَعْنَى عَلَى الْخَيَازِ لَيْسَ زَانِدَ عَلَى مِنْ الْجُوْهِرِ .

(١٥) ك ، م : وَذَلِكَ أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ يَطْلَعُ أَنَّ الْوَاحِدَ بِالْعَدْدِ يَدْلِلُ عَلَى الْعَرْضِ وَالْجُوْهِرِ كَانَ الْعَدْدُ مُؤْلَفًا

(١٧) مِنْ أَعْرَاضٍ وَجُواهِرٍ الْخَ .

ت : وَذَلِكَ أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ إِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ الْوَاحِدَ بِالْعَدْدِ يَدْلِلُ عَلَى الْخَيَازِ هُوَ عَرْضٌ

فِي الْعَرْضِ ، وَجُوْهِرٌ فِي الْجُوْهِرِ ، كَانَ الْعَدْدُ مَوْرِقٌ فِي أَعْرَاضٍ وَجُواهِرٍ ، وَلَمْ يَكُنْ دَاخِلًا تَحْتَ مَقْوِلَةَ وَاحِدَةٍ

فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ مَقْوِلَةِ الْكَمْ ، وَذَلِكَ حَالٌ .

(١٨) ق : فَرَضْنَا إِنَّمَا .

يدل على الجوهر فقط . لزم من ذلك مجال آخر ، وهو أن تكون الجواهer تخل الأعراض^١ . وإنما فعل أي جهة يقول في العرض المشار إليه أنه واحد بالعدد ؟ وإنما غلط في ذلك من جهة ملاحظ فيه من الدلالة الجمهورية^٢ ، فظن أن اختيارات الأشياء ووحدانيتها هي أعراض في جميع الأشياء المعاذرة^٣ . وسنبين بعد هذا أكثر عند القول في الوحدة^٤ والكثرة^٥ .

وقد يقال الواحد بالعدد في هذه الصناعة على الجواهer المعاذرة ، وهو بالجملة أخرى ما قيل فيه^٦ واحد بالعدد . إذ كانت لانقسام بالكيفية على جهة ما ينقسم المشار إليه إلى مادة وصورة . ولا أيضا بالكمية على جهة ما ينقسم المتصل . وهذا النوع من الواحد بالعدد^٧ بين^٨ من أمره أخيرا أنه يشبه الواحد الشخصي بجهة . ويشبه الواحد بال النوع بجهة . أما شبهه للشخص فن جهة أنه لا يحمل على كثيرين^٩ ولا يقال بالجملة على موضوع . وأما شبهه بال النوع فن جهة أنه معنى معقول واحد بذاته^{١٠} . فهذه جميع الوجوه التي يقال عليها الواحد بالعدد .

وقد يقال الواحد على الكثرين بالعدد على أوجه خمسة^{١١} : أحدها الواحد بال النوع . كقولنا زيد وعمرو واحد بالإنسانية . والثاني : الواحد بالجنس ، كقولنا في شخص إنسان^{١٢} وفرس أنها واحد بالحيوانية . والثالث منه قريب ومنه بعيد^{١٣} .

(١) ت : للأعراض .

(٢) ت ، ح . وإنما غلط في ذلك من جهة ما اختلفت عنده المرتبة اللاحقة للشيء في العقل مع المرتبة اللاحقة له في الوجود ، وأعتقد أن الواحد يقال بتوافق على جميع الأجناس المشتركة لا بتقديم وتغيير ، وأنه الواحد العددى من جهة ما لاحظ فيه الدلالة الجمهورية^{١٤} .

(٣) فظن أن اختيارات . . . المعاذرة : عبارة ناقصة من ق .

(٤) بعده : ناقصة من م . (٥) م : الواحد .

(٦) ت ، ح : فيها . (٧) بالعدد : ناقصه من ت .

(٨) ت : كثير . (٩) ت : بين .

(١٠) م ، ت : معنى واحد معقول بذاته . ح : معنى واحد معقول بذاته .

(١١) م : وقد يقال الواحد على الواحد بالصورة . ت : وقد يقال الواحد على خمسة أو جه . ح : وقد يقال الواحد و الصورة .

(١٢) ت : الإنسان .

وكل ما كان واحداً بال النوع فهو واحد بالجنس ؛ وليس ينعكس ؛ ويقرب من الواحد بالجنس الواحد بالمبولي ؛ والثالث : الواحد بالموضوع ، الكثير بالحد : كالناتم والناتي والناقص ؛ والرابع : الواحد بالنسبة ، كقولنا : إن نسبة الربان إلى السفينة والملك إلى المدينة نسبة واحدة ؛ والخامس : الواحد بالعرض : كقولنا : اللطيج والكافور واحد بالبياض .

فهذه جميع المعانى التي يقال عليها الواحد بالذات .

وقد يقال الواحد بالعرض أيضاً^٢ في مقابلة ما بالذات ، كقولنا : إن الطيب والبناء واحد بعينه ، إذا عرض أنْ كان بناء ما طيباً^٤ ؛ وهذا أيضاً^٥ إنما يتصور في المعانى المركبة ، فاما^٦ المفردة فلا ، إذ كانت ذات الشيء المشار إليه لا تحصل بالعرض .

وإذ^٧ قد تبين على كم وجه يستعمل^٨ الواحد في هذه الصناعة ، فقد^٩ لاح^{١٠} أنه مرادف هنا^{١١} للموجود ، [وأنه لا فرق في هذه الصناعة بين أن يطلب الموجود الأول في جنس جنس من أجناس الموجودات وبخاصة جنس الجوهر ، وبين أن يطلب الواحد الأول]^{١٢} .

والواحد بالعدد إما أن يكون غير منقسم بالصورة منقسم بالكمية : كالإنسان الواحد والفرس الواحد ؛ وإما أن يكون غير منقسم بالكمية والصورة : وهذا على ضربين : إن كان له وضع فهو نقطة . وإن لم يكن له وضع فهو الواحد الكلى الذى هو مبدأ العدد والمنطق بالطبع^{١٣} بجميع المعدودات ؛ وذلك أن كل متساوية

(١) ق ، ك ، م : واحد .

(٢) أيها : ناقصة من م .

(٣) أيها : ناقصة من ت .

(٤) وإذ : ناقصة من ت .

(٥) ت : وقد .

(٦) ت ، ح : هاهنا .

(٧) ق : والمنطق به بالطبع .

فإنما هو منطبق على الشيء^١ : كالكایيل والصنوج في الموازين وغير ذلك . [وينبغي أن تعلم أن اسم الواحد ينحصر في أربعة أجناس : الواحد بالاتصال^٢ والواحد بأنه كل^٣ وتم^٤ ، والأول البسيط في جنس جنس ، والواحد الكل المقول بتقديم وتأخير وتشكيك على جميع ما عدد هنا من ذلك]^٥ .

١٦ - فـ المـوهـو ، والمـقـاـبـل ، والـخـلـاف^٦

ـ المـوهـو^٧ يقال على الجهات معاـدة^٨ للجهات التي يقال عليها الواحد : فـهـ ما هو^٩ في العـدـدـ . وـذـلـكـ فـيـ كـانـ لـهـ اـسـهـانـ ، كـقـوـلـنـاـ : إـنـ مـحـمـدـ هـوـ اـبـنـ عـبـدـ اللهـ ، وـبـالـحـلـمـةـ مـقـىـ دـلـ عـلـ شـيـ ، وـاحـدـ بـعـلـامـتـينـ ، وـمـنـهـ مـاـ هـوـ فـيـ التـوـرـ كـقـوـلـكـ^{١٠} : إـنـكـ أـنـتـ أـنـاـ فـيـ الـإـنـسـانـيـةـ ، وـمـنـهـ مـاـ هـوـ هـوـ فـيـ الـجـنـسـ^{١١} ، كـقـوـلـنـاـ : إـنـ هـذـاـ فـرـسـ هـوـ هـذـاـ الـحـمـارـ فـيـ الـجـيـوـانـيـةـ^{١٢} ، وـمـنـهـ مـاـ هـوـ هـوـ فـيـ الـمـاـسـيـبـ وـبـالـمـوـضـوـعـ وـبـالـعـرـضـ^{١٣} ، وـقـدـ تـقـدـمـتـ أـمـثـلـةـ ذـلـكـ كـلـهـ . وـهـذـاـ كـلـهـ مـنـ نـسـبـةـ^{١٤} مـاـ بـالـذـاتـ ، وـهـوـ الـمـقـصـودـ فـيـ هـذـهـ الصـنـاعـةـ وـفـيـ غـيرـهـاـ : وـمـنـهـ مـاـ بـالـعـرـضـ^{١٥} ، وـهـذـاـ إـنـماـ يـذـكـرـ^{١٦} جـبـثـ مـاـ ذـكـرـ عـلـ جـهـةـ التـحـدـيدـ^{١٧} : كـقـوـلـنـاـ : إـنـ الـمـوـسـيـقـارـ هـوـ الـطـيـبـ ، إـذـاـ عـرـضـ أـنـ كـانـ الـمـوـسـيـقـارـ طـيـبـاـ : وـالـمـوهـوـ فـيـ التـوـرـ إـذـاـ كـانـ فـيـ الـجـوـهـرـ قـبـلـ لـهـ مـمـاـئـلـ ، إـذـاـ كـانـ فـيـ الـكـيـفـيـةـ قـبـلـ لـهـ مـساـوـ ، إـذـاـ كـانـ فـيـ الـكـيـفـيـةـ قـبـلـ لـهـ شـيـيـهـ ، وـالـشـيـيـهـ يـقـالـ عـلـ وـجـوـهـ ، أـحـدـهـاـ عـلـ السـطـوـحـ الـتـيـ زـوـايـاـهـ مـتـسـاوـيـةـ وـأـصـلـاـعـهـ مـتـنـاسـبـةـ^{١٨} : وـيـقـالـ : أـجـسـامـ مـتـشـابـهـ^{١٩} إـذـاـ

(١) تـ، حـ : فإنـماـ هـيـ منـطـقـاتـ عـلـ التـشـيـهـ . (٢) كـ ، مـ : الـاتـصالـ .

(٣) كـ : كـلـ وـعـامـ . (٤) مـاـ بـيـنـ حـاـصـرـتـينـ نـاقـصـ فـيـ قـ .

(٥) مـ : الـقـاـبـلـ . كـ : الـقـاـبـلـ .

(٦) كـ : وـالـمـوهـوـ . (٧) قـ : الـمـادـةـ .

(٨) تـ، حـ : مـاـ هـوـ . (٩) تـ : مـاـ هـوـ .

(١٠) تـ، حـ : أـبـوـعـدـافـ . (١١) تـ، حـ : كـقـوـلـنـاـ .

(١٢) تـ، حـ : كـقـوـلـنـاـ . (١٣) تـ : كـقـوـلـنـاـ إـنـ هـذـاـ هـوـ هـذـاـ الـحـمـارـ فـيـ الـجـيـوـانـيـةـ .

(١٤) تـ، حـ : مـاـ هـوـ . (١٥) تـ، حـ : فـسـةـ .

(١٦) تـ : وـمـنـهـ بـالـعـرـضـ . (١٧) مـ : وـهـذـاـ ذـكـرـ .

(١٨) تـ : عـلـ جـهـةـ التـحـدـيدـتـ . (١٩) تـ : أـسـنـامـ .

كانت ذوات أشكال متشابهة، وهي التي سطوحها متساوية بالعدد متشابهة^١ الأشكال، ويقال على التي صور انفعالاتها واحدة كأحمرین متساویین فی الحمرۃ . [وقد يقال أبضاً على ما أحدهما أقلَّ انفعالاً من الآخر^٢ ، كأحمرین أحدهما أقلَّ حرمة^٣] . وقد يقال على الأشياء التي تشرك في أكثر الصفات ، كقولنا : إن القصد يشبه الفضة أو الرصاص^٤ .

١٧ - وأما « المتقابلات » فإنها يدلُّ بها على الأصناف الأربعية التي عدَّت في كتاب « المقولات » . وقد عرفتها برسومها هنالك : وهي : الموجة والساقة والأضداد والمضافان والملکة والعدم ، إلا أن اسم « الضد » قد يستعمل على أعمَّ مما استعمل هنالك^٥ . وذلك أنه^٦ قد كان قيل هنالك إن « الأضداد » بالحقيقة هي التي في جنس واحد . وقد يقال أضداد على جهة التشبيه بهذه التي لا تجتمع معاً في موضوع واحد وإن كانت مختلفة بالجنس . وقد يقال أيضاً « أضداد » على جهة الاستعارة لما كان من هذه لسبب^٧ . أو كان بينهما نسبة مثل أنها فاعلة لها أو منفعة عنها ، وبالجملة منسوبة إليها .

وكذلك^٨ اسم « العدم » يقال على أوجه أكثر مما عدَّت هنالك^٩ : وذلك أن الذي هنالك ثلاثة أصناف فقط : أحدهما أن لا يوجد في الشيء ما شأنه أن يوجد له في الوقت الذي شأنه أن يوجد له من غير أن يمكن وجوده له في المستقبل : مثل الصلع^{١٠} والعمى . والثاني أن يكون مع هذا يمكن وجوده له في المستقبل : كالعمر والفقر . والثالث أن لا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه على الحالات التي شأنها أن توجد

(١) ت، ح : ومتشابهة .

(٢) ت : أشد .

(٣) ت : التصريح يشبه الفضة والرصاص . م : القصد يشبه الفضة والرصاص . ق : القصد تكون

بريشة الفضة والرصاص .

(٤) ت، ح : ناقصة من م .

(٥) ت، ح : بسبب .

(٦) ت، ح : هنالك .

(٧) ت : الصلع . ك : الملح . ق : الطبع .

فيه : كالمول في العين ^١ والزمانة ^٢ في الأعضاء . وأما الوجوه الأخرى التي يدلّ عليها اسم العدم مما عدا هذه . فنها : أن لا يوجد في الشيء ما شأنه أن يوجد في الموجود بطلاق ^٣ : كقولنا في الله عزّ وجلّ : لامات ولا فاسد . ومنها : أن لا يوجد في الشيء ما شأنه أن يوجد في جنسه . كقولنا في الحمار إنه لأناطق : ومنها : أن لا يوجد في الشيء ما شأنه أن يوجد في نوعه : كقولنا في المرأة إنها لاذكر . ومنها : أن لا يوجد في الشيء ما شأنه أن يوجد فيه في وقت آخر . كقولنا في الصبي إنه لاعاقل .

١٨ - وأما « الغير » فإنه يقال على وجوه مقابلة لابوجوه التي يقال عليها هو هو : فنه غير بال النوع . ومنه غير بالجنس . ومنه غير بالنسبة . وغير بالموضوع .
١٩ - و « الخلاف » يخالف ^٤ الغير في أن الشيء يغاير ذاته . وبخلاف بشيء .
 فيه : ولذلك يلزم أن يكون الخالق يخالف بشيء ويواافق بشيء ^٥ .

٢٠ - « في القوة والفعل » : ولأن الموجود ينقسم إلى « القوة » و « الفعل »
 فلتنتظر على كم وجه تقال القوة والفعل . فنقول : إن « القوة » تقال على وجوه منها أنه يقال ^٦ « قوى » على الأشياء المحركة لغيرها من جهة ماهي حركة لغيرها .
 سواء كانت تلك القوى طبيعية أو نطقية ، مثل الحرار ^٧ يسخن والطبيب يبرئ .
 وبالجملة جميع الصنائع الفاعلة . ومنها ما يقال على القوى التي شأنها أن تتحرك من غيرها . وهي المقابلة للقوى المحركة . وقد يقال على كل ما في ذاته مبدأ حركة .
 وبهذا تنفصل الطبيعة عن ^٨ الصناعة . وقد تقال ^٩ « القوة » على الفعل الجيد :

(١) ق ، ك : الحس .

(٢) ق : والزمانة .

(٣) ق : شأنه أن يوجد فيه عمل الحال التي شأنها أن توجد فيه الموجود بطلاق .

(٤) ت ، ح : ومنها أن يوجد .

(٥) ت ، ح : يخالف شيء ويواافق شيء . ق ، ك : يخالف في شيء ويواافق في شيء .

(٦) هذا العنوان ناقص من ق ، ك ، ح .

(٧) م : إنها تقال .

(٨) م : الجاز .

(٩) م : يقال .

(١٠) م : من .

(١١) م : بقال .

وبهذا يقال : إن فلانا له « قوّة » على القول والمشى وغير ذلك مما يتصرف إنسان بأنه قوي عليه^١.

وأيضاً قد تقال على^٢ ما ينفعل^٣ بعسر ويفعل^٤ بسهولة ، كما قيل في مقوله الكيف . وقد يستعمل المهندسون اسم القوّة ، على وجوه غير هذه ؛ وذلك أنهم يقولون : إن خط كذا قوى على خط كذا ، إذا قدر مربعه مربعه . — وهذه كلها إنما يقال عليها اسم القوّة بضرب من التشبيه^٥ ، والذى^٦ يستعمل عليه اسم « القوّة » أكثر ذلك في الحكمة ، وما اشتهر^٧ عند الفلاسفة هو ما كان به^٨ مستعداً لأن يوجد بالفعل . وهذه هي^٩ القوّة التي تقال على الميول ، وهي كما قلنا أخرى ما قيل عليها اسم القوّة : وذلك أن كل ما عدتنا ما يقال عليها^{١٠} اسم القوّة^{١١} إذا تولمت وجدت إنما^{١٢} تقال على التشبيه بهذه ؛ وذلك أن الملائكة والصور^{١٣} إنما قلنا فيها إنها قوى لأنها تفعل حيناً وليس تفعل حيناً ، فكأنها أشبّهت^{١٤} ما بالقوّة . وكذلك قولنا في الشيء أن له قوّة على المدى^{١٥} معناه أن له استعداداً جيداً . وكذلك يظهره هذا المعنى في جميعها .

وقد يقال إن أجزاء الشيء في الشيء^{١٦} بالقوّة ؛ وهذا على ضربين : إما الأجزاء التي من قبل الكيفية فهي^{١٧} المادة والصورة^{١٨} ، وإما التي من قبل الكمية ، وهذه

(١) ت ، ح : يتصف به إنسان إنسان أنه قوى عليه . م : يتصف إنسان إنسان بأنه قوى عليه . نـ : يتصف بما إنسان أنه قوى عليه . ق : يتصف به الإنسان أنه قوى عليه .

(٢) ت تصفيف : كل .

(٣) ت : ويقبل بسهولة .

(٤) لـ : التشبيه .

(٥) م ، لـ ، ت : وأنثـ .

(٦) ت : الذي .

(٧) ق ، لـ ، ت : بها .

(٨) هي : ناقصة من ت .

(٩) عليها : ناقصة من ت . (١٠) (وذلك القوّة) عبارة ناقصة من قـ .

(١١) ت : وجدت أنها . قـ : وجدت وإنما . (١٢) الصور : مخدوفة من مـ ، ومثبتة في لـ ، تـ ، قـ .

(١٣) ت ، ح : الشيء .

(١٤) لـ : شبيـه .

(١٥) قـ : بالشيـء .

(١٦) ت : وهي المادة والقوّة .

(١٧) (١٨)

مني كانت أجزاء تتصل كانت قوة مخصبة ، وهي كانت بالفعل في الشيء إلا أنها مرتبطة ببعضها البعض أو ملصوقة كان اسم القوة عليها بتأخير . وبقريب ^١ من هذا المعنى يكون ^٢ وجود الأجزاء التي لاتتجزأ في المركب بحسب رأى من رأى ذلك . وهذه القوة الحقيقة منها ما لها عائق من خارج يعوقها ؛ وهذا ^٣ قد يمكن أن يقع ، وقد يمكن أن لا يقع : كالمختلفاء تختلف . ومنها ما ليس لها عائق من خارج ، وهذه ضرورة واقعة وخارجية إلى الفعل . مثل النصب السماوية ^٤ التي توجد تارة بالقوة وتارة بالفعل .

٢١ – وأما الموجود بالفعل فهو ما ليس موجود بالقوة ؛ وأصنافه مضادة لأصناف ما بالقوة ؛ وكلاهما معادل ^٥ لأصناف المقولات ؛ والقوة بجهة ما عدم . لكنها من أصناف الأعدام التي شأن المعدوم فيها أن يوجد فيها يستقبل .

وإذ قد تبين علىكم وجه تقال القوة والفعل ، «فلا قوة» تقال أيضاً ^٦ على أوجه معادلة ^٧ لها . وقولنا : لا قوة ، ينقسم بحسب انقسام أصناف الأعدام ، فتها ما هو ضروري كقولنا : إن خط القطر لا يقوى على ضلع المربع ؛ ومنها ^٨ ما هو ممكن ، كقولنا في الصبي : لا قوة له على المشي .

٢٢ – في «الناتم» و«الناقص» و«الكل» و«الجزء» و«الجمع» :

الناتم ^٩ يقال على وجوه : أحدهما الذي ^٩ لا يمكن أن يوجد شيء خارج عنه . كقولنا في العالم : إنه ناتم . وبقريب ^{١٠} من هذا المعنى نقول ^{١١} في الدائرة إنها تامة ، إذ كان لا يمكن فيها زيادة ولا نقصان . ونقول في الخط المستقيم إنه ناقص ، إذ كان الخط يمكن فيه الزيادة والنقصان ^{١٢} وهو بعد خط . وكذلك نقول

(١) ق ، لك : وتقريب .

(٢) ق : فهذا .

(٤) ق : السمارية .

(٥) ق ، ح : معاد . م : معادا . وقد جمعنا أن تكون لفظ : معادل .

(٦) ق ، لك ، ت : فلا قوة أيضاً تقال . (٧) م ، ت ، ح : معادة .

(٩) ت : منه .

(١٠) ق ، لك : وتقريب .

(١١) ق : نقول .

(١٢) ونقول في الخط المستقيم . . . والنقصان : عبارة ناقصة من لك ، ق .

في الجسم إنه تامٌ ، إذ^١ كان ليس^٢ يوجد شيءٌ ينقسم إلى أبعاد أكثر مما^٣ ينضم إليها الجسم . ونقول في الخط والسطح إنه ناقص . إذ كان الخط ينضم إلى بعدي واحد والسطح إلى بعدين . وقد يقال : إن ثلاثة عدد تامٌ ، إذ كان لها مبدأ ووسط ونهاية^٤ . وهذا المعنى أيضاً يقرب من الأول .

وقد يقال تامٌ على كل ما هو فاضل في جنسه : كقولنا : طبيب تامٌ ، وعواد تام . وبهذه الجهة نقول في الموجودات إذا لم ينقصها شيءٌ من كمالها إنها تامة . وقد ينقل هذا المعنى على جهة الاستعارة للأشياء الريدية^٥ ، فيقال : سارق تام ، وكذاب تام . وأيضاً يقال^٦ تامة في الأشياء التي مع أنها بلفت تمامها يكون ذلك التام في نفسه فاضلاً^٧ . وبهذه الجهة نقول^٨ في الأمور المفارقة إنها تامة . ونقول في الأشياء المعلولة لها^٩ إنها ناقصة .

وآخر ما قبل اتم^{١٠} بهذه الجهة حل المبدأ الأول تسلٍ^{١١} ، إذ كان هو علة الجميع : وليس^{١٢} هو معلولاً^{١٣} لشيء . فهذا^{١٤} يقى إنما استفاد كماله بذلك ، وجميع الموجودات مستفيدة كمالاً به . فهو إذن أتم^{١٥} ككل^{١٦} .
وقد يقال التام باستطرارة على كل ماله نسبة إلى واحد . والحادي^{١٧} مما ينطلق عليه المهم العلّم .

٦٣ - «الناقص»^{١٨} يقال من جهة^{١٩} على الذي ليس^{٢٠} تام ، كقولنا : حواند^{٢١}

(١) كـ : إذا .

(٢) قـ : بما .

(٣) كـ ، قـ ، حـ : الريدية .

(٤) قـ : فاضلاً .

(٥) لها : ناقصة من تـ ، حـ .

(٦) تسلـ : ناقصة من تـ ، حـ .

(٧) تـ : غليسـ .

(٨) مـ ، قـ : فهذا .

(٩) مـ ، قـ : فهذا .

(١٥) لم يكن هناك موضع للكلام عن «الناقص» ؛ فقد ورد في جميع المخطوطات بعد الكلام عن «المواز» ولكن آخرنا لهذا الترتيب البديهي .

(١٦) كـ ، مـ : على جهة .

(١٧) تـ ، حـ : عدد .

ناقص وزامر ناقص . وقد يقال على ما ليس تمامه في نفسه فاضلا وإن كان ذلك الشيء تماماً في جنسه . وبهذه الجهة تقول فيسائر الموجودات إنها ناقصة بالإضافة إلى المبدأ الأول . وأما الناقص من جهة الاتكمة فليس يقال كيما اتفق : بل ينبغي أن يكون ذلك الشيء تماماً له أجزاء مرتبطة بعضها ببعض ^٢ ، وأن يكون غير متشابه ^٣ الأجزاء ، وأن يكون مع هذا الشيء الذي يقال إنه ناقص ^٤ موجوداً له بالطبيعة ، وأن يكون ^٥ ذلك الذي ينقص لا يرتفع جوهر الشيء به ^٦ . فإن الشيء الذي يرتفع بارتفاعه ^٧ جوهر الشيء لا يقال فيه إنه ناقص . وقد يقال على الشبيه ^٨ بهذه الجهة ناقص على الأمور الصناعية . وأما الرائد ^٩ فيقال في مقابلة ^{١٠} الناقص .

٢٤ - و « الكل » يدلّ به ^{١١} على الذي يحوي جميع الأجزاء . وليس يوجد خارجاً عنه شيء . وهو بالجملة مرادف لما يدلّ عليه اسم العام ^{١٢} بالوجه الأول من أوجه دلالته . وبهذا تقول ^{١٣} في الجسم إنه المنقسم إلى كل الأبعاد .

واسم الكل ^{١٤} بالجملة يقال ^{١٥} على ضربين : إما على المتصل . وهو الذي ليس له أجزاء بالفعل ^{١٦} ، وإما على المفصل ، وهو على ضربين أيضاً : أحدهما ما لأجزائه وضع بعضها عند بعض . كالجزاء ^{١٧} الآلة ، والثاني ما ليس لأجزائه وضع بعضها عند بعض : كالعدد والحرف : إلا أنهم اختصوا الضرب الأول – وهو الذي يقال على المتصل – باسم « الكل » . والثالث باسم « الجميع » ، وهو الذي يقال على المفصل .

(١) يقال من جهة . . . وقد : عبارة ناقصة من ق ، ذ و مثنتها في م ، ت ، ح .

(٢) ت : لبعض . (٣) م : غير متشابه .

(٤) ت ، ح : يقال ببنفسه . (٥) يكون : ناقصة من ت .

(٦) ت ، ح : لا يرتفع به جوهر الشيء . (٧) ق : بارتفاع .

(٨) ت ، ح : التشبيه . (٩) ت : بمقابلة .

(١٠) به : مختلفة من ت . (١١) ت : يرادف لما يدل عليه العام .

(١٢) م : القول . (١٣) ت : واسم الكل يقال بالجملة .

(١٤) ق ، ك : بالفصل . (١٥) ت ، ح : كالأعضاء .

٢٥ - في الجزء ^١:

الجزء يقال ^٢ على ضربين : أحدهما من جهة الكمية فقط [وهذه منها ما هو ^٣ مقدر ^٤ لشيء . ومنها غير مقدر ^٥] ^٦ . وهذه منها ما هي بالفعل في الشيء ^٧ . ومنها ما ليس بالفعل ، ومنها متشابهة . ومنها غير متشابهة . والضرب الثاني مما ^٨ يُدَلِّ ^٩ عليه باسم الجزء ما انقسم إليه الشيء من ^٩ جهة الكيفية والمصورة ^{١٠} . وهذه الجهة تقول : إن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة . والحمد مؤلف من جنس وفسل .

٢٦ - « المتقدم والتأخر » : يقالان ^{١١} على وجوه خمسة :

أحدهما : المتقدم بالزمان . والثاني : المتقدم في المعرفة ^{١٢} من مبدأ محدود ^{١٣} . وذلك إما في القول وإما في المكان . والثالث : المتقدم بالشرف . والرابع : المتقدم بالطبع . والخامس : المتقدم بالسببية . وقد عرف ^{١٤} في كتاب « المقولات » ما الذي يُدَلِّ ^{١٥} به على كل واحد من هذه الأقسام . فلا يعني ^{١٥} لإعادة ذلك . وقد يقال المتقدم على وجه سادس . وهو المتقدم في المعرفة ، فإنه ليس كل ما كان متقدماً في المعرفة متقدماً ^{١٦} في الوجود .

٢٧ - « السبب والعلة » : اسنان ^{١٧} متراجفات . وما يقالان على الأسباب الأربعة التي هي المادة والصورة والفاعل والغاية . وقد يقال على التشبيه على ^{١٨} الأمور المنسوبة لهذه الأسباب كما قيل في غير ما موضع : منها قريبة ، ومنها بعيدة ،

(٢) ت ، ح ، م : والأجزاء يقال .

(١) هذا المترادف ناقص في ق .

(٤) ت ، ح : ما هي .

(٢) ت ، ح : مقدرة .

(٦) ت ، ح : مقدرة من ق ، ك .

(٤) ت ، ح : ناقصة من م .

(٨) ق ، ك : منها .

(٢) ك ، ق : التي بين .

(٩) ق : والضرورة .

(١٢) ت ، ح : الرتبة .

(١١) ت : يقال .

(١٣) ت ، ح : وذلك إما في مبدأ محدود . ك ، ق : وذلك إما من مبدأ محدود .

(١٤) ت ، ح : وقد عرفت .

(١٥) ق ، ك : متفق . ت : هو متقدم .

(١٦) ت ، ح : هما اسنان .

(١٧) م : وعلى .

ومنها بالذات . ومنها بالعرض ، ومنها جزئية ، ومنها كافية ، ومنها مركبة . ومنها بسيطة . وكل واحد من هذه الأقسام منها ما بالفعل ^١ ، ومنها ما بالقوة ^٢ . [وأيضاً من الأسباب ما هي في الشيء ، وهي المادة والصورة] ^٣ : ومنها ما هي خارجة عن الشيء ، وهو الفاعل والغاية .

٢٨ - و « المبولي » تقال على مراتب : فنها المبولي الأولى ، وهي غير مصورة ^٤ . ومنها ما هي ذوات صور ، كالمحال في الامسطسات الأربع التي هي مبولي الأجسام المركبة ^٥ . وهذا النوع من المبولي على ضربين : أحدهما هذا الضرب الذي ذكرناه ، وبينه أنه ليس يفسد ^٦ الصورة التي فيها كل ^٧ الفساد عند حلول ^٨ الصور ^٩ الأخرى ، بل توجد فيها صورة المبولي بنحو متوسط ، على ما تبين ذلك ^{١٠} في كتاب « الكون والفساد ». والضرب الثاني تبيّن فيه الصورة ^{١١} عند ورود الصورة الثانية عليها : كالاستعداد الذي يوجد في بعض الأجسام المتشابهة الأجزاء لقبو النفس ، وهذه ^{١٢} أخص باسم الموضوع . وقد يقال إن أجزاء المركب من جهة الكثافة هي المركب . وبهذه الجهة يطلق القائلون بالأجزاء التي لا تتجزأ ^{١٣} عليها اسم المبولي . فهذه هي الوجوه التي يقال عليها المبولي في الفلسفة . ^{١٤}

٢٩ - و « الصورة » تقال أيضاً على أوجه : فنها صورة الأجسام المبائية ، وهي غير آلية ^{١٥} ؛ ومنها صورة الأجسام الآلية ^{١٦} وهي التفوس ^{١٧} ؛ ومنها صور

(١) ت ، ح : وما هي بالفعل .

(٢) مابين حاصرين ناقص من ك ، ق ومبثت في ت ، م ، ح .

(٣) ت : التبر مصورة .

(٤) ق : والبساط .

(٥) ت : ليس تفسد .

(٦) ت ، ح : الصورة .

(٧) ذلك : محفوظة من ت .

(٨) ت ، ح : تبيّن فيه صورة المبولي .

(٩) ت ، ح : وهذا .

(١٠) ك ، م : تتجزأ .

(١١) ك ، م : تتجزأ .

(١٢) ت : بهذه الوجوه التي يقال عليها المبولي في الفلسفة .

(١٣) ت : وهي التبر آلية . م : وهي غير الصور الآلية . ق ، ك : وهي غير الآلية .

(١٤) ك ، ق : ومنها الصور الآلية .

الأجرام الساوية ، وهي تشبه البساط من جهة أنها غير آلية ؛ وتشبه الآلية من جهة أنها متحركة من تلقاها . وكل هذا قد تبين في العلم الطبيعي .

وقد يقال ١ الصورة على الكيفية والكتبة المعاصلة في المترادج بما هو متزوج . وبهذه الجهة تنفصل صور الأجسام المتشابهة الأجزاء بعضها عن ^٢ بعض ، ويلحقها خواصها ، كعمر ^٣ الفساد الذي يوجد للذهب وغير ذلك من الخواص .

٣٠ - و « المبدأ » يقال على كل ما يقال عليه السبب . وقد يقال على ما منه ^٤ يبدي الشيء بالحركة ؛ مثل طرف الطريق ؛ فإنه مبدأ للمشي . وقد يقال المبدأ على الذي يجوز منه كون الشيء ، مثل ذلك التعليم ؛ فإنه ربما لم يُبتدأ فيه من الأوائل بالطبع ، بل من الذي هو أسهل . وكل ما سوى هذا مما يقال فيه مبدأ فإنما يقال على جهة التشبيه بوحد من هذه الوجه ، مثل قولنا في المقدمة ^٥ إنها مبدأ ^٦ النتيجة ؛ فإن هذا إنما أطلق عليها إما من جهة أنها فاعلة للنتيجة أو هيولى ^٧ لها .

٣١ - « الاسطقس » : يقال أولاً على ما إليه ينحل الشيء من جهة الصورة . وبهذه الجهة نقول : إن الأجسام ^٨ الأربع التي هي النار والهواء والماء والأرض ^٩ اسطقطات لسائر ^{١٠} الأجسام المركبة . وقد يقال الاسطقس على الذي يُرى أنه أقل جزء في الشيء على ما يرى ذلك أصحاب الجزء الذي لا ينجذب . وقد يقال أيضاً : إن الكلبات هي اسطقطات ^{١١} للأشياء الجزرية ، بحسب رأي من يرى فيها أنها مبادئ للأشياء ^{١٢} ، وأن ما هو أكثر كمية هو ^{١٣} أخرى أن يكون اسطقساً .

٣٢ - « الاضطرار » يقال على الشيء الذي لا يمكن أن يوجد ^{١٤} الشيء .

(١) ت : وقد يقال .

(٢) ت : كسر . ق : لمصر .

(٣) ق : على ماهيته .

(٤) ت ، ح : المقدمات .

(٥) ق : الأقسام .

(٦) ت ، ح : مبادئ الأشياء .

(٧) ت : الماء والنار والهواء والأرض .

(٨) ت ، ح : استثناء .

(٩) ق : أن لا يوجد .

(١٠) ت ، ح : فهو .

(١١) ق : أن لا يوجد .

(١٢) ت ، ح : فهو .

(١٣) ق : أن لا يوجد .

(١٤) ت ، ح : فهو .

إلا به ؛ وذلك من قبل الميولي ؛ كقولنا : إن الحيوان ذا الدم مضطر أن يتنفس . وقد يقال الاضطرار على القسر . وهو ضد الاختيار ؛ ولذلك وصفه الشعراء من اليونانيين بأنه مؤذ محزن ؛ وقد يقال الاضطرار على الذي لا يمكن أن يكون بنوع ولا صفة أخرى ؛ وبهذه الجهة نقول ^١ : إنه باضطرار كانت السهوات أزيلا .

٣٣ - « الطبيعة » تقال ^٢ على جميع أصناف التغيرات ^٣ الأربع : التي هي الكون والقصد ، والنقلة ، والنحو ، والاستحالة . وتقال أيضا ^٤ على الصور التي هي مبدأ هذه الحركات ، وهي أحق باسم الطبيعة . وبخاصة ما كان منها بسيطا ، لأن الآلة هي أخرى أن تسمى نفسها كبداً النحو . وبهذه الجهة نسمع الأطبا ، يقولون : قد صنت الطبيعة كذا ، يعنون القوة المدببة للأجسام وهي الغازية ^٥ ، لأنها وإن كانت آلية فهي أبسط عندهم منقوى الآخر . ولذلك لا يكادون ^٦ يطلقون « طبيعة » على قوة القلب . ومن هذه الجهة كان قولنا : فعل « طبيعي » ^٧ يقابل « النطقي » . وقد يطلق أيضا اسم « الطبيعة » على الاستطسات التي يركب ^٨ منها الشيء ؛ وبذلك نقول : إن طبيعة الأجسام المتشابهة ^٩ من الماء والنار وسائر البساط . والطبيعة أيضا تطلق على أصناف الميولي ، وهي بالجملة تقال ^{١١} على جميع أصناف الصور وأصناف المواد ^{١٠} والتغيرات ^{١٢} الالزمة عنها .

(١) ق : تقول .

(٢) ق : التغيرات . م : التغيرات .

(٣) ت : الأربع .

(٤) ت : وتنقال أيضا .

(٥) لا يكاد .

(٦) تركب .

(٧) ناقصة من م .

(٨) العادة .

(٩) الماء .

(١٠) الماء .

(١١) الماء .

(١٢) الماء .

المقالة الثانية

في مطالب ما بعد الطبيعة *

١ - وإذا قد انتهينا إلى ما قصدنا إليه أولاً من شرح ما تدلّ عليه الأسماء ، فلنشرع في شيءٍ آخرٍ من مطالب هذا العلم .

قد قلنا : إن الموجود يقال على أنواعٍ . إلا أن الذي نقصد هاهنا منه هو الذي يدلّ على المقولات العشر التي تنزل ^٢ منزلة الأنواع للجنس الموضوع لهذه الصناعة : وبيان أن دلالة الموجود عليها ليس باشراكاً مخصوصاً ، إذ لو كان ذلك كذلك لما كان جنساً موضوعاً لصناعة واحدة ، وهي هذه الصناعة ، ولا كان يمكن هاهنا مجموعات ذاتية ، ينقسم ^٣ بها قسمة أولى ، كقولنا : إن الموجود منه ما هو بالقوّة ، ومنه ما هو بالفعل ، إلى غير ذلك من المجموعات الذاتية التي تُلْئِي له . والقضية التي موضوعها ^٤ اسم مشترك ليس بُلْئِي لها محمول ذاتي . وهذا كله بين ملزوم زاول صناعة المنطق ^٥ ولا يدلّ عليها أيضاً اسم الموجود ^٦ دلالة تواطؤ ^٧ ، لأنها لو كانت كذلك لكانت المقولات العشر جنساً واحداً أو تحت جنس واحد ؛ والجنس يشهد بتغييرها وكثيرتها ، وإن كان بعض من سلف من القدماء قد كانوا يرون أن الموجود واحد ، ولكن الذي قادهم إلى ذلك ترك تأملهم للمحسوس ، وانقيادهم إلى آقاويل مسوسطائية

(١) شيءٌ : ناقصة من قـ .

(٢) تـ ، حـ : تنزلـ .

(٣) تـ ، حـ : تقسمـ .

(٤) قـ : موضوعها .

(٥) تـ : بتراطليـ . لـ : تتواطلـ . قـ : تتواطأـ . حـ : بتراطلـ .

٤ - تلخيص ما بعد الطبيعة

وقد ناقضهم أرسطو في المقالة الأولى من «السباع»؛ وسنكلم نحن معهم عند القول في موضوعات الصنائع الحرفية.

وإذا كان هذا^١ كما قلنا، ولم يكن اسم الموجود يدلّ على المقولات العشر باشتراك مخصوص ولا بتوافقه، فلم يبق أن يدلّ عليها إلا بضرب من ضروب^٢ التشكيك وهي دلالة الأسماء التي تدلّ على أشياء نسبت^٣ إلى شيء واحد نسبة تقديم وتأخير^٤، على ما سببها من أمرها، كقولنا في الأشياء المنسوبة إلى الطبيعة، وإلى الحرب حربية.

٢ - ولما كان هذا العلم، كاسلف من قولها، شأنه أن ينسب أنواع الموجودات بعضها إلى بعض من جهة ما بعضها أسباب لبعض، حتى ينسب^٥ جميعها إلى أسبابها الفصوصى، فقد ينبغي أن تتأمل ذلك في جميع المقولات، وتنظر كيف نسبة بعضها إلى بعض في الوجود، وأيها متقدم لأى، وإن كان هاهنا مقوله^٦ تتقوّم بها سائر المقولات، فأى مقوله هي، وبماذا تتقوّم أيضاً هذه المقوله. ثم نسير^٧ بعد ذلك إلى إعطاء أسباب الواقع العامة لها من جهة ما هي موجودة: كالقوة والفعل، وما أشبه ذلك. وذلك كله بقدر ما يمكننا إعطاؤه في هذا الجزء الأول من هذا العلم؛ وما بقى علينا من أسباب هذه الأشياء^٨ آخرنا القول فيه إلى أن نبين^٩ ذلك في الجزء الثاني من هذا العلم.

٣ - والبيانات التي تستعمل في هذه الأشياء هي أكثر ذلك^{١٠} ببيانات منطقية. وذلك أن الأمور التي ثبّرت في صناعة المنطق تستعمل كما قيل في غير ما موضع على نحوين: إما من حيث^{١١} هي آلات ومبارات وقوانين تسدّد الذهن وتختدر^{١٢}

(١) ت، ح : تقسيف : كله.

(٢) ت، ح : تنسب . ك : نسب .

(٣) ت : سُقْنَى تنسب .

(٤) ك ، ق : مقالة .

(٥) ك ، ق : يشير . ت : لتسير . م : يسير . (٦) ح ، ق : م تقسيف : الفصوصى .

(٧) ت ، ح : يتبين .

(٨) ق : ولك .

(٩) سُقْنَى ح : مخنوقة من ت .

(١٠) ق : وتجذره . ح : وغزز .

من الفلط ، وهو الاستعمال الخاصل بها ؛ وإما أن تؤخذ ١ تلك الأمور التي تبينت هنالك على أنها جزء صناعة برهانية ، فتستعمل في صناعة أخرى على جهة ٢ المصادرية والأصل الموضوع على ما شأنه أن تشرك الصنائع البرهانية في أن يستعمل ٣ بعضها ما يبرهن في بعض ؛ مثال ذلك تسلم صاحب صناعة النجوم التعليمية ٤ من المهندس أن نصف القطر مساو لضلع ٥ المنسوب .

٦ - وإذا قد لاح غرض هذا الجزء من النظر ، ووجه الأقواب المستعملة فيه ، فلنشرع في التكلم فيه فنقول : فقد قبل ٦ في كتاب « المقولات » أن المحمولات الكلية صنفان : صنف تعرف ٧ من شخص الجوهر ماهيته وذاته ٨ ، وإن أعم كلٍ بهذه الصفة هي المقوله المسماة جوهراً ، وصنف لا تعرف ٩ من شخص الجوهر ماهيته وذاته ، بل إن عرف فما ليس بجوهر ١٠ ، وهو بالجملة إنما يوجد في موضوع . ولذلك قبل في حده إنه الذي يقال على موضوع وقيل في الجوهر أنه الذي يقال لا على موضوع ١١ ، وأعم الكليات التي بهذه الصفة التسعة الأجناس من الأعراض التي عدّت هنالك ١٢ (أعني : الكلم ، والكيف ، والوضع ١٢ ، والإضافة ، وأين ، ومني ، وله ، وأن يفعل ، وأن ينفعل) ١٤ . وإذا وضع هذا هكذا ظهر على العموم أن مقوله الجوهر قائمة بذاتها ، وغير مفتقرة في وجودها إلى واحدة ١٥ من مقولات الأعراض ، وأن مقولات ١٦ العرَّض مفتقرة في وجودها إلى الجوهر ومعلولة عنها .

(٢) م : جهة ، ك : ق ، ت : صناعة .

(١) ق ، ك : توجّد .

(٣) ك ، ق : تستعمل .

(٤) ك ، ق : لسلم صناعة النجوم التعليمية . م : إن تسلم صناعة النجوم التعليمية . وقد آثينا قرامة ت ، ح فأثبتناها .

(٥) ت : يساوى ضلع .

(٦) ت ، ح : إنه قد قبل .

(٧) ك ، ح : يعرف .

(٨) ذاته : ناقصة من ت .

(٩) ت : بعائية .

(١٠) ت ، ح : ولذلك قبل في حده أنه . ق : وقيل في الجوهر أنه .

(١١) ت ، ح : التي عدّتنا هنالك .

(١٢) الوضع : ناقصة من ك ، ق .

(١٣) ما بين توسيع ناقص من ت .

(١٤) ك ، ق : واحد .

(١٥) ك ، ق : مقوله .

٥ — ولكن قد ينبغي أن نتأمل ^١ كيف الأمر في ذلك في مقوله مقوله فنقول : إنه يظهر من قرب أن الجوهر مأخوذ في حد المقولات الثلاث التي هي : الأين ، والوضع ، وله : وذلك ببين من حدودها ، إذ ^٢ كانت هذه كلها يظهر ^٣ في حدّها الجسم ، مثل قولنا في الأين : إنه نسبة الجسم إلى المكان ، وكذلك الأمر في الوضع ^٤ وله . وأما مقوله أن يفعل وأن ينفعل ، فما كان منها في الجوهر فالامر فيها ^٥ بين ، وما كان منها في الكم ^٦ والكيف ^٧ ، فالحال فيها كالمحال في مقوله الكم ^٨ والكيف ^٩ ، وبخاصة مقوله ^{١٠} أن يفعل ^{١١} : فإن ^{١٢} أن يفعل ^{١٣} في الكم إنما يكون أبداً جوهرا ، كالغذاء ينبع والجسم يحرك جسما آخر في المكان . وأما في ^{١٤} الكيف فإنما يكون عرضا ، كالحرارة ^{١٥} تسعن .

٦ — وأما المقولات الأربع التي هي الكم ^{١٦} والكيف والإضافة والمى ^{١٧} ، فإنه وإن كان ليس تظهر ^{١٨} في حدودها مقوله الجوهر . فقد بين من أمرها أنها مفتقرة في وجودها إلى الجوهر . وأما مقوله الإضافة فالامر فيها بين ، إنها مما لا يمكن ^{١٩} فيها أن تفارق ، فإن الجوهر ليس هو لها موضوعا فقط ، بل قد تلقي ^{٢٠} موضوعاتها ^{٢١}سائر المقولات كالضعف والنصف ^{٢٢} الموجود في الكم ^{٢٣} ، والفوق والأصل الموجود في الأين . وكذلك أيضا مقوله الكيف : يظهر من أمرها عن قرب أنها عرس ، وأنه لا يمكن فيها أن تفارق المادة ^{٢٤} ، وإلا وجد انتفال في ^{٢٥} غير منفعل ، أو شكل

(١) ق ، م : يتأمل .

(٢) ق : يظهر .

(٣) ك ، ق ، م ، ح : في ذلك .

(٤) ت ، ح : في مقوله .

(٥) م ، ح : أن يفضل .

(٦) ت : كالمجسم .

(٧) ت ، ح : يظهر .

(٨) ت : قد تلقي .

(٩) ق ، ح : قد تلقي .

(١٠) ت ، ح : موضوعات لها .

(١١) ق : والصنف .

(١٢) م : من .

(١٣) ت ، ق : إذا .

(١٤) ق : الموضع .

(١٥) ت ، ق ، ح : الكيف والكم .

(١٦) م ، ح : أن يتفضل .

(١٧) ت ، ح : ناقصة من ت .

(١٨) ت ، ق : ومني .

(١٩) ق : لم يكن .

(٢٠) ت ، ح : قد تلقي .

(٢١) ق ، ح : قد تلقي .

(٢٢) ت ، ح : الماده الأولى فضلا عن غير ذلك .

في غير ذي شكل ، أو مِلْك في غير ذي ملَكَة^١ ، أو استعداد^٢ في غير مستعد^٣ . وهذه هي الأربعة الأجناس المشهورة^٤ من أجناس الكيف .

وأما مقوله الـ **الكم**^٥ فليس يظهر كل الظهور افتقارها^٦ إلى الجوهر ، وبخاصة المنفصل ، وكذلك المتصل منها إن كنا نرى أن أحد أنواعه الجسم : وقد قبل في حده إنه المنقسم إلى الثلاثة الأبعاد . فن هنا رأى قوم^٧ أن الأبعاد جواهر^٨ . وأنها التي تعرف من شخص الجوهر المشار إليه ما هي . وقد أدى هذا النظر بقوم إلى أن قالوا بمفارقة الـ **الكم**^٩ . وهم الذين يقولون بمفارقة موضوعات التعاليم .

ونحن نقول : إنه مما يظهر بنفسه ظهوراً أولاً ، أن الأبعاد مما لا تعرف من شخص الجوهر ماهيته ، وأنه متى وصف بها شخص الجوهر وصفاً ذاتياً^{١٠} كان نوع ذلك الشخص أو جنسه مأخوذاً في حدّها على جهة ما تؤخذ موضوعات الأعراض أو أجناس^{١١} موضوعاتها في حدودها . ولم يكن ذلك الوصف مأخوذاً^{١٢} في حدّ ذلك الشخص^{١٣} ، على جهة ما تؤخذ المحمولات التي هي أسباب الموضوعات في حدودها ، مثل^{١٤} قولنا في الإنسان وفي كثير من الحيوان : إنه ذو مقدار ما ، وذلك أن لكل واحد من هذين عظماً مخصوصاً^{١٥} ، وبالجملة فهو ظاهر في^{١٦} ذي النفس أن الأبعاد متاخرة عنه . وأن النفس وذا النفس متقدمة عليهما^{١٧} . وكذلك يظهر أيضاً في الموجودات الطبيعية أنها متقدمة على الأبعاد التي تتوهم^{١٨} فيها ، وهذه هي جميع^{١٩} أحشاس الجوهر : فإن كل شخص من أحشاس الجوهر إما أن يكون متفسراً ، أو طبيعياً .

(١) ك ، ق : الملكة . (٢) ت : واستعداد .

(٣) ك : وهذه الأربعة الأجناس هي المشهورة . ف : وهذه الأربعة الأجناس هي المشهورة .

(٤) ف : قليلاً ظهر كل الظهور لافتقارها . (٥) ت : قواماً .

(٦) ف : جواهر . (٧) ك : كائناً . ق : كائناً .

(٨) ت : وأجناس . (٩) ك ، ق : بوصف مأخوذ .

(١٠) ت ، ح : في حد نوع ذلك الشخص . (١١) ت ، ح : مثال ذلك .

(١٢) ك ، ت : عظم مخصوص . (١٣) ف : من .

(١٤) ت : عليهم . (١٥) ق : يتتوهم .

(١٦) ق : وهي جميع .

٧ - فاما القول في أعمّ جنس يوجد في الجوهر ، فهو ^١ ، وهل ذلك نفس الجسم ، أم شئ ، عرض له الجسم ؟ وإن كان عارضاً فما ذلك ^٢ الشئ الذي عرض له الجسم ^٣ ، فنبين ذلك إذا تبين مبادئ الجوهر المحسوس ، وأي وجود وجود الأنواع والأجناس ، وبالجملة الكليات . وأما الذين قالوا : إن هاهنا كثيراً مفارقاً فإن كانوا أرادوا الكم ^٤ الذي في المحسوسات ؟ فقد تبين في العلم الطبيعي أنه لا يمكن ^٥ في المادة الأولى أن تتعري منه ^٦ ، كما لا يمكنها أن تتعري من الصورة وإلا وجد شخص جوهر غير ذي كم ^٧ ، وذلك محال .

وأيضاً فقد تبين في العلم الطبيعي عند الفحص عن وجود الخلاء أن البعد لا يمكن أن يفارق . وكذلك تبين هنالك أن الزمان ^٨ في موضوع . وهو الجرم السماوي . ومن هنا يظهر أن مقوله متى ^٩ متفققة بالجوهر ؛ وذلك أن الشئ إنما ينبع إلى الزمان من حيث هو متغير أو يتغير فيه التغير ، والمتغير إنما يكون ضرورة ^{١٠} جسماً ، حسب ما ^{١١} تبين في العلم الطبيعي .

وأما العدد من الكم ^{١٢} المنفصل فإنه ^{١٣} ليس شيئاً أكثر من جماعة الآحاد على ما جرت العادة في تحديده ؛ وقد قلنا فيما سلف إنه إنما يدل بالوحدات أولاً على المعنى الكلى الذي يأخذنه الذهن من الخواص الأشياء بما كتبنا ونهايتها ، وبالجملة على أمور خارجة ^{١٤} عن ذات الأشياء . ولذلك ^{١٥} كان باضطرار عرضاً . ونبين فيما بعد أنه أن يكون فعلاً للنفس أخرى منه أن يكون شيئاً موجوداً .

٨ - فقد لاح من هذا أنه لا واحد ^{١٦} من الأعراض التسعة يمكن فيه أن يفارق

(١) ما هو : مخدوفة من ق ، كـ .

(٢) ت ، ح : التجسيم .

(٣) كـ : لا يمكن .

(٤) قـ : الزمن .

(٥) تـ : شيئاً .

(٦) قـ : فإذا .

(٧) مـ : هل المعنى الكلى الذي يأخذنه الذهن من أمور خارجة كـ ، قـ : هل الخواص الأشياء بما كتبنا ونهايتها ، وبالجملة على أمور خارجة . وقد آثرنا فرامة تـ ، حـ ، فأثبتناها .

(٨) ولذلك : ناقصة من كـ ، قـ .

(٩) تـ : فلا واحد . حـ : ولا واحد .

الجوهر : بل الجوهر متقدم عليه تقدّم السبب على المسبب ^١ . وليس هذا النحو من التقدّم يُلفّي له فقط على الأعراض ، بل يُلّفّ ^٢ له التقدّم الذي يكون بالزمان ^٣ والذي يكون بالمعرفة ؛ فإن الجوهر أعرف من العَرَض : وقد سلف على كم وجه يقال المتقدّم والمتأخّر . فاما هل هاهناكم مفارق وجوده ^٤ غير وجود هذا الكِمّ المحسوس ، وهو ^٥ الموضوع لصناعة التعاليم على ما كان يرى ذلك ^٦ فيثاغورس ^٧ . فنفحص ^٨ عنه عند تصحيح موضوعات ^٩ الصنائع الجزرية .

^٩ - وأما أى وجود وجود هذه المقولات التسع في الجوهر ، وهل ذلك بترتيب حتى يكون بعضها كالأسباب لوجود البعض في الجوهر ^{١٠} ، أم هي في رتبة واحدة موجودة فيه ، حتى لا يكون بعضها متقدّما على بعض ، فذلك أيضا يظهر بأن بعضها مفترض ^{١١} في أن يتقدّمها بعضها في الجوهر ، كالكم ^{١٢} ؛ فإنه يظهر أنه من أوّلها تقدّما في الجوهر ، إذ كان لاتلني كافية إلا في جسم . وكذلك أيضا لا يُلّفّ مكان إلا لدى الجسم ^{١٣} من جهة ما هو جسم ولا وضع إلا لدى المكان ، ولا فعل ولا افعال إلا بتوسيط الوضع والأين . وهذا كلّه ظاهر مما تبين في العلم الطبيعي وكذلك مقولته لا لاتوجد لشيء ^{١٤} إلا بعد أن يكون جسماً وذا أين وذا وضع . وليس يمتنع أن يوجد اثنان ^{١٥} في رتبة واحدة ^{١٦} ، كالكيف والأين ، فإنه ليس يظهر لأحدهما تقدّم ^{١٧} على صاحبه في وجوده في الجوهر .

^{١٠} - وإذا قد ظهر من هذا القول أن المقولات التسع موجودة في الجوهر ،

(١) ت : سبب . ح : سبب . (٢) ت : بن قد يلّفـ . ح : بل قد يلّفـ .

(٣) ق : بالزمان . (٤) ت ، ح : وجوده .

(٥) ك ، ق ، ت ، ح : هو .

(٦) ت : إلى فيثاغورس . ك ، ق : إلى فيثاغورس . م : فيثاغوريس . ح : آكل وثاغورس .

(٧) ت : فنفحص . (٨) موضوعات : ناقصة من ك ، ق .

(٩) ك ، ق : لوجود بعض الجوهر . م ، ح : الوجود بعض في الجوهر .

(١٠) ت ، ح : مفترضة . (١١) ت ، ح : إلا الذي في الجسم .

(١٢) ت : بشيء . (١٣) ت ، ح : يوجد منها اثنان .

(١٤) ت ، ح : تقييف : لشيء . (١٥) تقدم : ناقصة من ك ، ق .

وتبين مع ذلك كيف يوجد بعضها متقدماً في الجوهر على بعض ، فقد ينبغي أن يفحص عن استطعات الجواهر وعن مبادئه ، وبالجملة هل هنا مبادئ موجودة في الجوهر المحسوس هي أقدم منه ، وإن كانت موجودة فائي هي ؟ فإن في هذا الموضع شكا عويساً واحتلافاً كثيراً بين القدماء ؛ وأيضاً ^٢ فإن هذا الطلب يتقدم الطلب الذي نفحص ^٣ فيه هل هاهنا جواهر مفارق ^٤ ، وهو إنبدأ للجوهر المحسوس أم لا . وإن كان فائي وجود ^٥ وجوده ؟ فنقول : إن اسم الجوهر ، كما قلنا فيما سلف . يطلق ^٦ على معان ^٧ ، إلا أن الأشهر ^٨ منها والمقرر به ^٩ عند الجميع هو ^{١٠} الشخص المشار إليه الذي ليس في موضوع ولا يحمل على موضوع ؛ كأشخاص الناس والحيوان والنبات والكتاب والحجارة . ولهذا ما ينبغي ^{١١} أن يجعل الفحص عن مبدأ هذا الجوهر المحسوس .

١١ — وقد اختلفت ^{١٢} آراء القدماء على ماضل من قولنا فيما يتقوّم ^{١٣} به هذا الجوهر المحسوس ، وما أجزاؤه : فقوم رأوا أنه مؤلف من أجزاء غير منقسمة متناهية أو غير متناهية . و القوم رأوا أن الحسية هي التي بها يتقوّم ؛ ولما كان معنى الحسية هي الانقسام إلى الأبعاد ^{١٤} رأوا أن الأبعاد ^{١٥} أحق باسم الجوهر ؛ ولما كانت الأبعاد إذا توهمت سطوها ، وكانت السطوح تتحل إلى الخطوط ، والخطوط إلى النقط رأوا أن النقطة جواهر ^{١٦} ، وآخرون رأوا أن كلياته المحمولة عليه هي مبادئه على أنها أمور قائمة بذاتها ؛ وبالجملة كأن جميعهم أقر بالسبب المادي ، إلا أن بعضهم قال

(١) ت ، ح : أن نفحص أيضاً في استطعات . (٢) ت : فائضاً .

(٣) ت : يفحص . (٤) مفارق : ناقصة من ت ، ح .

(٥) ت ، ح : فعل أي وجود . (٦) ت : منطلق . ح : ينطلق .

(٧) لـ ، ق : مفارق . (٨) ت ، ح : أشهرها .

(٩) ت ، ح : بها . (١٠) ت : هو هو .

(١١) ق : لا ينتهي . (١٢) ق ، لـ ، ح : اختلف .

(١٣) لـ : ق : يتقدم . ت : تقدم .

(١٤) ت : إلا بعد . (١٥) ت : الأبد .

(١٦) لـ ، ق ، ح : جواهر .

فيه بالأجزاء التي لا تتجزأ^١ ؛ وبعضاً قال : إنه نار أو هواء وغير ذلك مما كان^٢ يرى فيه واحد واحد من سلف .

١٢ - وهذه الآراء الفاسدة كلها^٣ تبين بطلانها^٤ في العلم الطبيعي ، ولاج هناك أن جميع الأمور^٥ المحسومة مؤلفة من مادة وصورة ، وتبين هناك كم أنواع المواد وأنواع الصور ، إلا أن النظر هناك فيها إنما كان من حيث مبادئ لوجود^٦ متغير ، وبالجملة من حيث هي^٧ مبادئ التغير . وكذلك^٨ ما قيل في ذلك من الآراء الفاسدة من هذه الجهة عوندت هناك : كالقول بالأجزاء التي لا تتجزأ وغير ذلك من الآراء التي يُكفل^٩ إبطالها في ذلك العلم . وأما هاهنا فالنظر فيها من جهة ماهي مبادئ للجوهر^{١٠} بما هو جوهر . وكذلك ما يلخصها من الآراء الفاسدة من هذه الجهة عوندت هاهنا : كمن رأى^{١١} أن كليات الجوهر هي مبادئ^{١٢} ، أو من رأى أن الأبعاد هي التي بها يتقوم الجوهر . وإن كان هذا الرأي قد يمكن أن نظر فيه بوجهين^{١٣} في هذا العلم وفي العلم الطبيعي ، على ما فعل أرسطوف في المقالة^{١٤} الثالثة من « السماه العالم » .

وأما ابن سينا فقد غلط في هذا كل الغلط : وذلك أنه يرى أن صاحب العلم الطبيعي ليس يمكنه أن يبين أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة ، وأن صاحب هذا العلم هو الذي يتكلف بيانه . وسقوط هذا^{١٥} كله بين^{١٦} نفسه عند من زاول العلمين (أعني العلم الطبيعي وهذا العلم)^{١٧} .

(١) ك : تتجزأ . ح : تجزى .

(٢) ت ، ك ، ق ، ح : بطلانه .

(٣) ت ، ح : المؤلفات .

(٤) ت ، ح : ناقصة في ت .

(٥) ت ، ح : تكفل .

(٦) ت : الجوهر .

(٧) ت ، ح : مبادئ .

(٨) المقالة : ناقصة من ت ، ح .

(٩) ما بين قوسين ناقص من ت .

(١٠) ت : ظاهر بين .

(١) ت : فاكان .

(٤) ت ، ك ، ق : بطلانه .

(٦) ت : مؤلف .

(٨) هي : ناقصة في ت .

(٩) ت ، ح : تكفل .

(١٢) ت : يرى .

(١٤) ت : من جهتين .

(١٦) ت : ذلك .

(١٨) ما بين قوسين ناقص من ت .

١٣ - وإذا كان هذا هكذا ولاح وجه نظر هذا العلم في هذا الطلب ، فلنجعل نظرنا في ذلك من الأعرف عندنا ، وهي المحدود : فإن أحداً ما ينطلق عليه اسم الجوهر هو الحدّ ، ولذلك نسمّهم يقولون إن الحدّ يعرف جوهر الشيء . وأيضاً فإلما نسير^١ أبداً من الأعرف عندنا إلى الأعرف عند الطبيعة ، كما قيل في غير ما موضع ، فنقول : إن الحدّ ، كما قيل ، هو قول يعرف ماهية الشيء ، بالأمور الذاتية التي بها قوامه ؛ فإنه قد بان في صناعة المنطق أن الأشياء الخمولية^٢ صنفان : صنف بالذاتي ، وصنف بالعرضي ؛ وأن ما بالذات أيضاً صنفان : أحدهما المعمولات التي هي أجزاء جوهر الموضوع . وهذه خاصية هي التي تختلف منها المحدود . والصنف الثاني أن تكون الموضوعات في جوهر المعمولات ؛ وهذه^٣ فليس يختلف منها حدّ ، إذ كانت أموراً متأخرة عن جواهر المحدود .

ولمّا^٤ متى تؤمل الأمر من هذه الجهة ظهر بأيسر تأمل أن الأشخاص المشار إليها ذات أجزاء أقدم منها تقوّم بها . وليس يوجد هذا المعنى للجوهر^٥ فقط ، بل لأنّ الأشخاص الأعراض ، على ما سيظهر بعد^٦ .

١٤ - ومن هذه الجهة يظهر كل الظاهر أنه لا واحد^٧ من معمولات المقولات يتقوّم بها^٨ شخص الجوهر ، فإنه ليس يعرف ماهية شخص الجوهر المشار إليه أو جزء ماهيته بأنه^٩ ذوكيفية ، أو ذوكيبة ، أو إصافة ، أو أين ، أو متى ، أو يفعل ، أو ينفع ، أو وضع ، أو له^{١٠} .

(١) لـ ، قـ ، مـ : حد .

(٢) قـ : الخمولية .

(٣) تـ ، حـ : إلا تتجهـ .

(٤) تـ ، حـ تضيـفـ : لأنّ الأشخاص الأمراض [ما يوشـدـ في حـاجـهاـ] الجوـهرـ الذي تـتـنـوـمـ بـهـ وهوـ غـيرـهاـ ، فـليـسـ لهـ حـقـيـقـةـ الحـدـ ، ولاـ تـجـمـعـ منـ المـرـضـ وـ الـجـوـهـرـ حدـ كـاـلـ المـجـمـعـ منـ المـادـةـ وـ الصـورـةـ عـلـىـ ماـ سـيـظـهـ بـعـدـ .

(٥) تـ ، حـ : ولا واحد .

(٦) تـ ، حـ : إـلـهـ .

(٧) تـ تـضـيـفـ : وـمـ هـنـاـ يـفـهـمـ الفـرـقـ بـيـنـ الصـورـ الـجـوـهـرـيـةـ وـ الـأـعـرـاضـ ، إـنـ كـانـ كـلـاـهـاـ فـيـ مـوـضـعـ .

وإذا ١ كان هذا هكذا ، ولاح أن ها هنا أجزاء للجوهر هي أقدم منه ، فلتنظر أي وجود وجود هذه الأجزاء في الجوهر ٢ ، وهل الكلية عارضة لها أو هي أقدم منها ، على ما يرى ذلك القائلون بالصور . وبالجملة فلننظر في جميع اللواحق التي تلحقها من حيث هي أشخاص محسوسة أو أجزاء أمور محسوسة ، ومن حيث هي معقولة . وكلية ٣ : فإن الوجودين منبنيان . وأيضا إذا كان الحدّ ذا أجزاء كبيرة ، فأى وجود وجود هذه الأجزاء في المركب : وهل هذا ٤ بالقوة أو بالفعل ؛ وبالجملة كيف نقول في المحدود إنه واحد وهو ذو أجزاء كبيرة بالحدّ ، ونعرف كيف نسبة ٥ المحدود إلى المحدودات وأجزاء المحدود .

١٥ - وهذا النظر كأنه عام للأعراض والجواهر ٦ متى سلمنا أنه يُلقي للأعراض حدودما ، وإن كان المقصود الأول من ذلك معرفة الجوهر . ولذلك ينبغي أولاً أن نظر في المحدود فنقول : إنه يظهر أن الحدّ إنما يوجد أولاً بنوع ٧ متقدم للجوهر ، وأن وجوده لسائر المقولات إن وجد فبتأخر : وذلك أن سائر المقولات وإن كان يلقي لها عمولات ذاتية تختلف منها حدودها بمنزلة ما يوجد الأمر في الجوهر فإنها مضطربة أن يلقي ٨ في حدودها مع هذا حدّ الجوهر ، إذ كانت مما لا تقوم ٩ ب نفسها ، وذلك إما بالقوة القريبة ، وإما بالفعل : أما بالقوة ، فالمقولات التي ليس يظهر في حدّها نسبتها إلى الجوهر ، على ما سلف من قولنا ، وخاصة ١٠ متى أخذت مجردة في الذهن ، ودلّ عليها ١١ بالأسماء التي هي مثل ١٢ أول ؛ مثال ذلك : البياض إذا أخذ مجرداً في الذهن قيل فيه إنه لون مفارق للبصر ؛ وأكثر من هذا المقدار والشكل

(١) ث : وإن .

(٢) ث ، ح : تضييف : كما يبنون أسطورة .

(٣) ث ، ك : نسبة .

(٤) ث ، ح : الجوهر والأعراض .

(٥) ك ، ح : ثالث .

(٦) ث ، ح : وبنوع .

(٧) ث ، ح : ونحوه .

(٨) ك ، ح : ثالث .

(٩) ث ، ح : ونحوه .

(١٠) م : دلّ عليها . ، ث ، ك ، ح : ودلّ عليها .

(١١) ق ، ك ، م : مثل أول . ث ، ح : مثل أول .

وأما إذا أخذت بأسمائها ^١ المشقة التي هي أدلّ عليها فإنه يظهر في حدّها الجواهر . وعلى التحقيق فإنما يظهر الجواهر في حدّ الأعراض بالفعل في المقولات التي ^٢ تؤخذ في حدودها موضوعاتها أو أحاجيس موضوعاتها ، مثل الفطس في الأنف والضحك ^٣ في الإنسان ^٤ . فهذه كما يقول أرسطو ، إما أن لا يكون لها حمودة لزيادة المأذوذة في حدّها ، وإما إن كان فب نوع متاخر عن الجواهر .

١٦ .. وإذا قد تبين أن جميع المقولات حمودا تدلّ على ما هيها ^٥ . فلننظر هل ماهيات الأشياء ^٦ ومعقولاتها الكلية هي الأشياء المفردة بأسمائها على جهة ما نقول ^٧ إن خيال الشيء هو الشيء بعينه . وإن صورة الشيء المحسوسة ^٨ هي المحسوس في المعنى ، أم هي غيرها بوجه ما ، على أن لها وجودا خارج النفس ^٩ ، فنقول : أما المحمولات التي هي ماهية الشيء ، أعني التي تفهم جوهر الشيء ^{١٠} المفرد ، فإنها الشيء المفرد بعينه بالمعنى الذي قلناه . أعني بأنها تعرف جوهر المفردات ، وأما المحمولات ^{١١} التي بالعرض فليست هي الشيء بعينه . فإن الطبيب إذا عرض له أن كان بناء فليست تكون ^{١٢} ماهية الطب في البناء ^{١٣} [ويشبه أن يكون الأمر في الكليات

(١) م ، ك ، ق : بأسمائها .

(٢) ت ، ح تضيف : يزدّن في حدّها الجواهر ، وبالجملة في الأعراض الذاتية التي تزدّن في حدودها موضوعاتها . (٣) ت : والصنف .

(٤) ت ، ح تضيف : ولذلك كان الاسم من هذه يدل على شيء مرکب من عرض وجوهر ، وكانت أمثل هذه المركبات كما يقول أرسطو ، إما أن لا يكون لها حمودة لزيادة المأذوذة في حدّها والتكرار ، وذلك أن الذي يحد الفطس يأخذ في حدّ الأنف وحد المعدة المأذوذة فيه ، فهو بعد الأنف في مرتين . وأما إن كان فب نوع متاخر عن الجواهر المرکب من مادة وصورة ، لأن الحمودة إنما هي المركبات .

(٥) ت ، ح تضيف : وإن الجوهر هو الذي له الحد المثيق والماهية التي هي جوهر فانتظر . . .

(٦) ت : الجوهر . (٧) ق ، م : نقول .

(٨) ت ، ح : المحسوس . (٩) ت ، ح تضيف : على ما يقوله القائلون بالصور .

(١٠) ك ، ق : أما الكليات الذاتية التي تفهم جوهر الشيء .

(١١) المحمولات : ناقصة في ك ، ق . (١٢) ك ، ق ، ت ، ح : ليست .

(١٣) ت ، ح تضيف : ولا الإنسان هو الإنسان الأبيض وإنما يكون المحمول في هذه والمرسخ شيئا واحدا بالعرض بخلاف الأمر في المحمولات الذاتية .

التي بالعرض نظير الأمر في الخيالات الكاذبة] ١ ، ولم تكن كليات الشيء الذاتية هي الشيء المفرد بعينه ٢ لما كانت ماهية الشيء هي الشيء ، فكانت لأن تكون ماهية الحيوان مثلا هي ٣ الحيوان المشار إليه ، وكانت ترتفع المعرفة ، حتى لا يكون هائنا معقول أصلاً لشيء من الأشياء .

١٧ - وأما الذين يضعون ٤ هذه الكليات جواهر قافية بأنفسها ٥ ومقارقة ، فإنه يتزعمهم أن تكون غير الأشياء المفردة بوجه ما . وإذا وضع هذا هكذا ، لزمهم أحد أمرتين : إما أن تكون تلك الكليات ليست هي مقولات هذه الأشياء المفردة ، فتكون لاغناء لها ٦ في تصور هذه المفردة ؛ وهذا ضدّ ما يقولون : لأنهم إنما أدخلوا الكليات المفارقة وقالوا بها من أجل المعرفة . أو نسلم لهم أن ٧ تلك الكليات ٨ هي التي تعرف جواهر ٩ هذه المفردات ، وإن بها تعقل ماهيات هذه . لكن متى كان هذا أيضاً هكذا ، لزم أن تكون هذه الكليات المفارقة من جهة ما هي موجودة خارج النفس غيرا ١٠ ، على جهة ما تغاير الأشياء التي خارج النفس ببعضها بعضاً ، وتكون ١١ محتاجة أيضاً أن تعقل إلى كليات آخر ؛ لأنه إن كان الشيء ١٢ الموجود خارج النفس يحتاج في عقله إلى شيء موجود خارج النفس ، لزم أيضاً في ذلك الأمر ما لزم في الأول ، ومنه الأمر ١٣ في ذلك إلى غير نهاية .

١٨ - فظاهر من هذا أننا لسنا محتاج في أن نعقل ماهيات الأشياء إلى القول بوجود كليات مفارقة ، سواء كانت موجودة أو لم تكن ، بل إن كانت موجودة فليس يكون ١٤ لها غناء في عقل ماهيات الأشياء ؛ ولا بالحملة في الموجود

(١) وبشهـ... الكاذبة : عبارة ناقصة من ثـ، حـ . (٢) ثـ، حـ تصيف : أعلى الموضوعات .

(٣) قـ، كـ، مـ : فـ . (٤) قـ، مـ : يضعون . كـ : يتصون .

(٥) قـ : الكليات قافية بأنفسها . تـ : الكليات جواهر قافية بأنفسها .

(٦) كـ : لا هنا لها . (٧) تـ : ونسلم أنـ . قـ : أو نسلم لهم أنـ .

(٨) تـ : الصور . (٩) تـ : جوهر .

(١٠) قـ، كـ، مـ : فـ . (١١) ونكون : ناقصة من ثـ، حـ .

(١٢) كـ، قـ : الشيء . (١٣) قـ : ومن الأمر .

(١٤) مـ : لم يكن .

المعقول ١ ؛ وأما أن هذه٢ الكليات التي منها تتألف الحدود أزلية وغير متغيرة ، وأنها لو كانت موجودة بذاتها خارج النفس ، على ما يرى ذلك القائلون بالصور ، لم يكن لها غناه في الوجود المحسوس ، فمن هذه الجهة يتبين٣ ذلك ، لما كان كلّ متكوّن فإنما يكون شيئاً ما ، أعني خلقة أو صورة ، ومن شيء ما ، أعني عنصراً٤ أو شيئاً ما٥ ، أعني فاعلاً ، وكان من الظاهر في جميع المتشكلات ، سواء كانت عن الطبيعة أو عن الصناعة ، أن الفاعل يلزم فيه ضرورة أن يكون غير المفعول بالعدد ، وأن يكون هو المفعول واحداً٦ بالماهية والحدّ ، أو مناسباً ، وذلك إما في الأمور الطبيعية المركبة ، ظاهر في أكثرها ، مثل الحيوان المتناسل والنبات المتناسل ؛ فإنه إما أن يكون المولود٧ يولد مثله بال النوع ، كالإنسان يولد إنساناً والفرس فرساً ، وإما أن يكون شيئاً و المناسباً : كالحمار يولد بغلة . وكذلك يظهر ذلك أيضاً في البساطة ؛ فإن النار بالفعل تكون ناراً بالفعل . لكن قد يشكّ٨ شاكّ في الحيوان المولود من ذاته والنبات المولود أيضاً كذلك . وأيضاً فإن النار قد تكون عن قدر الزناد ، وبالحملة عن الحركة . وكذلك٩ يظهر أن هاتان حركات ليست من جنس التحرك : كلامي يحركه للطmet إلى أن بصير إنساناً ، وحرارة التحضين التي تحرك البيض حتى يصير طيراً١٠ ، فنقول : إنه يظهر في كل١١ هذه المتشكلات أنها تتلخص من أكثر من حركة واحدة ، كالأب الذي يحرك المنيّ ، والمنيّ الذي يحرك دم الطmet .

١٩ - وإذا كان ذلك كذلك ، فالمحرك الذي يجب ضرورة أن يكون هو

(١) ت ، م ، ح : المحسوس . ل ، ق : المعقول . وقد آثرنا فرامة ت . ق . خارجاً مما يذهب إليه فان ذلك برج .

(٢) ق : فإنه هذه . م : فاما إن هذه . ت : وإنما أن هذه .

(٣) ت : بين . ح : وتبين . (٤) ق : عنصر .

(٥) ما : ناقصة من لك .

(٦) ت : واحد .

(٧) ت ، ح : نصف : فيه .

(٨) ت ، ح : يشكك .

(٩) ت : وذلك .

(١٠) ت ، ح : طيراً .

(١١) ت ، ح : بدل .

(١٢) ق : هذا .

(١٣) ت : هنا .

والمحرك واحداً بالماهية أو مناسباً^١ وشبها هو المحرّك الأقصى ، لأنّه هو الذي يعطي المتحرّك القريب القوّة التي بها يتحرّك^٢ ؛ والمحرّك الأقصى في المدى هو الأب وفي البيض هو^٣ الطائر . وإن كان قد تبين أنّه ليس في هذا^٤ كفاية دون مبدأ من خارج على ما تبين ذلك في العلم الطبيعي . وأمّا الحيوان^٥ المتولد عن ذاته والثبات^٦ [وإن كان تولده عن حرارة الكواكب فليست الحرارة هي المحرّك الأقصى لتكوينه ، بل قد يتبيّن أنّ هاهنا حرّكاً كاماً مناسباً يعطيه صورته الجوهرية ، وإنما لم يكن هذا المحرّك هو والمتحرّك واحداً بالماهية لكونه غير هيولي] ، على ما تبين]^٧ . وأمّا الحركة التي تولد النار ، فالفاعل لها ليس هو الحركة ، وإنما الفاعل لها واحد^٨ بالجنس ، وهي الحرارة المنتشرة في الاسطعات من حرارة النجوم وحرارة الماء نفسه ، وإنما الذي يعطي^٩ الحركة في ذلك الاستعداد الذي به يقبل الموضوع صورة النار ؛ وأنت تتبّع ذلك من القطنة التي تحرق في الشمس^{١٠} بالشعاع المنعكس من الزجاجة [فإنّه يشبه لا يكون للشعاع في ذلك فعل]^{١١} إلا أن يُعدّ الماء لقبول الحرارة التي بها تحرق القطنة ؛ لأنّ الضوء ليس بنار ، على ما تبين ؛ وأيضاً^{١٢} فإن الحركة^{١٣} حياة ما للأمور الطبيعية ، فكأنّها^{١٤} تخرج الأجزاء من النار^{١٥} التي هي موجودة

(١) ت : وناسباً .

(٢) ت ، ح : يعبرك .

(٣) هو : ناقصة من ت .

(٤) ت ، ح : هذه .

(٥) ت ، ح : تصفيف : وهي الأجرام السماوية على ما يراه أرسطو وهو الصحيح ، أو المقلّل الفعال على ما يراه كثيرون من متأخرى الفلسفة . (٦) ق ، ك : والحيوان .

(٧) ت ، ح : تصفيف : فالمحرك الأقصى فيها هي الأجرام السماوية بتوسيع القوى التفاسية التي يفيض عنها على منصب أرسطو ، أو المقلّل الفعال على ما تأوله المتأخرون من الفلسفة ، وبمحضه أرسطو أن المغير والمكون لا يمكن إلا جسماً أو جسم أعني قوة في جسم ، وأن الفعل الذي هو نهاية التغيير لا يحصل إلا عن الفاعل التغيير ، وأنه ليس يمكن أن يكون الفاعل للتغيير شيئاً ، والفاعل لنهاية التغيير شيئاً آخر .

(٨) ما بين حاصرتين من ت . (٩) ق : أمّا واحد .

(١٠) ت : تعطى .

(١١) ك ، ح ، ت : الشمس ، ق : بالشمس .

(١٢) ما بين حاصرتين : ناقص من ك ، ق ، ومثبت في ت ، م ، ح .

(١٣) م : أيضاً (١٤) ق ، ك : الحرارة : ت ، م ، ح : الحركة .

(١٥) ك ، ق : فكا .

(١٦) من النار : ناقصة من ت .

في الماء ^١ بالقوّة القريبة إلى الفعل الحض . ولذلك كان الترويغ يبني جوهر النار . وبهذه الجهة أمكن أن يكون الحافظ بجهة ما ، لصورة النار الموجودة بالفعل في مقر فلك القمر ، حركة الجرم السماوي ، على ما تبين في العلم الطبيعي ؛ فإن الذي تبين هنالك من أمر هذه الاستطسات هو أن منزلتها من الجرم السماوي منزلة المحيولي . ولذلك ليس يمكن أن توجد دونه ، كما ليس يمكن في المادة الأولى أن تتعري ^٢ عن الصورة والجسم السماوي مضطرًّا أيضاً في وجوده إليها على جهة ما تضطرّ الصور إلى المواد ^٣ .

٢٠ - وهذا الذي قلناه من أن الشيء إنما يتولد عن مثله بالنوع والماهية هو في الأمور الصناعية أظهر منه في الأمور الطبيعية ؛ فإن البرء الذي يكون عن صناعة الطب ^٤ في الأبدان الإنسانية ^٥ إنما يكون عن صورة البرء الذي في النفس ؛ وكذلك صورة البيت ^٦ الذي يضعه ^٧ البناء في الحجارة واللبن ^٨ هي ضرورة ^٩ عن الصورة التي في نفسه . لكن لما كانت هذه الصورة ضرورة إنما تلتزم من ^{١٠} أكثر من فعل واحد ، لأنها مضطرة إن كان هاهنا براء فقد كان هاهنا استفراج ، وإن كان استفراج فقد كان شرب الماء المسهل ، فلزم ^{١١} ضرورة ^{١٢} أن يكون المتقدم منها في نفس الصانع ^{١٣} متاخرًا بالزمان ^{١٤} في الكون ؛ ولذلك ما قبل إن أول الفكرة آخر العمل ، وأول العمل آخر الفكره .

٢١ - ويشبه أن يكون الأمر في الأشياء الطبيعية هكذا ، وأن يكون مبدأها الأفعى التصور بالعقل ^{١٥} ؛ وإلا فمن أين عرض لها أن تكون في طبيعتها مستعدة لأن تقولها ^{١٦} ؟ فإن ذلك يكون لها ^{١٧} أمراً ذاتياً موجوداً في طباعها ، والأمر الذي إنما

(١) لك ، ق : من النار .

(٢) م : الماء .

(٣) ت : في الأبدان الإنسانية . ق ، ح : في الأجسام والأشياء .

(٤) البيت : محفوظة من ت .

(٥) ت الذي يصنعها . ح : يصنعها .

(٦) ت ، ح : عن .

(٧) ت ، ح : م : الصنائع .

(٨) ت ، ح : بالفعل .

(٩) ت ، ح : بالفعل .

(١٠) ت ، ح : نقلها عن .

(١١) ح : بالفعل .

(١٢) يكون لها : ناقصة من ت ، ح .

يكون حصوله للموجود عن سبب فاعل ضرورة^١ . وليس هاهنا شيء يصير به المحسوم معمولاً بالقوة ، أى في طباعها أن تعقله^٢ ، إلا أن يكون تكوئه عن تصور عقل ، وإن كان وجوده محسوساً عن مبادئ المحسوسة ، كحال الامر الصناعية ؟ فإنه إنما عرض للصناعة^٣ أن كانت معقولة عند من لم يصنعها^٤ ، لكونها صادرة عن عقل ، وهي الصورة التي في نفس الصانع وإلا كانت معقولة بالعرض . وكذلك الأمر في الطبيعة والأشياء الطبيعية . ومن هنا يظهر على العموم وجود صور مفارقة ، وهي السبب في وجود الجوهر المحسوس معمولاً ، وإنما يعطي المحسوس الصورة الجوهرية التي بها يكون معمولاً بالقوة^٥ ؛ وهذا المعنى هو الذي رأمه الفاثلون بالصور ، فوفقاً^٦ دونه .

٢٢ — وقد خرجنا عما قصدنا^٧ ، فلنرجع إلى حيث كنا فنقول : إنه إذا كان من الظاهر كما قلنا أن المكون إنما يكون بما هو واحد بال النوع والماهية ، فهو بين أن الماهية بما هي ماهية غير كائنة ولا فاسدة^٨ . [ولما كانت ماهيات الأشياء المحسوسة ليست شيئاً أكثر من صورتها ومادتها ، على ما يظهر بعد^٩] ، فبين أن الصور والمداد^{١٠} ، بما هي صور ومواد ، غير كائنة ولا فاسدة إلا بطريق العرض . وأما كون^{١١} الصور فاسدة ومتكونة ، وبالحملة متغيرة ، فإنما ذلك لما من حيث هي^{١٢} جزء من الكائن الفاسد بالذات ، وهو الشخص الذي هو بمجموع المادة والصورة لا بما هي صورة^{١٣} . وكذلك الأمر في المادة ؛ فإن^{١٤} التغير إنما يلحقها من

(١) ت ، ح : طباعه . (٢) ت : يعقله . ح : يعقله .

(٣) ت : المتناثة . ق : المفارقة . ح : المتناثبة . (٤) ق : يضمنها .

(٥) ت ، ح : تقدير : بتوسط الطبيعة والأجرام السارية ، وهذه الصور هي صور الأجرام السارية

(٦) ت : فوفقاً . (٧) ت : عن قصدنا .

(٨) ت : وكذلك الأمر في الميول ، لأنه ليس يكونها الفاعل . فإذا كان ذلك كذلك فالكائن الفاسد

هو الشخص الذي هو المركب منها وهو الشيء الذي هو ، والمكون له غير ما بالمقدار وواحد بالصورة .

إذا كان ذلك كذلك فهو بين أن الصور والمداد بما هي صور ومواد

(٩) ما بين قوسين مختلف من ت . (١٠) ت : أما كون . ق : أما تكون .

(١١) ح : صورة شيء مشار إليه لا بما هي صورة .

(١٢) م : بمجموع المادة والصورة بما هي صورة مشار إليها لا بما هي صورة . وقد آثرنا قراءة لك ،

ق ، ت : فأثبتناها . (١٣) ق : غالباً .

حيث هي مادة شيء مشار إليه ^١ : فأما بما هي مادة فلا ^٢ . وكما ^٣ يظهر أن المادة ^٤ لا يصنعها الصانع ، كذلك الصورة ^٥ ، وإنما يصنع المجموع من المادة والصورة ، لأنه ^٦ إنما يصنع الصورة ^٧ بتغييره للعنصر ^٨ إلى أن يفيده ^٩ الصورة ، مثل ذلك صانع الخزانة : فإنه لا يصنع الخشب كما لا يصنع الصورة وإنما يصنع صورة خزانة ما من خشب ما ^{١٠} . ولو كانت الصور بما هي صور ^{١١} والماد لها كون وفساد ^{١٢} لكان الكون ^{١٣} من لاشيء على الإطلاق ، والفساد إلى لاشيء على الإطلاق ؛ ومثال ذلك لو فرضنا أن ^{١٤} الجسم بما هو جسم ^{١٥} تكون ، لزم ^{١٦} ضرورة أن يتكون من غير جسم أصلاً ، بل الكون والفساد إنما هو للمركب منها ، أعني من المادة والصورة . ومن هنا ^{١٧} يلوح أن المكون للشخص إنما هو شخص ، إذ كان ^{١٨} الذي يغير العنصر هو الشخص ^{١٩} .

٢٣ — فقد ظهر أيضاً أن المحدود ^{٢٠} غير كائنة ولا فاسدة ، وإن كانت الأمور المحدودة كائنة فاسدة ، وكيف لحقها ذلك ^{٢١} ، وأنه لاحاجة بنا في ذلك إلى القول

(١) ت ، ح : من حيث هي جزء متغير وهو المشار إليه . وقد آثرنا قراءة م ، ح : فأثبتناها .

(٢) م ، ح تضييف : وإذا كانت المادة هي سبب التغير اللاحق للصور ، فآخرى أن تكون الصور كذلك . لكن كون المادة معقولة ليس لها بما هي مادة ، إذ كان المقول إنما يلحق الشيء من جهة ما هو بالفعل ، بل عقلها أيضاً إنما يكون بالنسبة ، فذلك في المادة الأولى أو من حيث عرض لها الفعل ، كذلك في المواد الخامسة بوجود موجود .

(٣) ت : كما .

(٤) م ، ح : تضييف : المطلقة .

(٥) ت ، ح : أعني أنه .

(٦) ت ، ح : الصور .

(٧) ق : بتغييره التنصير .

(٨)

(٩) م ، ح : كما لا يصنع صورة الخزانة ، وإنما يصنع خزانة ما من خشب ما ، وقد آثرنا قراءة ت ، ح : فأثبتناها .

(١٠) م ، ح : الصورة بما هي صورة .

(١١) ت ، ح : والمادة لها كون وفساد . م : والماد لها كون وفساد .

(١٢) ت ، ح : المكون .

(١٣) آن : ناقصة من ت .

(١٤) بما هو جسم : زائدة في م ، ح .

(١٥) ت ، ح : لازم .

(١٦) ت ، ح : ومن هنا .

(١٧) هو الشخص : محفوظة من ت .

(١٨) ت : ظهر أن المحدود . ق : ويظهر أيضاً أن المحدود . ح : وتظهر المحدود .

(١٩) ت ، ح : ثم كيف لحقها ذلك .

بالصور^١ ، لأن هذه هي الجهة التي دعت القائلين بالصور إلى إثباتها ؛ وذلك أن من كانوا^٢ قبل أفلاطون^٣ كانوا يرون أن العلم إنما هو المحسوسات . ولما رأوا أن المحسوسات متغيرة وغير ثابتة^٤ نفوا العلم أصلاً ، حتى كان بعض القدماء إذا مثل عن شيء أشار بأصبعه ، يريد أنه غير ثابت ولا مستقرٌ ، وأن الأشياء في تغير دائم ، وأنه ليس لها حقيقة لشيء أصلاً . ونشأ من ذلك بالحملة^٥ رأي سوفسطاني^٦ . فلما كان زمان^٧ سocrates ورأوا أن لها معقولات أزلية^٨ ، قالوا بوجودها خارج النفس على الجهة التي هي عليها في النفس ، ورأوا أنها مع ذلك مبادئ الجوهر المحسوس . ومن هذا الذي قلنا بتيبين أنها لو كانت^٩ موجودة على ما يزعمون فليس لها غناء في وجود الكائنات أصلاً ؛ إذ المكون للجزئي^{١٠} إنما هو جزء^{١١} آخر مثله بالنوع أو شبيهه على ما سلف .

٢٤ – ونامسطيوس^{١٢} يختنق لأفلاطون على وجود الصور فاعلة^{١٣} بوجود الحيوانات التي تتولد عن العفونة . وقد يظن^{١٤} أن مثل هذا المبدأ مقرّ به عند أرسطو ، وأنه ليس تظاهر الحاجة^{١٥} إلى إدخاله سبباً^{١٦} للكون في^{١٧} مثل هذا الجنس فقط من الحيوان ، بل ولا في الحيوان^{١٨} المتناسل ، على ما يظن في كتاب «الحيوان» [لكن المبدأ القريب في هذا^{١٩} عند أرسطو ، هو^{٢٠} القوة النفسانية ، والبعد هو صور الأجرام السماوية]^{٢١} . وفي هذا كله من مذهب أرسطو نظر .

(١) ك ، ق : إنها لا حقيقة لها في ذلك إلى القول بالصور .

(٢) ت ، ح : كان .

(٣) م ، ك : أفلاطون .

(٤) م ، ت ، ق ، ح : وغير ثابتة . وفان دن برج يفضل ثابتة .

(٥) بالحملة : ناقصة من ق .

(٦) م : سوفسطاني . ت : سوفسطاني .

(٧) ت ، ح : زمان .

(٨) ت ، ح تضييف : وكلية .

(٩) ت ، ح : إنها وإن كانت .

(١٠) ت ، ح : جزء .

(١١) ت ، ح : نامسطيوس .

(١٢) ق : فطن .

(١٣) ت ، ح تضييف : هذه .

(١٤) ت ، ح : شيئاً .

(١٥) ت ، ح : شيئاً .

(١٦) ت ، ح ، ق : بل وفي الحيوان .

(١٧) ت ، ح : في هذه .

(١٨) ما بين قوسين زيادة في م ، ت .

(١٩) ت ، ح : هي .

وأما أن أرسطو يرى^١ أن هذه الصور المفارقة لها تأثير عام في جميع ما يتكون
بغير واسطة^٢ – على ما يرى ابن سينا – فبعيد . [لكن في بعض الموجودات الطبيعية
يظن^٣ أن الفضيلة داعية إلى إدخال الصور المفارقة في كون الشخص ، مثل ما يظن
ذلك في الحيوان ، وبخاصة الغير المتناسل . وفي بعضها ليس يظهر ذلك ، ولا يحتاج
إليه من جهة ما هي متركتة]^٤ ، لكن إذا نظر في الصور^٥ الحادثة من جهة ما عرض
لها أن تكون معقوله ؛ وبالجملة ذات نظام^٦ بصفة مشتركة^٧ ، ظهر من هنالك
ضرورة إدخال هذه الصور في جميع الأشياء على ماقلنا^٨ .

لكن وجود هذا المبدأ هو على غير الجهة التي يضعه عليها القائلون^٩ بالصور ؛
إذ كانوا^٩ يرون أن معقول الفرس وماهيته من حيث هو في مادة^{١٠} هو هو بعينه
خارج النفس . ولذلك ما يلزم^{١١} أن يكون فرس صاہل في غير مادة ونار محقرة
فإن كانوا أرادوا ذلك المعنى الذي يقول أرسطو به من وجود الأمور المفارقة^{١٢} .
على ما يرى ذلك المتصر لهم ، فقد أخطأوا ، وإنما^{١٣} أجروا الأقاويل العلمية مجرى
الأقاويل الشعرية^{١٤} التي تستعمل في تعليم الجمورو ؛ وسنبيان هذا بعد .

٢٥ – وقد^{١٥} تبين من هذا القول أنه وإن كان هاهنا^{١٦} كليات قائمة
بذواتها^{١٧} خارج النفس فإنه^{١٨} لاغناء لها في المعرفة ولا في الكون ؛ إذ كان الكون
بالذات إنما هو الأمر الشخصي الجزئي . فاما الأمور المشتركة التي يظهر من أمرها

(١) ق : إن أرسطاطاليبيس ليس يرى .

(٢) بين قوسين ناقص من ت ، ح .

(٣) ت ، ح : الصورة .

(٤) ذات نظام : ناقص من ت ، ق .

(٥) مابين قوسين محفوظ من م .

(٦) ت ، ح : تضييف : قبل .

(٧) ت : وكذلك يرون .

(٨) ت ، ح : ولذلك ما يلزمهم .

(٩) المفارقة : ناقص من ق .

(١٠) ت ، ح : لما أجروا .

(١١) ق : التربية . ح : الفزعة .

(١١) ت : فقد .

(١٢) م : هنا .

(١٣) ت ، م ، ق ، ح : إنه .

(١٤) ح : كليات صور قائمة بذاتها .

أنها حادثة بالعرض ، أى من جهة ما هي في شخص ، فينبه أن يكون السبب في حدوثها هو الطبيعة ، والسبب في كون ^١ الطبيعة تفعل فعل العاقل ^٢ هو حرّكات الأجرام السماوية ؛ والسبب في كون حرّكات الأجرام السماوية معطية لهذه ^٣ الطبيعة هذه القوّة ^٤ هي الصور المفارقة المعقولة . فأرسطو إنما يعتذر ^٥ أفالاطون بأن جعل ^٦ ماهومبدأ فاعل ^٧ للشيء الكائن بالعرض ، أى بعيداً ^٨ ، مبدأ وفاعلاً للشيء الكائن بالذات ^٩ ، أى قريباً .

فعل هذا ينبغي أن يفهم الفرق بين المذهبين ؛ لأن ^{١٠} أرسطو ينكر هاهنا أن تكون الصور المفارقة مبادئ فاعلة بوجه من الوجوه ، بل على الوجه الذي قللناه [في الجزئيات التي هي لها كليات ^{١١} ، فإن بهذا المعنى تفرق الكليات من صور أفالاطون] ^{١٢} وعلى هذا فليس يحتاج في الأمور الطبيعية إلى إدخال صور ^{١٣} مفارقة في شيء من التكوّنات ، ما عدا العقل الإنساني . وهذا هو الصحيح من مذهب أرسطو ^{١٤} . وقد بينا ذلك في شرحنا لمقالته ^{١٥} في هذا العلم .

^{٢٦} وقد ينبغي بعد هذا أن ينظر في أمر الكليات : هل يمكن ذلك فيها أم لا ؟ أعني هل يمكن ^{١٦} فيها أن تكون قائمة بذاتها خارج النفس ^{١٧} ، حتى تكون هي أحق ^{١٨} باسم الجواهر من موضوعاتها المحسوسة ، فنقول : إنه مني وضعت هذه الكليات

(١) ق ، ك ، ح : وسود .

(٢) ق : بهذه .

(٣) ق : يعدل .

(٤) ت : فاعلاً .

(٥) بالذات : ناقصة من ق .

(٦) ت ، ح : إلا أن . م : لأن . ق : لأن . وقد آثرنا قراءة ق .

(٧) ت ، ح : كلية .

(٨) ت ، ح : صورة .

(٩) م تضييف : ولذلك تقدم . فبين أن الصور الكلية ليست كائنة ولا فاسدة إلا بالعرض .

(١٠) ت : في شرح مقالته . ح : في شرح مقالاته . (١١) ت ، ح : مثل ما يمكن .

(١٢) ت ، ح تضييف : موجودة في الجزئيات .

موجودة خارج النفس : على الجهة التي هي عليها في النفس ، أمكن أن يتصور ذلك على أحد وجهين : إما أن تكون قاعدة بذاتها ليس لها نسبة إلى الأشخاص المحسوسة أصلاً . وذلك خلاف ما أخذنا في حدّها ، إذ كان الكلّ كما قيل هو الذي من شأنه أن يحمل على كثرين ، ويلزم من^٢ هذا الوضع أن لا يكون مقول الشيء هو الشيء؛ وهذا كله متنع ، أو نقول إن الكلّ معنى موجود بذاته خارج النفس في الشخص : لكن من^٣ أزرتنا الأمر فيه هكذا ظهر بيسراً تأمل أن هذا الوضع يلزم محالات شنيعة .

وذلك أنا^٤ متى فرضناه موجوداً^٥ في أشخاصه^٦ خارج النفس لم يخل^٧ اشتراك الأشخاص فيه أن^٨ يكون على أحد وجهين : إما أن يكون جزء منه في شخص^٩ شخص حتى يكون زيد إنما^{١٠} له من معنى الإنسانية جزء ما وعمرو جزء آخر ، فلا تكون الإنسانية محولة على كل واحد منها^{١١} حلا ذاتياً من طريق ما هو ، فإن الذي له جزء إنسان ليس بإنسان . وهذا بين الاستحالة بنفسه . أو يكون الكل^{١٢} موجوداً بكليته في كل واحد من أشخاصه^{١٣} : لكن هذا الوضع ينافي نفسه؛ وذلك أنه يلزم ضرورة إما أن^{١٤} يكون الكلّ متكرراً في نفسه حتى يكون الكلّ الذي يعرف ماهية زيد غير الذي^{١٥} يعرف ماهية عمرو ؛ فلا يكون مقولهما واحداً . وهذا يستحيل ؛ أو يكون^{١٦} شيئاً واحداً بعينه موجوداً بكليته في أشياء كثيرة ، وليس كثيرة فقط ، بل وغير متناهية^{١٧} ، بعضها كائنة وبعضها فاسدة ؛ وحتى^{١٨} يكون

(١) ق : أحد .

(٢) ت : إذا .

(٣) ت : إنما .

(٤) ت : أم يكون .

(٥) ت : في شخص حتى يكون .

(٦) ت : على كل منها .

(٧) ت : في كل واحد واحد من أشخاصه .

(٨) ت : غير الكل الذي .

(٩) ت : بل غير متناهية .

(١٠) ت : عن .

(١١) ق : الوضع .

(١٢) ت : موجود .

(١٣) ت : أم يكون .

(١٤) ت : تقييف : يكون .

(١٥) ت : أن يكون .

(١٦) ت : مخلوقة من ت .

(١٧) ت : غير الكل الذي .

(١٨) ت : ح : حتى يكون .

كائناً فاسداً واحداً كثيراً ، من جهة واحدة^٢ ؛ وذلك محال . ويلزم عن ذلك أن توجد فيه الأضداد^٣ معاً ؛ إذ كان كثير من الكليات ينقسم بنصوص متضادة بأن يوجد^٤ في مواضع متضادة .

وأيضاً متي سلمنا أنه موجود لكثرين^٥ على الجهة التي يمكن أن يتصور وجود الواحد في الكثرة ، وهو أن يكون واحداً بالعدد مشاراً إليه^٦ موجوداً في كثيرين^٧ لزم عن ذلك أن يكون الإنسان مركباً من حار وفرس وسائر جميع الأنواع القسمية^٨ له حتى تكون كلها مرتبطة بعضها ببعض ، إما ملائحة^٩ ، وإما مهابة^{١٠} .

وأيضاً متي أنزلنا هذه الكليات^{١١} موجودة^{١٢} خارج النفس ، لزم أن يكون لها كليات آخر خارج النفس : بها يصير الكل الأول معقولاً ، وللثانى ثانثاً^{١٣} ، وذلك إلى غير نهاية .

وليس يلزمـنا هذا الشك^{١٤} مـتي وضـعنا أـن وجـود الـكلـي فـي الـذـهـن : فـإنـ الـمعـنى الـذـي كان^{١٥} بـه الـكـلـي كـلـياً^{١٦} قد تـبـين فـي كـتـاب «ـ النـفـس » أـنـه جـوـهـرـ مـفـارـقـ وـوـاحـدـ بـعـيهـ ، أـعـنـيـ مـعـقـولـ الـمـعـقـولاتـ .

وأيضاً كيف يكون الكل جوهراً وفانياً بذاته على رأيهـم ، وهو ما يقال في موضوع لا على موضوع ؟ وذلك بين من حدـه^{١٧} ، وما هـدـهـ صـفـتهـ فهو عـرـضـ ضـرـورـةـ . وـأـيـضاـ فـيـ سـلـمـناـ هـذـاـ فـلـاـ يـكـونـ هـاـهـاـ جـوـهـرـ خـاصـ لـشـيـءـ مـنـ الـأـشـيـاءـ ، بـلـ تـكـونـ جـواـهـرـ الـأـشـيـاءـ مـشـرـكـةـ ، وـيـكـونـ الجـوـهـرـ الخـاصـ مـوـضـوعـاـ لـجـوـهـرـ الـعـامـ .

(١) ت : واحداً وكثيراً .

(٢) ق : الأضداد .

(٣) ت : م : وأن يوجد .

(٤) ق : لكثرين . م ، ت : لكثرين .

(٥) ت : تقـيـيـتـ : كـسـوـرـةـ الـكـلـ فـيـ الـأـبـزـاءـ .

(٦) ق : مـنـاسـةـ .

(٧) ت : مـنـاسـةـ .

(٨) ت : مـنـاسـةـ .

(٩) ت : مـنـاسـةـ .

(١٠) ت : مـنـاسـةـ .

(١١) ت : هذه الكليات كلها .

(١٢) ت : مـنـاسـةـ .

(١٢) ق ، ح : ولـثـانـ ثـالـثـ .

(١٣) كان : سـاقـطـةـ مـنـ تـ .

(١٤) م : الـذـي بـهـ الـكـلـ كـلـ .

(١٥) ت ، ح : هـذـاـ .

(١٥) جـوـهـرـ : مـخـنـقـةـ مـنـ قـ .

(١٦) ت : جـوـهـرـ .

(١٧) جـوـهـرـ : مـخـنـقـةـ مـنـ قـ .

٢٧ - وهذه الحالات ^١ كلها إنما تلزم عن وضعنا هذه الكليات ^٢ [قائمة بذاتها خارج النفس ، لكن متى لم نفرض هذه الكليات ^٣ بهذه الحال ، فلقلائل ^٤ أن يقول : إنها ليست بصادقة ، وإنما هي مخترعة كاذبة ؛ لأن ^٥ الصادق – كما حُدّ في كتاب « البرهان » – هو الذي يوجد في الذهن ^٦ على ما هو عليه خارج الذهن . وقد تمسك بهذه الشبهة كثير من متكلمي زماننا ، ونقلوا هذه الأقوال باعيانها إلى إبطال وجود الكليات . وليس يلزمهم عن ذلك ^٧ فيما يزعمون ارتفاع المعرفة ؛ فإنهم لا يقولون بالمقاييس التي تألف من مقدمتين ولا بالمحمولات الذاتية . وسيأتي القول في هذا معهم ومع غيرهم في تصحيح مباديء صناعة المنطق وغيرها من الصنائع الجزرية .

وأما هذا الشك ^٨ الوارد هنا في وجود الكليات ، فهو مما ينحل عن قرب ، فنقول : إنه وإن كان الكاذب هو أن يكون الشيء في الذهن على غير ما هو عليه خارج الذهن ، على ما يفهم من ذلك من مقابل حد الصادق ، فإن هذا يمكن أن يتصور على وجهين ^٩ : [أحدهما ^{١٠} أن يكون الشيء إنما الوجود له ^{١١} من حيث هو في الذهن فقط ^{١٢} من غير أن يكون له وجود أصلاً خارج الذهن ^{١٣} . وهذا بتبين من أمره أنه داخل ^{١٤} تحت حد الكاذب ومنطوق فيه . والثاني أن يكون الشيء له وجود خارج الذهن ، إلا أنه أخذ في الذهن على غير الحال التي هو عليها خارج الذهن ؛ وهذا أيضاً يمكن أن يتصور على وجهين ^{١٥} أحدهما : أن تكون تلك الحال التي عرضت

(١) ق : الحالات .

(٢) ت : تضييف : كلها .

(٣) ما بين قوسين ناقص من ق .

(٤) ت ، ق ، م ، ح : لقلائل .

(٥) ت : فإن .

(٦) ت ، م ، ح : عن ذلك ، ولم تأخذ بما فصله فإن دن برج في قوله : يلزم غير ذلك .

(٧) ت : على وجوده . ت ، ح تضييف : إنما وجود الشيء في الذهن على غير ما هو عليه خارج الذهن .

(٨) ت ، ح : أخذها .

(٩) ت ، ح : إنما هو الوجود له .

(١٠) ت ، ح : للنفس .

(١١) فقط : زيادة في ت ، ح .

(١٢) ما بين قوسين ناقص من ق .

(١٣) ت : أخذ .

له في الذهن إنما هي في ١ تركيب تلك الموضوعات إلى خارج الذهن ، ونسبة بعضها إلى بعض ، على غير ما هي عليه في نفسها ؛ وهذا أيضا لامرأة في كذبه وأنه منطوي تحت حد الكاذب مثل : عذر أبيل ٢ ، وتصور الخلاء ، وغير ذلك من الأمور التي يركبها الذهن مما ليس له وجود خارج النفس على ذلك النحو من التركيب . والوجه الثاني أن يكون خارج النفس أشياء مختلفة الذوات ، وهي موجودة ببعضها في بعض ومتخلطة ، فيفصل ٣ الذهن تلك الذوات ببعضها من بعض ، وبجمع المتشابه فيها ويفرقه ٤ من المتبادر ، حتى تعقل ٥ طبائع الأشياء مفردة على كنهها . وهذا ليس بكاذب أصلا ، ولا منطوي تحت حد الكاذب ؛ وعلى هذه الجهة يجرد النقطة من الخلط فتعقلها ٦ وإن كانت لا توجد إلا في الخلط ، والخلط من السطح ، والسطح من الجسم .

٢٨ — وبالجملة هذه هي الجهة ٧ التي بها يمكننا أن نعقل جميع الأشياء الموجودة في غيرها على حدة ، سواء كانت أعراضا أو صورا . لكن إذا جرد الذهن كثيرا من هذه الذوات ، وفصل ببعضها من بعض ، واتفق لها أن كانت مما شأنها أن توجد في أشياء أخرى وجودا أوليا ، عقلها مع تلك الأشياء الموضوعة لها ، ك الحال في الصور الميولانية ؛ فإنه إنما يعقلها ٨ من حيث أنها ٩ ميولانية ، وإن كانت تلك الذوات مما لا توجد في غيرها وجودا أوليا ؛ [بل على أن ذلك من لواحقها ، ك الحال في الخلط عقله بجردا ذاته ١٠ ، وهذا العقل ١١ هو الخاص بالقوة الناطقة] ١٢ على ما تبين في كتاب « النفس » فإن الحس إنما يدرك الصور من حيث هي شخصية، وبالجملة ١٣

(١) ت ، ح : من .

(٢) ت : وينصل .

(٣) ت ، ح : حتى يعقل .

(٤) ق : وبالجملة بهذه الجهة .

(٥) ت ، ح : هي .

(٦) م ، ح : الفعل .

(٧) ما بين قوسين ناقص من ت .

(٨) من حيث هي شخصية ، وبالجملة : مبارزة ناقصة من ق .

من حيث هي في هيولى ومشار إليها وإن كان لا يقبلها ^١ قبولا هيلانا على الجهة التي هي عليها خارج النفس ؛ بل على جهة ^٢ أكثر روحانية ؛ على ما تبين هنالك . وأما العقل فإن من شأنه أن ينزع الصورة ^٣ من اختيارها إليها ، وينصورها ^٤ مفردة على كنهها . وذلك من أمره بين ، وبذلك ^٥ صح أن يعقل ^٦ ماهيات الأشياء . وإلا لم تكن ها هنا معارف أصلا .

فإذن الذي أخذ ^٧ في حد الكاذب من أنه الذي وجوده خارج الذهن على خلاف ما هو عليه في الذهن لا يتضمن هذا المعني . وكذلك حد الصادق لا يخفي ^٨ به هذا الوجود الذي للكل ^٩ ، فإن تلك الألفاظ التي أخذت في حديتها من الأسماء ^{١٠} المشتركة ، أعني قولنا في حد الكاذب أن يكون خارج الذهن على خلاف ما هو عليه في الذهن ، وفي حد الصادق ^{١١} إنه الذي وجوده في الذهن على الحال التي هو عليها خارج الذهن .
 ٢٩ — ولشك ^{١٢} أن يشك في الكل على هذه الجهة ويقول : إنما قوى وضعتنا هذه الكليات أموراً ذهنية فهي ضرورة أعراض ، وإذا كانت أعراض فكيف تفهم جواهر الأشياء المشار إليها ، القائمة بذاتها ؛ وقد قيل إن ما ^{١٣} يعرف ماهية الجوهر جوهر . لكن هذا الشك ينحل بيسير تأمل . وذلك أن العقل إذا انتزع تلك الصور ^{١٤} من اختيارها وعقل جواهرها ^{١٥} على كنهها ، سواء كانت صوراً جوهرية أو عرضية ، عرض لها حينئذ في الذهن معنى الكلية ؛ لأن ^{١٦} الكل هو نفس صور تلك النوات . ولذلك كانت الكليات من المعقولات الثوانى ، والأشياء التي عرض لها الكل من المعقولات الأولى .

(١) ق : وإن كانت لم تقبلها .

(٢) ق : الصور .

(٣) ت : وذلك .

(٤) ت : فإذا ما أخذ .

(٥) ت : الألفاظ .

(٦) ت ، ح : إنما .

(٧) ق : جواهرها .

(٨) م : الجهة .

(٩) م : وينصور .

(١٠) ت : أن نعقل .

(١١) ت : لا يخفي به .

(١٢) ت : وفي الصادق .

(١٣) ق : الصورة .

(١٤) م ، ح : لأن .

وقد أطبل القول في صناعة المنطق في الفرق بين المقولات الأولى والثانوي . وهذا كله بين بنفسه لمن زاول تلك الصناعة .

٣٠ - وإذا قد تبين أن الكليات ليست بمحاجة الأشياء المحسوسة ، فلتنظر ما جواهرها ، فنقول : إنه يظهر أن الأشياء المحسوسة ، أعني أشخاص الجوهر ^١ مركبة من أكثر من شيء واحد ، من جهة أنا مستعمل فيها الطلب الذي يكون بلم ^٢ . ومثل هذا الطلب لا يستعمل في البساطة ^٣ ؛ فإن قائلًا لا يقول : لم الإنسان إنسان ^٤ ، فإذا كان المعنى الموضوع بعينه هو المعنى ^٥ المحمول ، وإنما يسوغ الاستفهام بلم ^٦ في المركبات ، مثل قولنا : لم الإنسان طبيب ^٧ ؟ فيقال : لأنه ناطق ، فيؤتي في الجواب ^٨ بصورة الشيء ؛ وقد يوقى بهيولاه ^٩ مثل قولنا : لم هذا حسام ^{١٠} ؟ فيقال : لأنه مركب من لحم وعزم . وبالحملة فقد يؤتى في جواب لم ^{١١} بسبب ^{١٢} من الأسباب الأربعية ^{١٣} .

٣١ - وإذا كان ذلك كذلك ، فنما بر من هذا كل الظهور أن أشخاص الجوهر مركبة ، وأنها وإن كانت واحدة بالفعل ففيها ^{١٤} كثرة ما بالقوة ؛ وذلك أنها ^{١٥} ليست واحدة بالرباط والتحام ^{١٦} ، على جهة ما يوجد كثير من الأمور الصناعية ، فإنه لا يمكن أن توجد اسطقطاسات الشيء في الشيء نفسه بالفعل ، وإلا لكان المركب عن ^{١٧} الاسقطاس هو بعينه نفس الاسقطاس ؛ ومثال ذلك أن ^{١٨} السكنجين

(١) ت : هذه .

(٢) ق : بمك .

(٣) ت ، ح ، إنسانا .

(٤) المعنى : ناقصة من ق .

(٥) ت ، ح : لم كان الإنسان طيبا .

(٦) ت : فهو بالجواب . ح : فيؤتى بالجواب .

(٧) ق : بهيولا .

(٨) ت ، ح : بسبب سبب .

(٩) م : فقد يوقى جواب لم هو بسبب سبب من الأربعية .

(١٠) ت : فيما .

(١١) إن : ناقصة من ت .

(١٢) ت : من .

(١٣) ت : من .

مركب من الخل والعسل . ولو كانا فيه بالفعل لم يكن السكتجين شيئاً آخر غير الخل والعسل . وكذلك ليس يوجد الماء والنار والهواء والأرض ^١ بأعيانها في التحريم والمعظم ^٢ وإلا لكان التحريم والمفهيء ماء وناراً وأرضاً وهواء .

ومن هنا تبين أن المذكر شيئاً آخر غير الاسطقس هو به ما هو . وإنما هو الماء الذي يركب منه ^٣ . أو تقول : إن في النار والهواء والماء لحمها وعظامها ^٤ بالفعل . وبأخذ ملة أشياء لانهاية لها ، فتصير ^٥ إلى القول بالخلط . وأيضاً لا يخلو الشيء الذي به بيان المركب الاسطقس . إذ كان معنى زائداً عليه أن يكون إما اسطقس أو من اسطقس . لكن إن كان اسطقة سازم فيه ما لرم في الأول ، أعني أن بيانه هو أيضاً المركب منه ومن الاسطقات التي قبله باسطقس ^٦ . وذلك إنما غير نهاية . حتى يوجد في الشيء الواحد بالفعل اسطقطات لانهاية لها . وإن كان أيضاً من اسطقس . فهو أيضاً ^٧ شيء يبيان به ^٨ الاسطقس الذي اختلف ^٩ منه ، فإن كان هذا ^{١٠} أيضاً من اسطقس من ^{١١} الأمر إلى غير نهاية .

٣٢ - فقد لاح من هذا القول أن المركب جوهراً غير الاسطقطات ^{١٢} . وهو أسمى صورة . ولما كانت الحدود . كما تبين في صناعة المتنقل - إنما تألف من جنس وفصل . وكان قد تبين ما تقدم أنها ^{١٣} من حيث هي كليات ليس لها وجود خارج الدهن . ولا هي بوجه من الوجوه أسباب ^{١٤} للحدودات . فبين أن ^{١٥} بالجنس ليس شيئاً أكثر من محاكي ^{١٦} العصور ^{١٧} العامة للمحدود الذي تجري ^{١٨} منه

(١) ت : وكذلك ليس يوجد الاسطقطات . (٢) ق : نفس المعنى .

(٣) ت . تركب منه . (٤) ت : حم وعظام .

(٥) ت ، ح : فتصير . (٦) ق . بلا سطقس .

(٧) ت ، ح : في هذا أيضاً . (٨) به : ناقصة من ق .

(٩) ت : الذي كان منه . ق : الذي سلط منه . ح : الذي هو منه . لأنني الآخر بصحبة قال : حم . أصله . وآثرنا في ذلك ترتيباً . (١٠) ق . هنا . (١١) ت . من الأمر .

(١٢) ت . ح : الموضوع .

(١٣) ت : إبهام .

(١٤) ق : أسبابه . ح : شحددوات .

(١٥) ق ، ح : فتبين أن .

(١٦) ق : محاكي .

(١٧) م : النسورة .

مجرد المبولي ١ . إذ كان هذا شأن المبولي ، أعني أن تكون مشتركة ، وهو بالجملة شيء عرض لصورة الشيء العامة على جهة ما يعرض الكل لمفهول الشيء . وكذلك ٢ أيضاً بظهور من أمر الفعل أنه لاحق لحق مفهول ٣ صورة الشيء الخاصة من حيث هي في الدهن ، وهو بالجملة بخاكي الصورة ، كما أن الجنس بخاكي المبولي .

٤ - ومن هاتنا تتبين نسبة الحدود إلى المخلودات . وينحل ٥ كثير من التشكبات عليها ٦ . مثل ما شئت ٧ فيه كثير من القدماء ، وذلك أنهم قالوا : كيف يكون الحيوان الذي نأخذه ٨ مثلاً في حد الإنسان أعم من الإنسان ، وهو جزء منه . وكذلك قد يسئل ٩ كيف يمكن أن يحمل الجزء على النوع من طريق ما هو . وهذا كله إنما عرض لهم . من حيث إنهم لم يتميز ذم جهة الوجودين ، أعني الوجود ١٠ الذهني والوجود ١١ الذي خارج الدهن . فلزتهم هذه الشكوك على جهة ما يلزم من الأشياء التي يؤخذ ١٢ فيها القول بإعمال على أنه واحد وهو كثير ١٣ .

وإذا كان هذا هكذا ولاح كيف نسبة الجنس والفصل إلى أجزاء ١٤ المخلود ، فتبين أن أجزاء الجوهر المشار إليه ليس شيئاً أكثر ١٥ من المادة المحسوسة ، وكذلك الأمر في الأعراض على النحو الذي شأنه أن توجد لها الحدود ١٦ والمصورة المحسوسة ، وذلك ما قصدنا بيانه ١٧ من أول الأمر .

(١) ت ، ح : تصريح : والصورة العامة . (٢) ق : كذلك .

(٣) مفهول : ناقصة من ت .

(٤) ت ، ح : وينحل كثير مما يمكن أن يشكك به عليها . م : وينحل كثير يمكن أن يشكك به عليها .

(٥) ق : يأخذ . م : نأخذ .

(٦) ت ، ح : أعني جهة الوجود .

(٧) ت : وجهة الوجود .

(٨) م ، ق : يوجد .

(٩) م : أبه واحد وهو كثير ناقصة من ق .

(١٠) ق : آخر .

(١١) ق : آخر .

(١٢) ت ، ح : الحسون .

(١٣) ت ، ح : آخر .

(١٤) وكذلك الأمر . . . الحدود : عبارة ناقصة من ق ، ت .

(١٥) ت : ما أردنا بيانه .

٣٤ — فلتلتفت ما صور الأشياء المحسوسة على الإطلاق ، أعني ^١ فصول العنصر الأول ، وما مماثلها ؛ إذ قد تبين من أمر الجميع أن لها حدوداً ، وأن الحدود تتألف من أجناس وفصول هي ^٢ محاكيات الصور والمواد ، سواء كانت جواهراً أو أعراضاً ^٣ ، فنقول : أما المادة فهي الشيء الذي هو بالقوة الشيء الذي سيكون بالفعل والحدث ^٤ . وأما الصورة فهي بالفعل ^٥ والماهية ، والشخص المحسوس هو المؤتلف من هذين . أما المادة فتقرّ بها عند جميع الالتجاء . وأيضاً فإنه مما يظهر عن قرب ما قبل في العلم الطبيعي أن جمجمة التغيرات الأربع ^٦ — التي هي الكون ، والفساد ، والنفور ، والنفس ، والنقلة ، والاستحالة — موضوعاً عليه يكون التغير ^٧ ؛ فإن التغير ^٨ يلوح من أمره من جهة أنه عرض أنه ^٩ مما يحتاج إلى موضوع : ولذلك ما ^{١٠} يلقي تغير في غير متغير . لكن الأشياء التي يوجد لها التغير ^{١١} في الجوهر يلزم ضرورة أن يوجد لها سائر التغيرات ^{١٢} . وأما الأشياء التي يوجد لها سائر التغيرات ^{١٣} فليس يلزم أن يوجد لها التغير الذي يكون في الجوهر ، مثل الحركة في المكان ، على ما تبين في العلم الطبيعي من أمر الجرم المهاوى .

لكن كما قلنا ، أما أمر المادة ، فتقرّ به ^{١٤} عند الجميع أنها جوهر وإن كانوا اختلافاً في ماهيتها ، أعني المادة الأولى . وقد تبين الأمر في ذلك العلم الطبيعي . وسنتين ^{١٥} بعد فصوتها .

(١) ت ، ح : نفي .

(٢) سوا .. أو أمراضها : ناقصة من ت ، ق ، ح . (٤) م تصف : والصورة .

(٥) ق : بالفعل .

(٦) ت ، م ، ح : الأربع ، وهي محددة من ق .

(٧) ق : التغير .

(٨) فإن التغير : ناقصة من ت .

(٩) أنه : ناقصة من ق .

(١٠) ت ، ح : لا يلقي تغير .

(١١) ت ، ح : التغير .

(١٢) ت : التغيرات .

(١٤) م : أما المادة فتقرّ بها . ق : أما أمر المادة فتقرّ بها . ت : أما المادة فتقرّ به . وقد

(١٥) ت : وسنتين فيها .

٣٥ — وأما الصورة التي هي الفعل ^١ ، فقد ينبغي أن نشرع في القول فيها ، ونعطي الفصول العامة التي بها ^٢ تقسم بما هي صورة ، فنقول :

إن أرسطو حكى عن بعض القدماء ، وهو « ذيمقراطيس » ^٣ ، أنه كان يحصر فصول الأشياء في ثلاثة أنجذاب فقط : أحدها الشكل ، والثاني الوضع ، والثالث الترتيب ؛ وهذا القول مع أنه ليس بمحاصر فصول ؟ الأشياء المحسوسة ، أعني المأخوذة في حدودها ^٤ ، فقد أسقط منه أحنت ^٥ الأشياء باسم الفصول ، وهو الفصول الجوهرية التي بينت ^٦ مراتبها في العلم الطبيعي ، بل يظهر في الجملة ^٧ أن فصول الأشياء الجوهرية كبيرة ، وأن منها ما يوجد في الجوهر ، ومنها ما يوجد في الكم والكيف ؛ وبالجملة في واحدة واحدة من المقولات ^٨ العشر ، إلا ^٩ أن كثيرا ما يعرض أن تغنى فصول الجواهير الطبيعية ^{١٠} ، فتقام الأعراض الخاصة بها ^{١١} مقام فصولها ، مثل الشكل والوضع والترتيب ، وغير ذلك من الأعراض . ولذلك إن ^{١٢} تتوال على « ذيمقراطيس » ^{١٣} هذا المعنى في جعله فصول الجواهير في هذه الثلاثة ، فليس ينفك ^{١٤} العذر ، إذ كنا نرى ^{١٥} أن هاهنا جواهير كبيرة فصولها في غير هذه الأشياء ، مثل الجواهير التي فصولها في الحرارة والبرودة ، وغير ذلك من الأعراض . وأما الأمور الصناعية ففصولها أعراض ^{١٦} .

(١) م : الفصل .

(٢) ت ، ق ، ح : ذو مطراديس .

(٣) ت ، ح : المأخوذة من حدودها .

(٤) ت ، ح : بالجملة .

(٥) ت : في واحدة من المقولات . ق : في واحدة واحدة منها أعني المقولات .

(٦) ت ، ق ، ح : لأن .

(٧) الطبيعية : ناقصة من ق .

(٨) ت ، ق : ناقصة من ق .

(٩) ت : ذي مطراديس . ق ، ح : ذومطراديس .

(١٠) ح : فليس ينفك عن المدل . ق : فليس ينفك المدل .

(١١) ت ، ح : إذ كنا قد نرى .

(١٢) ت : وأما الأمور الصناعية هي أمراض . والجملة ناقصة من ق .

ولكن الأشياء ^١ مؤلفة من صورة و هي بولى كانت الحدود التي تجمع كلا الأمررين في غاية الصواب ؛ وذلك أن الذي يحدّ البيت بأنه ليسين و خشب . فإنما يقول بيت ^٢ بالقوّة . والذى يحدّه أيضاً بأنه الذى يكنّ ^٣ ويسته ما يحويه . أو أنه الذى يشكل كذا . فإنما يأتي بالصورة فقط . لكن لا على الكنه الذى هي عليه موجودة . إذ كان لا وجود لها إلا ^٤ في المبولي ، وبالجملة إنما يأتي بجزء حدّ ^٥ البيت ، لا يجمع أجزاءه التي يتّقّوم بها . وأما الذى يجمع الأمررين كلّيهما في الحدّ ، ويقول ^٦ إنه ليسين ^٧ وحجارة ركبت تركيب كذا وأعدت ^٨ لكتها . فهو يأتي بجمع الأشياء التي بها يتّقّوم الماءط ^٩ وعلى الجهة التي بها يتّقّوم ^{١٠} .

٣٦ .. لكن قد يشكّ شالك ^{١١} في هذا ^٩ ويقول : هبنا ^{١٠} سلمنا هذا في حدود الأشياء التي لها مواد محسوسة . فكيف يكون الأمر في الأمور التي ليست توخذ ^{١١} في حدودها المواد المحسوسة ، مثل حد المثلث وإندازه ؟

وهذا الشك ينحلّ بأن هذه الأمور وإن ^{١٢} لم يكن لها مواد محسوسة ، ولذلك قبل إن النظر فيها لا من حيث هي في مادة . فإنه قد يوجد فيها أشياء نسبتها إليها ^{١٣} نسبة المادة المحسوسة إلى الصورة ^{١٤} الطبيعية . مثل قولنا في الدائرة إنها شكل يحيط به خط واحد . في داخله نقطة ، كل الخطوط التي تخرج منها إلى الخط امتداد ^{١٥} امتساوية فإن قولنا في هذا الحد « شكل » . وقولنا « يحيط به خط واحد ^{١٦} » يتزلّل منزلة الجنس ، وباق القول منزلة الفصل . والنسبة التي بين هذه المواد المترسمة والمواد المحسوسة ، هي أن هذه المترسمة موجودة في الدائرة بالقوّة ، ك الحال في وجود مواد

(١) ق : ولكن .

(٢) إلا : ناقصة في ت .

(٣) ت : لبنة و خشب و حجارة .

(٤) الماءط : ناقصة في ت .

(٥) في هذا : ناقصة في ت .

(٦) ت : هنا .

(٧) ق : ولم .

(٨) ق : إليه .

(٩) ت ، ح : الصور . م : أمور .

(١٠) ق ، ح : حد واحد .

الأشياء المحسوسة في الأمور المحسوسة . وسنتين هذا فيما بعد فإذا تبين^١ على أي جهة وجود أجزاء الحد^٢ في المحدود^٣ . وكيف يكون المحدود واحدا والحد^٤ ذا أجزاء كثيرة .

٣٧ — وإذا كان هذا كما وصفنا^٥ . وتبين أن الجواهر المحسوسة ثلاثة : مادة وصورة . وانجتمع منها ، فقد يسأل سائل فيقول : إذا^٦ كانت الجواهر المحسوسة مركبة من مادة وصورة ، فعل ماذا بدل^٧ الاسم منها : هل على الصورة أو المادة^٨ أو على المجتمع منها^٩ ؟ وهو ظاهر أن الاسم إنما بدل^٩ في الأشهر^٩ على اجتماعها . وإن قيل مرة على الصورة ومرة على المجتمع منها ، فإيما يقان ذلك بتقديم وتأخير ، إذ كان المركب إنما الوجود له من حيث هو مركب^٩ بالصورة . وهي^{١٠} أحق ما ينطلق عليها^{١١} الاسم . ولذلك متى قايستا بين هاتين الدلالتين كانت دلالتها على المركب . متقدمة في الزمان^{١٢} متأخرة في الوجود . ودلالتها^{١٢} على الصورة متأخرة في الزمان^{١٤} متقدمة في الوجود : إذ كان ليس من شأن الجمهور أن يفصلوا أشخاص الجواهر هذا التفصيل [لأن الجمهور إنما عرّفوا المركب فأوقعوا الاسم عليه] . فتقدمت الدلالة على المركب في الزمان على الدلالة على الصورة بالاسم ، لأن الصورة عرفت أخيرا ، والصورة متقدمة في الوجود على المركب^{١٥} .

ويتبين أن لا يذهب عنا ما قلناه غير ما مررنا به إن الوجود لهذه الأشياء وجودان : وجود محسوس ، وجود معمول^{١٦} ، وأن الوجود المعمول هو الوجود المحسوس من حيث نعرفه ونفهم ما هيته^{١٧} ، ولذلك ما نقول إن معمول الشيء هو الشيء .

(١) م : إذا تبين . ت ، ق : إذا تبين . (٢) ح : أجزاء الجزء المحدود .

(٣) ت ، ح : ذه . (٤) ت . هذا كله كما وصفنا .

(٥) ت ، ح : إن . (٦) ت : فعل ما يبدل .

(٧) المادة : ناقصة من ق ، م ، وشيئتها ت ، ح . (٨) ت : الأظهر .

(٩) ت : من جهة ما هو مركب . (١٠) ق ، م : وهو .

(١١) ق ، م : عليه . (١٢) ق : الزمن .

(١٣) ت : دلالتها . (١٤) ق : الزمن .

(١٥) ما بين قوسين ناقص من ت ، ح . (١٦) ت : معمول ومحسوس .

(١٧) ت : من حيث نعرفه ونفهم ما هيته . م ، ق : من حيث يعرفه ويفهم ما هيته .

وإما أن يكون الوجود المقول هو الوجود المحسوس ، على أن المحسوس مركب عن المقول ، أو متولد عنه بالذات ، على ما يرى ذلك القائلون بالصور ؟ أو يكون هو هو نفسه من جميع الجهات ، فذلك ع الحال ؛ فإنما متى ما أزيلنا أن مقول ^١ الشيء هو الشيء من جميع الجهات كانت صورة المركب المعقولة هي المركب نفسه ، حتى يكون الإنسان نفسا . وكذلك متى أزيلنا أيضا الجوهر المحسوس مركبا عن الجوهر المقول ، لزم من ^٢ ذلك أن تكون الأمور المحسوسة غير كائنة ولا فاسدة ، إذ قد تبين هنا فيما سلف من أمر الصورة المطلقة والممبوح المطلقة ، أعني أنها غير كائنة ولا فاسدة ؛ وهذا ما يجب ضرورة أن تكون استطعات الجواهر المتغيرة متغيرة ضرورة بالعرض للذات ؛ مثلاً ذلك أن الصور الطبيعية هي كائنة فاسدة للذات ، بل من قبل ^٣ أنها جزء من كائن فاسد ^٤ للذات وهو الشخص ، على ما تبين قبل . فاما هل شيء ^٥ من الصور الطبيعية مفارق ^٦ ، فقد تبين الأمر في ذلك في العلم الطبيعي . وما قبل في الحد ^٧ إنه قول ذو أجزاء ، يظهر أن الخلود إنما هي للمركب ، وأن الصورة والممبوح ^٨ ، وبالجملة الأمور البساطة ، لا خلود لها إلا بضرر من التشبيه . وإن الذين قالوا إن حدود ^٩ الصور المفارقة هي بأعيانها حدود الشيء في المواد ينطئون ؛ وكذلك الذين قالوا إن جوهر الأشياء هي الأعداد ، لأنه يتلزم هؤلاء أن تكون الأعداد غير مولفة من آحاد ، إذ كان للأشياء حدود ^{١٠} ، والحد ذو أجزاء ^{١١} كثيرة ^{١٢} . أو نقول : إن الأشياء المحسوسة وحدات مخصبة ، فلا يكون لها إنما أصلاً حد ^{١٣} ، بل يظهر ضرورة أن العدد في مادة ^{١٤} ، وأن الوحيدة فيه إنما هي من قبل الصورة ، والكثرة من قبل الممبوح ، وستبين هذا فيما بعد .

(١) ت : وجود .

(٢) ت : بل لأنها

(٣) ت : من كائن فاسد بالذات . ق : من كائن بالذات .

(٤) ق : هي .

(٥) ق : مفارقة .

(٦) ق : المركب والصور الممبوح .

(٧) ت : صور .

(٨) ت : إلى التي .

(٩) ق : إلى الماء .

(١٠) ت : إذ كان للأشياء حدود . ق : إذ كان لها حدود .

(١١) ق : والخلود أجزاء .

(١٢) ت تضييف : ليست أحدا . ح : ليست آهادا .

(١٣) ت : فلا يكون لها حد أصل .

(١٤) ت : في مادة .

وبالجملة فيظهر من شأن الأشخاص المحسومة أنها مركبة إذ كان يوجد لها حالتان من الوجود في غاية التباين ، وهو الوجود المحسوس والوجود المعمول ، فإنه ليس يمكن أن يوجد ^١ لها هذان ^٢ من جهة واحدة ، بل الصورة هي السبب في كون الشيء معمولاً والمادة في كونه محسوساً .

^{٣٨} – وإذا قد تبينكم أنواع الصور المحسوسة الأولى ^٤ ، فقد يتبين أن نشرع ^٥ في فضول الجوهر المادي ، فنقول : لما كان التغير ^٦ أربعة أجناس : التغير في الجوهر ، وفي الكلم ^٧ ، والكيف ، والأين ، وكان ليس يتلزم فيها وجود له التغير في الأين أن يوجد له التغير في الجوهر أو في الكلم أو في الكيف ، فمن بين أن الموضوع للتغير ^٨ في الجوهر قد يكون غير الموضوع لسائر التغير ^٩ وبخاصة التغير ^٩ الذي في الأين ، ولذلك ما يظهر أن قولنا مواد ^{١٠} في الأجرام السماوية وفي الأجسام ^{١١} الكائنة الفاسدة بضرر من الاشتراك . وإذا كان ذلك كذلك فالمواد صفاتان : صنف موضوع للتغير الذي يكون في الجوهر ، وهو أحسن ^{١٢} باسم المادة ^{١٣} ، وصنف موضوع لسائر التغير ^{١٤} الآخر ، وهذا يخص في الأكثر باسم الموضوع . وإنما نلزم أن يكون للأجرام السماوية نفسها مواد ^{١٥} بسيطة ^{١٦} غير مركبة من مادة وصورة ^{١٧} ، لأنه لا يليق لها إلا التغير في الأين فقط ، والتغير في الجوهر هو الذي يجب كون الشيء مركباً من مادة وصورة هيلولانية ^{١٨} .

وأما التغير ^{١٩} بما هو تغير على ما بين ^{٢٠} في الأقوابيل الكلية من العلم الطبيعي ،

(١) ت ، ح : يكون .

(٢) ق : الأول .

(٣) ت : مفصل .

(٤) ق ، ت ، ح : كانت التغير . م : كان التغير . (٥) ت : التغير .

(٦) م ، ك : التغير . (٧) ق : التغير .

(٨) ت : الإجرام . (٩) ق : وهو أحسن بالمادة .

(١٠) ت ، ح : بسيطة . (١١) م ، ك : التغير .

(١٢) بسيطة غير مركبة من مادة وصورة : ناقصة من ق .

(١٤) فقط والتغير في الجوهر . . . وصورة هيلولانية : جملة معنونة من ق ، ك ، ومشتقة في م ، ت .

(١٥) ق : لأن التغير . (١٦) ت ، ح : على ما بين .

فإنه إنما يكون ضرورة في منقسم . والانقسام إنما يكون للشيء من حيث هو ذو هيولى لامن حيث هو ذو صورة ^٢ . فإن الانقسام إنما يوجد للصورة بالعرض . والأشياء المتغيرة في الجوهر ^٣ منها ما المادة لها واحدة مشتركة ، كالمحال في اشتراك الأجسام البساطة في المادة الأولى . وينقص هذا الصنف أن ^٤ في كل واحد منها قوة أن يتغير إلى ضدته على التحويل الذي في الصد ^٥ الآخر . مثال ذلك الهواء . فإن فيه قوة أن يتغير ماء ^٦ على جهة القوة التي في الماء أن يتغير إلى الفواه ^٧ . ومن الأشياء المتغيرة ما المواد لها مختلفة ، كالبلغم الذي مادته الدسم . والمرة والصفراء ^٩ التي موادها الأشياء المرأة ^{١٠} . وينقص هذا الصنف أنه ليس يقال في كل واحد منها ^{١١} إنه بالقوية مقابلة على الجهة التي يقال في الآخر : كالدسم . فإنه بالقوية بلغم وليس البلغم دسما ^{١٢} بالقوية حتى يستحيل إلى مادة الدسم ^{١٣} . وكذلك الحنفية ميت بالقوية . وليس الميت حبا ^{١٤} بالقوية حتى يستحيل إلى مادة الحياة . ومن أجل هذا ^{١٥} لم يكن أى شيء اتفق من أى شيء اتفق ، بل من المقابل ^{١٦} الخاص الذي في المادة الملائمة . وهذا كانت الأشياء ليست تتفصل ^{١٧} بعضها عن بعض بالصورة فقط بل وبالمادة ^{١٩} . وليس بهذهين فقط بل وبالأسباب الماعلة والغاية .

٣٩ — ومن هذا قد يظهر كل الظاهر أنه ينبغي أن يتوجه الطلب في واحد واحد

(١) إنما : ناقصة من ت .

(٢) ت ، ح : من حيث هو جسم لا من حيث هو مركب من مادة وصور .

(٣) ق : الجواهر .

(٤) ق : إنه .

(٥) ت : منها .

(٦) ق : الصد .

(٧) ت : ما .

(٨) ت ، ح : على الجهة التي في الماء قوة أن يتغير إلى هواء .

(٩) الصفراء : ناقصة من ق .

(١٠) ت ، ح : المخلوقة .

(١١) ت : منها .

(١٢) ت ، ح : دسم .

(١٣) ت : حنى .

(١٤) ق : المقابل .

(١٥) ت : ذلك .

(١٦) ق ، ح : ينفصل .

(١٧) ت ، ح : وبالمواد .

(١٨) ت ، ح : وبالمواد .

من الأشياء الطبيعية نحو الأسباب الأربع . وأن لا يقتصر ١ في ذلك على الأسباب البعيدة بل وأن يعطى ٢ الأسباب القريبة . فهذا هو القول في مبادئ الأجسام المحسوسة وقصوها .

وأما كيف تكون المحدود ذات أجزاء كثيرة . والمحدود واحد . فذلك يظهر متي ألل المشار إليه . إذ ليس هو مركباً ٣ من مادة وصورة . على أن كل واحد منها موجود بالفعل فيه ٤ . كالحان في الأشياء المركبة بالصناعة ٥ ، بل الميولي وجودها في المركب بالقوة ٦ والصورة بالفعل . ومعنى قولنا فيها إنها موجودة في الشخص بالقوة غير معنى قولنا فيها إنها قوية على صورة كذا . بل معنى قولنا فيها إنها موجودة في الشخص بالقوة أنها مستثار فيها الصورة عند فساد ذلك الشخص ، فتوجد معايره ٧ لها [بالفعل بعد أن كانت بالقوة] ٨ . ولما كانت الأجناس إنما تناهى ٩ المواد كان وجودها ١٠ بالقوة أيضاً في المحدود ، ولذلك ليس توجد الحيوانية بعمردة بالفعل ، بل إنما توجد حيوانية ما . أي ذات فصل ؛ وكلما تباعدت الأجناس من الصور المحسوسة كانت ١١ بهذا الوجود أخرى . أعني الوجود الذي بالقوة ، مثل كون شخص الإنسان ١٢ المشار إليه جسماً . وهذا لم ينبع أن يصرح ١٣ في الحال إلا بالجنس القريب فقط . إذا كانت جميع أجناس الشيء . إذا كان لها أجناس كثيرة ، منطوية ١٤ فيه بالقوة .

(١) ت ، ح : ولا يقتصر . (٢) ت ، ح : ونطوي .

(٣) ن . فذلك يظهر متي ألل المشار إليه إذ ليس هو مركباً . ت ، ح . فذلك يظهر من أن المشار إليه ليس هو مركباً . م : فذلك يظهر من أن المشار إليه إذ ليس هو مركباً . وقد أخذ فان دن برج بقراة م ، ولكن آثرنا قراءة ق ، فأثبتناها هنا . (٤) فيه : ناقصة من ق .

(٥) ق ، ك : الصناعية . ت ، م : بالصناعة . (٦) ت : في القوة .

(٧) ت : معاير . ح : معايراً . (٨) ما بين قوسين ناقص من ق .

(٩) ت ، ح ، م : تباه . (١٠) ت : وكان وجودها .

(١١) ت : من الصور من الأجناس كانت . (١٢) الإنسان : ساقطة من ت .

(١٣) ت ، ح : لم ينبع أن يصرح .

٤٠ - وأما ممّا أتبنا في الحدّ بالجنس البعيد دون القريب، فليس يكون الحدّ^١ القريب منطويًا^٢ فيه؛ ولذلك كانت الحلوود التي بهذه الصفة حلووداً ناقصة، وكان هذا الوجود الذي تحاكيه^٣ الأجناس هو وجود متوسط بين الصورة التي بالفعل وبين المعيول الأولى^٤ التي لاصورة لها. وهو في ذلك^٥ كما قلنا على مراتب. وإنما كان كذلك لأنّ الأجناس ليست شيئاً أكثر من محاكاة^٦ المواد المركبة التي هي من جهة فعل ومن جهة قوّة. ولذلك كانت الحلوود توجد للأجناس كما توجد للأنواع الأخيرة؛ ومثال ذلك أنّ الإنسان مؤلف^٧ من نطق وحيوانية، والحيوانية مؤلفة من حس^٨ وتغدو هكذا حتى ينتهي^٩ إلى الجنس الأخير الذي هو أقرب الأشياء من المادة الأولى؛ ولذلك لا يليق مثل هذا الجنس حدّ^{١٠}، كما أنه ليس يليق لاصورة الأخيرة حدّ^{١٠} إلا على جهة التشبيه. وبين أن ما كان من هذه الأجناس يقال بتواظر^{١١} أنّ هذا المعنى الذي يحاكيه^{١٢} الجنس يكون في ذي الجنس أتمّ وجوداً من المعنى الذي تحاكيها^{١٣} الأجناس المشككة^{١٤} كالموجود والشيء. ولذلك لا يكاد أن تكون هذه أجناساً إلا باشتراك الاسم.

٤١ - وهذه المواد التي تحاكيها^{١٥} الأجناس منها محسومة كموادّ الأمور الطبيعية، وهذه أحقرّ باسم الموادّ، ومنها متوجهة معقوله كموادّ الأشياء العالمية؛ فإنّ هذه وإن لم تكن تظهر في حلوودها^{١٦} المواد المحسومة، فقد يليق فيها شيء يشبه الموادّ، كالدائرة

(١) الحد : ساقطة من ت ، ح . (٢) ت : مطرو . ق : منظوراً .

(٣) ق : تحاكيه . ت : يفهمه . م : تفهمه . ح : تفهمه .

(٤) الأولى : ناقصة من ق . (٥) ت : وهوية ذلك .

(٦) ت : مهمات . م : مفهومات . ق : حاكايات . ح : مهمات . (٧) ت : الإنسان مركب مؤلف .

(٨) ق : جنس . (٩) ت : تنتهي .

(١٠) حد : ناقصة من ق ، ح . (١١) ق ، م : بتواظر .

(١٢) ت ، ح ، م : يمرفه . (١٣) ت ، ح ، م : تفهمها .

(١٤) المشككة : ناقصة من ق . (١٥) ت ، ح : تفهمها .

(١٦) ق : وجودها .

الى جنسها ^١ شكل يحيط به خط واحد . وبهذا ^٢ أمكن أن تكون للأمور التعالية ^٣ حلود . ومن هنا يظهر أن التعالية غير مفارقة ؛ لأنه لو كان المثلث مفارقا لكان الشكل قبله مفارقا ، ولو كان الشكل ^٤ مفارقا ^٥ لكان الخط أيضا ^٦ مفارقا ؛ ولو كان الخط مفارقا ^٧ وكانت النقطة أيضا مفارقة ^٨ . وسنبين هذا فيما بعد .

^{٤٢} — فاما إن كان ^٩ ها هنا أشياء ليست لها مواد ^{١٠} لا محسومة ولا معقوله ، فت تلك ليست مركبة أصلا ^{١١} ولا لها حد ^{١٢} أصلا ولا فيها وجود بالقوة ، بل هي فعل محض . وليس السبب في وحدانيتها شيئا ^{١٣} غير ذاتها ، وبالجملة الماهية فيها نفس الإنية ؛ وهذا ما يظهر خطأ القائلين ^{١٤} بالصور ؛ إذ يجعلونها والمحسومات واحدة بالماهية والحد ^{١٥} .

^{٤٣} — وأما أي أجزاء المحدود هي المتقدمة عليه بالحد ^{١٦} والماهية ، وأيها هي متاخرة عنه ، أعني أي أجزاء المحدود تكون حدودها داخلة في حد المحدود ، فهي الأجزاء التي من قبيل ^{١٧} الصورة ^{١٨} العامة التي هي الجنس ، والخاصة التي هي الفصل . وذلك أن حدود هذه الأشياء يلزم ضرورة أن يتغorum ^{١٩} بها المحدود ؛ ومثال ذلك أن حد ^{٢٠} الإنسان حيوان ناطق ، ونجد الحيوان والناطق ^{٢١} ، اللذين هما جزءا الإنسان ، متقدمين عليه ^{٢٢} ؛ وكذلك الشكل الذي هو جزء حد ^{٢٣} الدائرة متقدما عليها .

(١) ت : الذي جنسها ، م : التي في جنسها ، ق : التي في جنسها جنسها .

(٢) ت : وهذا . (٣) تكون . الأمور التعالية حدورا .

(٤) (٥) مفارقا : ناقصة من ت ، ح .

(٦) الشكل : ناقصة من م . (٧) مفارقا : ناقصة من م ، ت ، ح .

(٨) ت تورد الجملة بأكلها هكذا : ولو كان الشكل لكان الخط مفارقا والنقطة مفارقة .

(٩) ت : كانت . (١٠) أصل : ساقطة من ق ، ت ، ح .

(١١) ت ، ق ، ح : شيء م : سبب . (١٢) ت : القائلون .

(١٣) قبل : ناقصة من م ، ك . (١٤) ت ، م ، ح تصف : أعني الصورة .

(١٥) ق : يتقدم . (١٦) ت ، ح : ونجد حد الحيوان الناطق .

(١٧) م ، ح تصفيان : هذا إذا كان الفصل حد . (١٨) حد : ناقصة من م ، ح .

٤٤ - وأما الأجزاء التي للشيء من جهة الكمية الموجودة للشخص من قبل أهبوى فهي متأخرة بالحدود عن المحدود : كم حد قطع الدائرة ؟ فإنه متأخر عن حد الدائرة ، وكذلك حد الزاوية الحادة متأخر عن حد القاعدة ، وحد اليد والرجل من الإنسان متأخران عن حد الإنسان .

ومن هنا يظهر خطأ الذين يقولون بأن الأجسام المحسومة مركبة من أجزاء غير مفهومة . متناهية وضعفت أو غير متناهية ^٥ . ويتبين أن تكون حدود المواد العرضية نسبة إلى الشيء ذات المقدرة نسبة حدود الأجزاء التي من جهة الكمية . مثال ذلك أن النحاس والخشب والجسر قد تكون ^٦ مواد ^٧ للمثلث ^٨ والمدوائر ، وبالجملة أجزاء ^٩ وليس حدودها ^{١٠} متنعدة على المثلث . وأما المواد الذاتية فحدودها ضرورة متنعدمة على المحدود .

٤٥ ... فقد قلنا كيف يكون المحدود واحدا . واحداً ذات أجزاء ^{١١} كثيرة ، وأى حدود أجزاء المحدود هي المقدمة على المحدود . وأيضا ^{١٢} لا . ومن بين أولئك الذين يقولون بوجود هذه الكليات خارج الذهن لا يقدرون أن يأتوا بحمل هذا الأمر العريض ^{١٣} . وذلك أنه يلزمهم أن يكون الإنسان مركبا من أشياء كثيرة بل متضادة . وكذلك ^{١٤} لا يمكنهم أن يفصلوا ويقولوا ^{١٥} لم كانت بعض أجزاء المحدود متنعدمة على

(١) م : المولى . (٢) ت ، م : فيه متأخر . ن : متأخر .

(٣) ت ، ح : ومن ها هنا .

(٤) ق : الأجسام المحسومة الأجزاء . م ، ح : الأجسام المحسومة من أجزاء . س : الأجسام المحسومة

(٥) وضفت أو غير متناهية : ساقطة من ت ، ح . مركبة من أجزاء .

(٦) ت ، ح : تضييف هنا : من .

(٧) ف : مواد .

(٨) ت ، م : المثلث .

(٩) ت ، أجزاءها .

(١٠) ت ، ح : حدودا .

(١١) كيف يكون المحدود والحدود . م ، ح : كيف ينبعون المحدود واحدا واحدا .

(١٢) ت : وأيضا .

(١٣) ت ، ح : بحمل هذا العريض . ق : بحال هذا العريض . وقد آثرنا فرامة م ، فأثبتناها .

(١٤) ق : ولكن .

(١٥) ق : أو يقولوا .

المحدود وبعضاً متأخرة ، وما كان القديماء كثيراً ما يفحصون عنه ، وهو ^١ ما العلة في رباط النفس والحسد ، وبالحملة المادة والصورة .

في حين ^٢ من هذا وذلك ^٣ أنه ليس السبب في ذلك شيئاً أكثر من الملاحة ^٤ التي بين القوة والفعل والسبب الفاعل لتصير القوة فعلاً هو الحرك ، ولذلك جميع الأشياء ^٥ التي ليس لها عنصر ليس فيها هذا التركيب ولا لها حركة أصلاً .

^٦ - وقد بيّن علينا أن ننظر في المسألة ^٦ التي وعدنا بالفحص عنها ، وهي أن نتأمل ^٧ ما أعم ^٨ جنس يوجد في الجواهر . وهو الذي قد جرت العادة أن يقال انه الجسم أو المتجسم ، فنقول : إن قوماً جعلوا أول شيء تخل فيهم ^٩ الميول الأولى ^٩ الغير المصورة ^{١٠} الأبعاد الثلاثة ، وأئمها أول شيء تصور به ^{١١} اهليوى ، ورأوا ^{١٢} أن اسم « الجسم » أدل ^{١٣} على هذا المعنى ، إذ كانت الجواهر إنما تدل ^{١٤} عليها بالمثل الأول من أجل أنها ليست في موضوع : وهذا القول هو قوله « فرفريوس » ^{١٤} ، وزعم أنه قول الفلسفه المتقدمين ^{١٥} كأفلاطون وغيره ^{١٦} ، قال وإنما اختلفوا في أن بعضهم جعل المادة الأولى غير مصورة بالذات ، وبعضهم جعل المادة الأولى مصورة بالأبعاد : وهم « أصحاب المظلة » .

وقوم رأوا أن الأبعاد الثلاثة تابعة لصورة بسيطة موجودة في الميول الأولى ، وأن هذه الصورة هي التي من شأنها أن يقبل بها الجسم الانفصال والاتصال ، وزعموا أنها واحدة ^{١٧} مشتركة لجميع الأشياء المحسومة ك الحال في المادة الأولى ، والذى يرى

(١) ت ، ق ، ح : وهي .

(٢) م : وهذا .

(٣) الملاحة : ساقطة من ت .

(٤) ق : الميول .

(٥) ت ، ح : يتأمل .

(٦) الأولى : ناقصة من ق .

(٧) ق ، م ، ت ، ح : يتضور بها .

(٨) ورأوا ، ليست في موضوع : بحثة ناقصة من ت ، ح .

(٩) أول : ناقصة من ق .

(١٠) ت ، م ، ح : المتقدمة .

(١١) ق ، ح : أفلاطون وغيره .

(١٢) ت ، ح : وهي زعموا واحدة .

هذا الرأى هو ابن سينا . واسم التجمس أدلّ على هذا المعنى ، إذ كان ا مشتقا ، والمشتق أدلّ على الأعراض .

٤٧ — فنقول : أما أصحاب القول الأول — وهم الذين يرون أن الأبعاد هي ^١ أول شيء تنتهي به الميولي — فيلزمهم ضرورة أن تكون الأبعاد جواهر ، إذ كانت أول شيء تنتهي بها المادة الأولى ، وأن نعرف من شخص الجوهر ما هو ، وهو ^٢ من الظاهر أن الأبعاد بما هي أبعاد بعيدة من أن تعرف ^٣ من شخص من أشخاص الجوهر ما هو ؛ وذلك أن أشخاص الجوهر — كما تبين في العلم الطبيعي — صفاتان : إما ذوات صور بسيطة . وهي صور الاسطقات الأربعية ^٤ . وإما مركبة ذات صور مركبة ؛ وهذا أيضا صفاتان : إما أن تكون المركبة ^٥ من جنس البساط كصور ^٦ الأجسام المتشابهة ^٧ الأجزاء . وإما أن تكون ذوات نفوس . وهو ظاهر أن الأبعاد متاخرة في الحصول عن واحد واحد من هذه الأصناف ، وأنها مأخوذة في حدود الأبعاد على جهة ما تتوحد ^٨ الموضوعات في حدود الأعراض . وذلك بتبين لمن زاول صناعة المعلم .

وليس يمكن أن يتخيّل أن الأبعاد هي أول شيء يخل ^٩ في الميولي الأولى وهي مع هذا أعراض ^{١٠} ، فإن الأعراض حاجتها إلى الموضوع بخلاف حاجة الصور ^{١١} ، وذلك أن الأعراض إنما تحتاج إلى موضوع ذي صورة بالفعل ^{١٢} . وأما الصورة فحاجتها إلى الموضوع لامن جهة ما هو فعل ، ومن هذه الجهة تقوم الشخص المشار

(١) ت : وكان مشتقا .

(٢) ت : ينتهي .

(٤) وهو من الظاهر . . . بعيدة من : عب . ة ناقصة من م .

(٥) ت : يعرف .

(٦) م : الأربع .

(٧) ق : يكون المركب .

(٩) ق : المتشابهة .

(١٠) ق ، م : يوجد .

(١١) ق : يخل .

(١٢) ت ، ح : أمراض بالفعل .

(١٣) ق : الصورة .

(١٤) ت ، ح : إلى موضوع بالفعل ذو صورة . ق : إلى موضوع بالفعل ذي صورة . م : إلى موضوع صورة بالفعل .

إليه بالصورة ولم يتقوّم بالعرض . وبالجملة فالفرق بين ١ نسبة الصورة إلى الموضوع ونسبة العرض بين بنفسه لم زاول هذه الأشياء .

[لكن الأبعاد التي تخلّ المبولي الأولى ٢ هي أبعاد واحدة بالعدد مشتركة لجميع الأجسام ، وهي أبعاد بالقوة ، لأنها غير محدودة بالنهيات قبل حصول السور فيها . فإذا حصلت الصور فيها صارت محدودة بالفعل بحسب الكمية التي تخصّ تلك الصور ٣ . وذلك أن الصور الكائنة الفاسدة لها كمية ٤ محدودة من المبولي الأولى ، وهذه الأبعاد هي التي لا تتعري منها المبولي ٥ ، وإنما تقبل الزيادة والتقصان عند الكون والفساد . وهذه الأبعاد الثلاثة الموجودة في المبولي ٦ الأولى بهذا التحو من الوجود ، هي التي أجمع القدماء أنها الأبعاد التي تحمل أولاً في المادة الأولى ٧ ، وأن الصورة إنما تخلّ فيها بتوسط هذه الأبعاد الثلاثة ٨ . وليس يمكن في مثل هذه الأبعاد أن تكون جوهرًا ؛ لأنه لو كانت جوهرًا لكانت إذا خرجت إلى الفعل بقيوّتها النهيات جوهرًا لا كثًا ؛ وذلك مستحبيل] ٩ .

فأمام رأى ١٠ أن المادة الأولى مصوّرة بالذات ، وأن الأبعاد هي صورها ١١ فقد تبين بطلانه في العلم الطبيعي؛ وذلك أن الأمر لو كان كما زعموا كانت الجسمية ١٢ واحدة بالشخص ١٣ ثابتة ١٤ لصور المكونات . وإنما ١٥ غلطهم أنهم رأوا الجسمية ثابتة بالجنس ١٦ فظنوا أنها غير فاسدة [أو ثابتة ١٧ على أنها عرض فظنوا

(١) ق : فالفرق من .

(٢) ت ، ح : الصورة .

(٣) ت ، ح : المبولي الأولى .

(٤) ت ، ح : المبولي .

(٥) ت ، ح : أولاً .

(٦) ت ، ح : كثيات .

(٧) ت ، ح : المادة الأولى .

(٨) ثلاثة : ساقطة من ت ، ح .

(٩) ما بين حاصرين ناقص من ق ، ومثبت في م ، ت ، ح .

(١٠) ت ، م ، ح : وبالجملة فمن رأى . (١١) ت ، ح : صورتها .

(١٢) ق : الجهة . (١٣) ق : في الشخص .

(١٤) م ، ق : ثابتة . ت ، ح : ثانية . وقد آثرنا فرقة ق ، م .

(١٥) ق : وأما . (١٦) ت : ثانية بالجنس .

(١٧) ت : أو ثابتة .

أئمَّا ثابتة ١ على أنها صورة [٢] . وعلى هذا الرأي ليس يلزم أن تكون المادة الأولى ذات صورة بالأبعاد ، بل وبكثير من الأعراض التي تفارق [٣] المادة الأولى وهي المشتركة للأجسام البساطة [٤] .

٤٨ — وأما أصحاب القول الثاني فإن كانوا أرادوا أن هاهنا صورة بسيطة بالفعل غير صور الأجسام البساطة [٥] التي هي التقل والخلفة ، وبالجملة الميل على ما يظهر ذلك من كلام ابن سينا . فإن [٦] مجموع هذه الصورة مع المادة الأولى هو الجوهر الذي عرض له التجسم [٧] . أي عرضت له الأبعاد الثلاثة . وهو يدل عليه باسم « الجسم » أو « التجسم » : إذ كان الاسم المشترك كما قلنا أولى بالدلالة عليه فإذا تصوَّر بهذه [٨] الجهة ، فهو لعمري باطل وأي باطل [٩] . فإنه كان [١٠] يلزم عنه أن تكون الاسطقطات [١١] استحالة . وإن كان أراد بهذا المعنى طبيعة الميل الخاصل في المادة الأولى الذي هو كابjnns لصور الاسطقطات . فهو لعمري قول حق . وبهذا نقول : إن الحسمية [١٢] أو التجسم أعمّ حنس يوجد لأشخاص الجوهر . وبهذه الجهة [١٣] يكون وجوده [١٤] في المركبات على الحال التي توجد الأجناس في الأنواع ، لأن الجسم أخذناه بدلاً من مجموع المادة والصورة العامة التي نسبناها إلى الصورة نسبة الحيوان إلى صورة الأنواع التي نختم من حيث عرض لذلك المجموع الأبعد [١٥]) أعني الوجود [١٦] المتوسط بين القوّة والفعل .

وأما الحسمية [١٧] التي تشتَّرَك فيها الأجسام البسيطة فليست هي صورة الميل [١٨]

(١) ت : ظنوا أنها جوهرًا ثانية .

(٢) ما بين حاصرين ناقص من ق .

(٣) ت ، ح : التي لا تفارق .

(٤) ت : السائر البساط ، م : للأجسام البسيطة .

(٥) ق : والبساط ، م : البسيطة . ت : البساط .

(٦) ت ، م ، ح : وإن .

(٧) م : التجسم .

(٨) ت : هذه الجهة .

(٩) ت ، ح : فهو لعمري وأي باطل .

(١٠) فإنه : ساقطة من ت .

(١١) م : يمكن الاستطراف .

(١٢) ق ، ح : الجسم .

(١٣) ق : وهذه الجهة .

(١٤) ق : تكون موجودة .

(١٥) ما بين قوسين عبارة ساقطة من ت ، ح .

(١٦) ق : الموجود .

(١٧) ق : والحسمية .

(١٨) ق : هي صورة الميل .

من جهة ما عرض له ^١ الأبعاد ، [وإنما الأبعاد التي تشارك فيها الأجسام البسيطة واحدة بالعدد ، على التحديد الذي قلنا إنها به موجودة في الميول الأولى ^٢ ولن يست جنسا ولا مأخوذه في حد بدل الصورة العامة ، ولذلك كان المفهوم من الجسم المقام مقام المنصر غير المفهوم من الجسم المقام مقام الصورة ^٣ . وقد قبل في غير ما موضع الفرق بين الجنس والعنصر . ولما كانت المادة الخاصة بالأجرام الساوية يخصها أنه ليس تحملها أبعاد عنصرية ، أعني الشتركة الخارجة من القوّة إلى الفعل عند حلول الصور فيها ، إذ كانت أزليّة ، كان ظاهرا] ^٤ كلّ الظاهر أن قولنا « جسم » أو « منجم » على الجرم الساوي ^٥ والأجرام المتحركة حرقة مستقيمة ^٦ بضرب من اشتراك الاسم . إذ كانت طبيعة الميل مختلفة فيها غاية الاختلاف ؛ وذلك أن الميل الموجود في البساطة هو وجود صورها المتضادة ^٧ في المادة الأولى [بتوسط وجود الأبعاد المشتركة . ولذلك كانت صورتها ^٨ غير منقسمة بانقسام ^٩ الميول] ^{١٠} من حيث عرضها النجم . ومعنى الميل في الجرم الساوي [هو عبارة عن الجوهر الموضوع بالفعل بصورته للحركة له ، وهو الذي قبل فيه إنه ليس له ضدّ ، ولذلك كان بسيطاً لأمركما] ^{١١} على ما تبين في العلم الطبيعي .

^{٤٩} — وإذا كان هذا كله على ما وصفنا ^{١٢} فمن البين أن الجسم الذي تنظر فيه التعاليم غير الجسم الطبيعي ^{١٣} . وذلك أن التعاليم إنما ينظر في الأبعاد مجردة من الميول ،

(١) ق ، ت ، ح : عرض لها . م : عرض له . (٢) ت ، ح : أولا .

(٣) ت ، ح تضييف : العادة .

(٤) ما بين حاسرتين ناقص من ق ، وثبتت في م ، ت ، ح .

(٥) س : الأجرام الساوية . م : الجرم الساوي . ق ، ح : الجرم الساوي .

(٦) ق : منقسمة . (٧) م : صور متضادة .

(٨) ت ، ح : صورها . (٩) م : منقسمة .

(١٠) ما بين حاسرتين ناقص من ق ، وثبتت في ت ، م ، ح .

(١١) ما بين حاسرتين هو قوامة في : أنا ح ، م ، ت قوامتها كايل : هو وجود صورة غير منضادة في ميولي غير منقسمة بالأبعاد ، وليس من شأنها أن تخلص الصورة ، ولا فيها إمكان ذلك ، ولا لما تقام بالميول على أنها منقسمة بانقسامها . (١٢) ت ، ح : كما وصفنا .

(١٣) ت : غير الطبيعي .

على أنها منقسمة ؛ وأما الطبيعي فلأنما ينظر في الجسم المركب من المادة والصورة من جهة ما عرضت له الأبعاد ؛ أو في الأبعاد من جهة ما هي في مثل هذا الجسم ، على ما ١ شأن العلمين أن ينتظرا ٢ فيما يشرّكـان فيه ، على ما نلحـص في كتاب « البرهان » .

وهـنا انقضـت مطالب هذه المـقالـة ؛ وهـي تـشـتمـلـ من المـقالـاتـ المـسـوـبةـ إـلـىـ أـرـسـطـوـ عـلـىـ مـاـ فـيـ السـادـسـةـ وـالـسـابـعـةـ .

(١) ما : ناقصة في م .

(٢) ق : يـنـظـرـ .

المقالة الثالثة

في اللوائق العامة لعلم ما بعد الطبيعة *

١ - وإذا قد قلنا في أنواع الوجود المحسوس ^١ ، وفي مبادئها التي هي "بها" محسوسة ، وعرفنا كيف نسبة ^٢ بعضها من بعض في الوجود ، فقد ينبغي أن نسير إلى القول ^٣ في الأمور التي تنزل منها منزلة اللوائق ، وإن كان لا يذهب عنا أن النظر في الواحد وأنواعه ، وإن جعلناه في هذا القسم أنه من القسم الأول ، إذ كان الواحد يستعمل في هذه الصناعة مرادفاً للموجود . لكن من جهة ما الواحد مقابل للكثرة ^٤ ، والكثرة تلحقها أيضاً لواحق ، فله أيضاً مدخل في هذا الجزء ^٥ بوجه ما . ولذلك جعلنا الفحص عنه هنا ^٦ مع الفحص عن لواحقه . وقد فعل ذلك أرسطوف في المقالة التاسعة : أعني أنه ^٧ أفردها بالفحص عنه وعن لواحقه .

٢ ... ولنبذأ من القول في القوة والفعل ^٨ ، ونعرف ما هي القوة الحقيقة ، فنقول : إن اسم القوة يقال على أشياء كثيرة على ما فصلنا فيها تقدم ، إلا أن ما كان يقال عليه اسم القوة باشتراك الاسم ، فيبني أن نطرحه ، كقولنا : إن خط ^٩ كذا يقوى على خط كذا ، وما كان من تلك المعانى ليس مشتركاً كاشتراكاً محضاً ، بل كانت

(٠) هذا المنشود من وضع الناشر .

(١) م : وإذا قلنا في أنواع الوجود المحسوس . ق : وإذا قلنا في أنواعها قلنا في أنواع الوجود المحسوس . وقد آثرنا قرامة ت ، ح . (٢) ت ، ح : كيف هي نسبة .

(٣) ت : نشير إلى القول . ق : يشترك القول . وقد آثرنا قرامة م .

(٤) ت ، م ، ح : مقابل الكثرة . وقد آثرنا قرامة ق . (٥) ت ، ح : المد .

(٦) ت ، ح : هاتنا . (٧) أنه : ناقصة من ت .

(٨) ق : ولنبذأ من القول والفعل . (٩) ت : خطأ .

تنسب إلى مبدأ واحد ، فينبغي أن ننظر فيها أيضاً هاهنا ، فإنها الجهة التي بها ^١ تكون الأشياء الكثيرة موضوعة لهذا العلم على ما سلف من قولنا .

٣ - وأحد الأشياء التي يُدَلِّلُ عليها بالقوة بهذا الوجه صنفان : أحداً ما : القوى الفاعلة . وهي التي تفعل في غيرها بما هو غير ^٢ ، وإن كان ^٣ يعرض مثل هذه القوى ^٤ أن تفعل في ذاتها ، لكن ^٥ ذلك بالعرض : مثل الطبيب يرى نفسه ؛ [وأما الطبيعة والقوى الطبيعية فالأمر فيها بالعكس ، أعني أن فعلها بالذات إنما هو في ذاتها] ^٦ والصنف الثاني : القوى ^٧ المنفعلة ، وهي التي شأنها أن تفعل من غيرها بما هو غير ^٨ ، وليس فيها قوة على أن ^٩ تفعل من ذاتها . وقولنا التي « ليس فيها قوة على أن تفعل من ذاتها » إنما يُدَلِّلُ به من أصناف العدم ، على « العدم ^{١٠} الطبيعي » ، الذي هو رفع الشيء ^{١١} ، عما شأنه أن يوجد في غيره ^{١٢} : [لا « العدم القسري » الذي هو رفع الشيء ^{١٣} عما شأنه أن يوجد فيه] ^{١٤} ، وقد فصلنا على كم وجه يقال « العدم » فيها سلف .

٤ - وقد يسأل سائل فيقول : مثالاً بعض القوى التي شأنها أن تفعل من غيرها قد تفعل من ذاتها ، مثل الصحة التي قد تكون عن الطلب ومن ذاتها : وبعض لا يمكن ذلك فيها ، مثل البيت فإنه لا يكون إلا عن صناعة البناء . والسبب في ذلك أن الصحة إنما يلتئم وجودها بالصناعة والطبيعة ؛ ولذلك هذه الصنائع إنما لها أن تفعل فقط ، ثم تنتظر ^{١٥} حصول الغاية عن حمرتك لا يحركك ^{١٦} باختيار . وأما البيت

(١) بها : ناقصة من ق .

(٢) م : القوى الفاعلة في غيرها وهي التي تفعل في غيرها . ق : القوة وهي التي تفعل في غيرها . وقد آثرنا قرامة ت .

(٣) م : وهي وإن .

(٤) ق : القوة .

(٥) ما بين حامرتين محفوظ من ق .

(٦) ق : القوة .

(٧) م تضييف هنا عبارة : لا التي تفعل من ذاتها ، كحال الريح في الطبيعة ، بل التي ليس فيها قوة أصلًا أن تفعل من ذاتها ، بل غيرها بما هو غير وخارج عن المفعل .

(٨) ق : قوة أن .

(٩) ت : يوجد فيه .

(١٠) ق : الصوت .

(١١) ما بين حامرتين ناقص من ت .

(١٢) ق : يهتز .

(١٣) م : عن حمرتك لا يحركك . ق : عن الحمرتك التي لا يحركك . وقد آثرنا قرامة ت .

(١٤) م : عن حمرتك لا يحركك . ق : عن الحمرتك التي لا يحركك . وقد آثرنا قرامة ت .

وما أشبهه ، فإن جميع ما به يلائم وجوده ^١ حادث عن الصناعة ، وراجع إلى الاختيار . ولأن هذه القوى الفاعلة منها ما هي في ذوات النقوس ^٢ ، ومنها ما ليس في ذوات النقوس ^٣ ؛ فبعضها إذن فاعلة بالطبع ؛ وبعضها فاعلة بشوق و اختيار . وهذه منها ما هي ذوات نطق . ومنها ما لا تنطق له ^٤ . فالتي لا تنطق لها ^٥ ، ولا شوق يخصها ^٦ إنما تفعل ^٧ بالذات أحد الصدرين فقط ، كالحار يسخن والبارد يبرد ، وليس لها قوّة إلا على أحدهما فقط ؛ وأعني بقولنا هاهنا « إلا قوّة العدم » الذي هو رفع الشيء عما شأنه أن يوجد لغيره .

٥ - وأما التي تفعل بالشهوة والاختيار فإن لها قوّة على فعل أيهما شاءت من الأصداد . ولذلك كانت الصنائع الفاعلة معرفة الأصداد فيها لعلم واحد ، مثال ذلك صناعة الطب ؛ فإن لها معرفة الصحة والمرض ^٩ ، إلا أن معرفة أحد الصدرين هو المقصود فيها بالذات ؛ وأما الصدر الآخر . فبضرب من العرّف . إذ كان ليس مقصود هذه الصنائع ^{١٠} أن تفعل الصدرين ، مثل ذلك صناعة الطب ، فإنها ليس تعلم المرض لفعله ؛ وهي تعلم الصحة لتفعلها وتحفظها .

٦ - وتخص ^{١١} أيضاً القوى الطبيعية أنها إذا لاقت مفعولاتها ^{١٢} فعلت باضطرار ، كالنار إذا لاقت الخشب فإنها تحرقها ، ولا بد ، وليس يلزم في الأشياء التي تفعل بالشوق والاختيار أن تفعل – ولا بد – إذا لاقت مفعولاتها ، لأنه لو كان ذلك كذلك لفعلت الصدرين معا – إذ كان في طباعها فعلهما – أو تهاب فلما تفعل ^{١٣} أصلًا . ومن هنا يظهر أن الذي زرجم فعل أحد الصدرين ^{١٤} قوّة أخرى . وهي المسماة

(١) وجوده : ناقصة من ب ، ح .

(٤) م : لها .

(٥) لها : ناقصة من ت .

(٦) ت ، م : يخصها . ق : يخصها .

(٧) ت ، ح : إنها تفعل . م : إنها إنما تفعل .

(٨) ت ، م ، ح : لا . ق : إلا . وفـ آثرنا قراءة ق .

(٩) ق : والطب .

(١٠) ف : الصناعة .

(١١) ت ، ح : وتحصى . ق : تحصى .

(١٢) ق : مفعولها .

(١٤) ت ، ق ، ح : أحد فعل الصدرين .

٦ - تلخيص ما بعد الطبيعة

شوقاً و اختياراً ، إذا اقتنى بهذه ^١ القوة قوَّة الإجماع على ما تبين في كتاب « النفس ».
 ٧ — وإذا كانت القوَّة الفاعلة والمنفعة هذه أصنافها . فبَيْنَ أن جودة الفعل
 والانفعال ورداً عنها تابع لهذين . وذلك أن ما كان جيد الفعل أو الانفعال يكون
 فاعلاً أو منفعلاً ^٢ ، وليس ينعكس هذا حتى يكون ما كان فاعلاً ^٣ أو منفعلاً جيد
 الفعل أو الانفعال .

٨ — فإذا قد تبين ما هي القوَّة التي تقال على الأشياء المحرَّكة والمتحرَّكة فلتقل
 في المعنى الذي يقال عليه اسم القوَّة بتقديم ، وهو الذي يدلُّ عليه ^٤ بقولنا « يمكن » ^٥ .
 وليس يظهر هذا المعنى من سائر ما يقال عليه اسم القوَّة إلا بتحديد الفعل . لأن ^٦
 القوَّة والفعل . مع أنهما متقابلان ^٧ مما من المضافين . وكلَّ واحد من المضافين إنما
 يتصور بالإضافة إلى صاحبه ، فإنه ليس ينبغي أن يُطلب الحدَّ في جميع الأشياء على
 وثيرة واحدة ، فإنه ليس ^٩ لكل الأشياء أجناس وفصول . بل بعض الأشياء تحدَّ
 من مقابلاتها وبعضها ^{١٠} بمقولاتها ^{١١} وبعض بفاعلاتها وانفعالاتها . وبالجملة بلوازمهَا .
 ٩ — وليس يلزم الدور الذي يقول ^{١٢} ابن سينا إنه يلحق في تحديد ^{١٣} هذه الأشياء
 بشيء : فإن المضافين ^{١٤} يلزم من طباعهما ^{١٥} ضرورة أن يؤخذ ^{١٦} كلَّ واحد
 منها في تصور صاحبه ، وأيضاً فإن المضافين ^{١٧} متى أخذ كلَّ واحد منها في تصور
 صاحبه ^{١٨} ، فليس يؤخذ ^{١٩} من جهة ^{٢٠} أن أحدهما متقدم على الآخر على جهة

(١) م : هذه .

(٢) فاعلاً : ناقصة من ت .

(٣) م ، ت : يدلُّ عليه .

(٤) ت ، م ، ح : فإن .

(٥) ق : فإن ليس . ت : وإنه ليس .

(٦) ق ، ت ، ح : بمقولاتها . م : لمقولاتها .

(٧) ق : تجديد .

(٨) ت ، ح : أحد المضافين .

(٩) ت ، ح : طباعها . ق : طباعها .

(١٠) ت ، ق ، ح : فإن أحد المضافين .

(١١) وأيضاً فإن المضافين صاحبه : جملة ساقطة من م .

(١٢) ق : يوجد . (٢٠) جهة : ناقصة من ت ، ق ، ح .

ما تؤخذ أسباب الشيء في تصوره ، إذ كان لا واحد^٢ من المضافين سبباً للآخر ، وإنما هما في الوجود معاً ، ولذلك كان^٣ يقترن مع تصور أحدهما تصور الآخر^٤ ، وإنما كان يلزم ما قاله ابن سينا لو كان كلّ واحد منها يؤخذ^٥ في تصور صاحبه من جهة ما هو متقدم عليه في الوجود^٦ وأعرف في التصور ، فكان^٧ يلزم أن يؤخذ^٨ الشيء في تصور نفسه ، وليس الأمر كذلك ، بل هما في الوجود والمعرفة معاً . والسبب في ذلك أن هذه المقوله هي شيء تعلم النفس في الموجودات ، ولو لم تكن نفس لم تكن إضافة ، كما لو لم تكن نفس لم تكن نسبة ، فهذه النسبة إذا تصور بها أحد موضوعاتها ، كان من ضرورة ذلك تصور الموضوع الآخر بها ، إذ كان قوامها في الوجود إنما هو بذاته الموضوعين .

١٠ - وإذا صبح هذا فالفعل هو أن يكون الشيء موجوداً لا على الحال الذي^٩ نقول فيه إنه موجود بالقوة . وهذا العدم يفهم^{١٠} على ضربين : أحدهما : رفع الشيء^{١١} عما شأنه أن يوجد له في وقت آخر أو قد يوجد له^{١٢} ، وهذا يكون^{١٣} في الأشياء التي توجد تارة فعلاً ، وتارة قوة . والثاني : رفع الشيء عما شأنه أن يوجد لغيره ، وبهذا العدم يتصور الفعل في الأمور الأزلية . والقوة هي الاستعداد الذي في الشيء والإمكان الذي فيه لأن يوجد بالفعل . وليس هذا المعنى من القوة هو معنى قولنا : إن غير المتناهي موجود^{١٤} بالقوة ، كما نقول في الحركة : إنها غير متناهية بالقوة وفي الزمان ، لأن غير المتناهي^{١٥} لا يخرج إلى الفعل بما^{١٦} هو غير متناه حتى يفارق

(١) ق : توجيه .

(٢) كان : ناقصة من ت .

(٣) ق : تصور آخر .

(٤) ق ، م ، ح : يوجد . وقد آثرنا فرقة ت . (٥) في الوجود : ناقصة من ت ، ق ، ح .

(٦) ق ، م : يوجد ، وقد آثرنا فرقة ت ، ح .

(٧) ق : وكان .

(٨) ت : نفسه .

(٩) ق ، ح : التي .

(١٠) م : أن يكون رفع الشيء . (١١) م : أن يكون رفع الشيء .

(١٢) ق : تكون .

(١٤) م : أن لامته موجود . ت ، ح : إن الأشياء موجودة . ق : أن غير المتناهي متناه موجود . وقد آثرنا فرقة بعد حذف الكلمة : متناه .

(١٥) ت ، م ، ح : الغير متناه .

(١٦) ق : مما .

القوّة ، بل معنى ذلك أن الفعل فيه مقترب بالقوّة أبداً ؛ وقد تُخَصُ ذلك في «السباع الطبيعي» ؛ فإن كثيراً مما تبين في ذلك الكتاب ينادي هذا العلم .

١١ - وإذا كان هذا هكذا لاح ما هي القوّة والفعل . فبَيْنَ أَنَّهَا إِنَّمَا يوجدان أولاً في الجوهر . وثانياً في مائر المقولات التي هي الكمية^٢ والكيفية^٣ والإضافة والأين والمتى^٤ وله وأن يفعل وأن يتعلّم ، سواه ، كان افعال الشيء من مبدأ من ذاته^٥ . ك الحال في الأمور الطبيعية ، أو من خارج . ك الحال في القوى التي تقدّم ذكرها . وكذلك يعني^٦ أيضاً «أن يفعل» كل^٧ ما يفعل في ذاته أو في غيره . وذلك أن القوّة التي في دم النطملي يكون منه إنسان متقدمة على القوّة التي^٨ فيه لأن يكون منه نحو^٩ . وذلك لأن الاستعداد القريب لقبول التحوّل^{١٠} إنما يحصل بعد حصول صورة الإنسان .

١٢ - وقد كان في قديم الدهر وفي زماننا هذا قوم يحددون وجود الإمكان متقدماً للشيء الممكن بالزمان . وكانوا^{١١} يجعلون الممكن مع الفعل . وهو لا يرفعهم طبيعة الممكن أصلاً يلزمهم^{١٢} أن يكون الممكن ضروري والضروري ممكناً^{١٣} . لكن أهل زماننا يضعون^{١٤} الإمكان من قبل الفاعل فقط . وسنعد الحالات الازمة لذلة القوم عند التكلم في مبادئ الصنائع الجزئية . [إن هذا مبدأ عظيم من مبادئ الصنائع الجزئية النظرية . والغلط فيه سبب لأغالط كثيرة]^{١٥} . وهو بالجملة أقوى الأسباب في أن يفضي بنا إلى السفطة .

(١) إنما : ناقصة من ت .

(٢) ت : الكيف .

(٣) ق : ومتى .

(٤) م : من مبدأ في ذاته . ق : مبدأ من ذاته . ت : بعيداً من ذاته . ح : لمبدأ من ذاته .

(٥) ت : كلما .

(٦) ت : نعم .

(٧) ق : حم .

(٨) ت ، ح : لقبول صورة التحوّل . ق : لقبول اللعم . وقد آثر نقاومة م : لقبول التحوّل .

(٩) ق : وكان .

(١٠) ق : طبيعة أصل الممكن .

(١١) ق : يصفون .

(١٢) ما بين حاصرتين ناقص من ق .

(١٣) ما بين حاصرتين ناقص من ق .

وهؤلاء القوم من أهل زماننا ينفون أن تكون بالإنسان ^١ استطاعة وقدرة ؛ وعلى هذا تبطل ^٢ الحكمة العملية ^٣ ، وتبطل الإرادات والاختيارات وجميع الصنائع الفاعلة . لكن هؤلاء القوم — كما قلنا غير مامرأة — ليس يقولون بهذه الأشياء ، لأن النظر أدّاهم إليها ، بل ليصححوا بها أموراً بنوا أولاً على صحتها ، واصطلحوا مع أنفسهم عليها ، فهم يطلبون تزيف ما يعاندها ، وإثبات ما يعاصدها .

١٣ -- وقد خرجننا عما نحن بسيطه فلنرجع فنقول : أما إذ قد ^٤ لاح ما هي القوة والفعل . فلنقل متى يكون كل واحد من الجزيئات بالقوة ^٥ ومنى لا يكون ، فإنه لا يكون أى شئ اتفق بالقوة أى شئ اتفق ، وهو من الظاهر أن القوى منها قريبة ومنها بعيدة . وإذا كان ^٦ ذلك كذلك ، فالموضوعات منها قريبة ومنها بعيدة : والقوة البعيدة ليس تخرج إلى الفعل إلا بعد حصول القوة القريبة بمحضها ^٧ الموضوع الأخير . ولذلك إذا قيل : إن شيئاً موجوداً ^٨ بالقوة في شيء . وتلك القوة بعيدة ، فإنما يقال ذلك بتتجوز ^٩ ، كفولنا : إن الإنسان موجود بالقوة في البر وأبعد من ذلك في الاسطقطاسات ، بل إنما ^{١٠} الإنسان موجود بالقوة على الحقيقة في دم الطمث والمني . وهذه هي ^{١١} القوة القريبة التي تكون في الموضوع الأخير القريب . وليس تائناً ^{١٢} هذه القوة في هذا الموضوع : بأى حالة وجد ^{١٣} ، بل وأن يكون بالحالة التي هو بها ممكن أن يخرج إلى الفعل ، كفولنا : إن المنى إنما هو إنسان بالقوة إذا وقع في الرحم ولم يلق المواء من خارج حتى يبرد ويتغير .

١٤ -- وعلى هذه الحال الأمر في الاستعدادات الصناعية ؛ فإنه ليس كل مريض

(١) ت ، ح : يكون للإنسان .

(٢) ت ، م ، ح : الطبيعة .

(٤) قد : ناقصة من ت .

(٦) ت : وإذا كان .

(٧) القوة القريبة بمحضها : ناقصة من ق .

(٨) ت : موجودة .

(٩) ق : يتتجوز .

(١٠) إنما : ناقصة من ت .

(١١) هي : مخففة من ت .

(١٢) تائناً : مخففة من ت .

(١٣) ت ، ح : بأى حالة ترجم . م : بأى حالة وجد . ق : بأى حال وجد . وقد آثرنا فرامة م .

بارثا^١ بالقوة . بل وأن يكون بالحالة التي يمكن فيها بروه^٢ ، فالقوة^٣ القرية تحتاج ضرورة^٤ إلى أمررين^٥ وحيثند توجد : وهو وجود الموضع القريب ، والحالة^٦ التي هو بها قوى ؛ وعند حصول هذين الأمررين وتوافق^٧ الأسباب الفاعلة وارتفاع العوائق^٨ عنها يكون خروج الشيء إلى الفعل ضرورة .

١٥ - وينقص هذه القوى القرية أن الخرج لها إلى الفعل ومحرك إنما يكون أبداً من نوع واحد ومحرك واحد بالعدد^٩ وبخاصة في الأمور الطبيعية : ومثال ذلك أن القوة التي في الدم لأن بصير^{١٠} لحما إنما ينحرجها^{١١} إلى الفعل محرك واحد فقط . وهو^{١٢} القوة الغذائية التي في الأعضاء . وأما القوة التي في الخبز لأن يكون لحما ، فهي تحتاج في ذلك إلى أكثر من محرك واحد ، كالفهم والمعدة والكبد والعرور^{١٣} ؛ وأبعد من ذلك القوة التي في الاسطقطاس لأن تكون^{١٤} لحما ؛ فإنها تحتاج في ذلك مع هذه الحركات^{١٤} إلى الأجرام السماوية . وكثير^{١٥} من الأشياء التي تغدو^{١٦} يحتاج فيها مع الحركات الطبيعية إلى حركات صناعية أكثر من واحد : كالحال في الخبز الذي يتعاوده أكثر من صناعة واحدة .

١٦ - وقد يتصور الموضع القريب للشيء الذي فيه القوة بأنه^{١٧} الشيء الذي يسمى المكون منه باسم مشتق منه^{١٨} لاباسه هو^{١٩} . على ما جرت به عادة

(١) ت ، ق ، ح : بارثي . م : باريا . (٢) م : بروه .

(٣) ق ، ح : بالقوة . (٤) م ، ق ، ح : ضرورة تحتاج .

(٥) ق : إلى أحد أمررين . (٦) ق : بالحالة .

(٧) ق : وتوافق . ت ، م ، ح : وتوافق . (٨) ق : الموضع .

(٩) م : من نوع واحد من محرك واحد بلا عدد . ق ، ت ، ح : من نوع واحد ومحرك واحد بالعدد .

(١٠) ت ، ح : بصير . (١١) ت ، ح : يحركها .

(١٢) ت ، ح : وهي . (١٣) ت ، ق : يكون .

(١٤) ق : الحركات . (١٥) ق : وكثيرا .

(١٦) ق : يقدر . م تغدو . ت : تغدو . وقد آثرنا قراءة ت .

(١٧) م : فانه . (١٨) منه : نافقة من م .

(١٩) ق : لاباس هو . ت ، م ، ح : لاباس هو هو . وقد آثرنا قراءة ق مع تعديل فيها ليستقيم المعنى : لا ياسه هو .

اليونانيين ؛ فإنهم كانوا لا يقولون في الصندوق إنه خشب بل خشبي ، إذ كان الخشب هو الصندوق بالقوية القرية ؛ وأما الموضوع البعيد فلم يكونوا يشكون منه اسم الشيء ، فكأنوا ^٢ لا يقولون في الصندوق إنه أرضي ولا مائي ؛ لكن تفهم ^٣ الموضوع القربي بهذا النحو من التعليم ساقط في زماننا ؛ إذ كانت هذه الدلالة لا توجد في لغتنا وإنما يظهر ذلك في اللسان العربي في الأعراض والفصول ؛ فإنهم ^٤ لا يقولون إن بعض ^٠ الحيوان هو نطق ، ويقولون إنه ناطق ^٥ . ومن هنا ^٦ يظهر أن الصورة غير الموضوع ؛ وكذلك لا يقولون الجسم بياض ويقولون أبيض ؛ وأما الأجناس فقد يحملونها على الأنواع مدلولا ^٨ عليها بالأسماء التي هي مثل أول ، فيقولون : الصندوق خشب ، والإنسان حيوان .

١٧ – وإذا كان هذا هكذا ^٩ ، ولاح أن الأشياء الجزئية مؤلفة مما بالقوية وما بالفعل ^{١٠} ، وكانت القوى ^{١١} لأكثر الأشياء أكثر من قوّة واحدة ، فمن بين أن لها أكثر من موضوع واحد ؛ ولما كانت الموضوعات إنما توجد من جهة ما هي بالفعل ، ففي الشيء أيضا ^{١٢} أكثر من فعل واحد ؛ لكن لما كان لا يمكن أن يمر الأمر في الطرفين إلى غير نهاية . على ما يظهر بعد ، وعلى ما قد لاح ^{١٣} في العلم الطبيعي . فمن بين أن الموضوع الأخير هو الموجود بالقوية المختصة ، وأنه السبب في أن تستفيد ^{١٤}سائر الموضوعات القوّة ^{١٥} ، إذ كان هذا شأن الأشياء التي تقال بتقديم وتغيير مع الشيء الذي تنسب إليه ^{١٦} . وكذلك ^{١٧} الفعل الأخير ^{١٨}

(١) ف : ناقصة من م .

(٢) ف : لفهم .

(٣) ق : وإنهم .

(٤) بعض : فاصلة من ت ، ج .

(٥) م ، ق ، ح : ويقولون ناطق . ت : ويقولون إنه ناطق .

(٦) ت ، م : ومن هنا .

(٧) ق : وإذا كان هكذا .

(٨) م : مدلوله .

(٩) ت : وما بالفعل .

(١٠) أيها : ساقطة من ق .

(١١) ق . القوة .

(١٢) م ، ق : وما قد لاح .

(١٣) ق : بالقوية .

(١٤) ت : تسب إليه . ح : ينبع إليه .

(١٥) ت ، ح : الآخر .

(١٦) ت : وكذا .

في موجود موجود ^١ هو السبب في أن يوجد فيه أكثر من فعل واحد . ولذلك ما كان بين هذين الطرفين لم نقل فيه إنه ^٢ قوّة محضة ولا فعل محض .

١٨ — ومثال ذلك أن المادة الأولى هي السبب الأقصى في أن توجد سائر موضوعات الإنسان قوية عليه ، كالقوّة التي ^٣ في الاستطعات ثم في البر . ثم في الدم ، ثم في اللحم ، ثم في ^٤ جزء جزء من أجزاء النفس ، وكذلك الفعل الأخير ^٥ في موجود موجود هو السبب في أن توجد ^٦ فيه سائر الأشياء الموجودة فيه بالفعل . مثلاً ذلك النطق ؛ فإنه أحد الأسباب في وجود الحيوانية . إذ كانت الحيوانية لان يوجد مطلقاً بل إنما توجد حيوانية ما ، وكذلك الحيوانية أحد أسباب المفتشي ، إذ كان لا يوجد الجسم المفتشي مطلقاً ، وإنما يوجد مفتشياً ما ؛ وبالجملة في يوجد لكل ^٧ فعلين من أحدهما إلى الآخر ^٨ من هذه نسبة الصورة ^٩ البسيطة إلى الحيوان الأولى ^٩ ، وكما أن الحيوان الأولى ^{١٠} لان يوجد إلا بالصورة — لأنها لو وجدت بغير صورة لكان ما لا يوجد موجوداً — كذلك كل ^{١١} واحد من أي فعليين وجدت بينهما هذه النسبة حاله هذه الحال .

١٩ — ومن هنا يظهر أن القوّة لاحقة ^{١٢} ناهيولي ^{١٣} وظل ^{١٤} لها . وإن كانت تفال ^{١٤} بتقديم وتأخير . وكذلك يظهر أن الفعل لاحق من لواحق الصورة وظل لازم لها . وإن كان يقال بتقديم وتأخير . ومن تبين أن هاتان صوراً موجودة فعلاً محضاً دون أن يشوبها قوّة أصلًا ، فمن بيني أنها السبب ^{١٥} في وجود هذه المشوّب فعلها ^{١٦} قوّة أي قوّة كانت ، أعني قوّة التغيير ^{١٧} في الجوهر أو في سائر التفاير . وذلك يلزم

(١) «موجود» الثانية زائدة في ق ، ح .

(٢) ت ، ح تضييف : عليه .

(٤) ق : ناقصة من ق .

(٥) ت ، ح : الآخر .

(٦) ت ، ح : يوجد .

(٨) ق : الصورة .

(٧) أحدهما إلى الآخر : ناقصة من ق .

(٩) ق : الميول ، ت ، م ، ح : الميول الأولى .

(١٠) ت ، م ، ح : الميول الأولى .

(١٢) ت ، ح : حاله .

(١٤) ت ، م : وإن كان يفال .

(١٦) ت ، ح : ليست .

(١٧) ق : التغير . ت ، ح : التغير .

من جهة أن الفعل في هذه الأشياء موجود بحال ما وهناك مطلقاً؛ والشيء الذي يوجد في جنس ما مطلقاً هو السبب في وجود ما يوجد فيه بحال ما ، كما قلنا غير ما مرّة ؛ مثال ذلك أن النار وهي ^١ التي يقال عليها حارة بإطلاق ^٢ . هي ^٣ السبب في وجود الحرارة في موجود ^٤ موجود .

وهذه المقدمة كثيرة ما تستعمل في هذا العلم . وهي مبدأ عظيم من مبادئه البينة ينفعها ، فينبغي أن نرتأس في تصوره حتى يقع به اليقين . ولذلك ما صادر ^٥ عايه أرسطو ، أعني وضعه وضاعف في المقالة الأولى من كتابه في هذا العلم .

٢٠ - وإذا قد تبين ما هي التوأة والفعل . ومنى يكون كل واحد من الأشياء المجزئية بالقوة ، ومنى ^٦ لا يكون ، وتبين كيف نسبة القوى بعضها إلى بعض ونسبة الفعل ، فقد ينبغي أن ننظر في أمرها ^٧ . أى يتقدم على صاحبه . أعني هل تقدم التوأة على الفعل ، أو الفعل على التوأة ^٨ ؟

وقد قلنا فيما سلف إن المتقدم ^٩ يتناول على وجوهه : أحدهما : المتقدم بالزمان ^٩ ، والثاني : المتقدم بالسببية ^{١٠} . وهذه المعتبران من سائر ما يقال عليه المتقدم مما المطلوبان هنا ^{١١} في التوأة والفعل ^{١٢} فنقول : إن جل ^{١٣} القديماء الذين كانوا قبل أرسسطو ، بل كلهم ، كانوا يرون أن التوأة متقدمة على الفعل بالزمان ^{١٤} وبالسببية ؛ وهذا قال قوم بالخلط وبالجزاء التي لاتنتهي . وقوم بالحركة الغير المستظاهرة ، وإنما قادهم إلى ذلك أنهم لم يشعروا من المبادي إلا بالمبادأ الميولاني ؛ وأيضاً فيشهـ

(١) وهي : نافذة من ت . ح . ف تقرأ : هي . (٢) ت ، ح : بإطلاق حارة .

(٣) ق : وهي .

(٤) ق : وجود .

(٥) ت : صدر .

(٦) ت ، ح : نظر من أمرها . م : نظر في أمرها . ق : نظر من أمرها .

(٧) ق : التقدم .

(٨) ت : هاهنا .

(٩) ق : بالسبب .

(١٠) ت ، ق ، ح تضيقان : أولاً .

(١١) ق : بالزمن .

(١٢) ت ، ح : الغير منتظمة .

(١٣) ت ، ح : الغير منتظمة .

أنتهم لما رأوا قوى الأشياء الجزرية تقدم علىها بهذين المعنين ، أعني بالزمان^١ وبالسببية ، حكموا بذلك على أجزاء العالم حكماً كلياً.

٢١ - وهو مما يبين^٢ إذا^٣ توصل الأمر فيما^٤ حق التأمل ، ونظر فيما من حيث دما طبائع أن الفعل متقدم بهذين المعنين على القوّة ، وذلك أنه قد تبين في العلم الطبيعي أن كل متغير فله متغير^٥ ، وذلك في أصناف التغيرات الأربع : فإن القوّة يظهر من أمرها أنها ليس فيها كفاية أن تخرج إلى الفعل بذاتها . أما التغيرات^٦ الثلاث ، أعني التي في الجوهر والكلم والكيف ، فالأمر فيها بين^٧ ، إذ كان المحرّك فيها والفاعل من خارج . وأما التغير^٨ الذي في المكان ففي أمره تغيير^٩ ، وقد لاح الأمر في ذلك في السابعة والثامنة من «السماع الطبيعي»^{١٠} ، فهذا أحد ما يظهر من أمره^{١١} أن الفعل متقدم على القوّة بالسببية وبالزمان^{١٢} . وقد يظهر أيضاً من أمر القوى الجزرية أن القوّة^{١٣} وإن كانت متقدمة على الفعل بالزمان فهي متاخرة بالسببية ، وذلك أن الفعل هو كمال القوّة . والذى من أجله وجدت^{١٤} القوّة ، وهو السبب^{١٥} الغائى لها ، فإنه ليس يمكن أن تمر الكحالات إلى غير نهاية . وستبين هذا^{١٦} فيما بعد .

٢٢ - وإذا كان كذلك ، فالفعل متقدم على القوّة من جهة أنه سبب ذاتي وغائي^{١٧} ، والسبب الغائي هو سبب الأسباب : إذ كانت تلك إنما توجد من أجله . وهذا التقدم هو الذي ينبغي أن يعتبر^{١٨} : فإن التقدم الزمانى سواء كان بالقوّة أو بالفعل هو موجود للمتقدم عليه بالعرض ، أعني أن تكون أسباب الشئ متقدمة

(١) ق : وبالزمان .

(٢) م : إذا .

(٣) ت : فيها .

(٤) ق : التغيرات . ت : التغيرات .

(٥) ت : التغير .

(٦) ق . م : السمع .

(٧) م : وبالزمان . ت : والزمان . ق : والزمن .

(٨) ق : القوى .

(٩) وجدت : ناقصة من م .

(١٠) ت : التفاعل .

(١١) ت : ذلك .

(١٢) م : وغاء .

(١٣) ت : ذلك .

على الشيء بالزمان ^١ عارض "عرض للأشياء الجذرية المكونة الفاسدة"؛ وذلك أنه لو كان ذلك للأسباب الفاعلة بالذات لما كان يوجد لها سبب أزلي أصلاً؛ وإذا لم يوجد الأزلي لم يوجد الكائن الفاسد ضرورة^٢؛ على ما تبين في العلم الطبيعي

^{٢٣} - وأيضاً فإنه من البين أن الأسباب إنما تعطى بالذات وأولاً^٣ ذات المسبب^٤. وأما^٥ هل يلزم فيها أن تقدم^٦ بالزمان المسبب فليس ذلك ظاهراً فيها^٧؛ كما يرى ذلك كثير من المتكلمين. بل يلزم عن وضع ذلك هذه الحالات التي ذكرنا. أعني أن لا يوجد لها شيئاً، حادث فضلاً عن أزلي. وذلك أنا^٨ متي فرضنا الأمر على هذا، أمكن في الأسباب أن تمر^٩ إلى غير نهاية، فلا يوجد لها سبب أول. وإذا لم يوجد الأول لم يوجد الآخر^{١٠}. فتى فرضنا إذن^{١١} أن أسباب جملة العالم متقدمة عليه^{١٢} - بالزمان ^{١٣} - كتقدم^{١٤} أسباب أجزاء العالم الكائنة الفاسدة عليها؛ لزم ضرورة أن يكون هذا العالم جزءاً^{١٥} من عالم آخر، ومن الأمر^{١٦} إلى غير نهاية؛ أو نضع أن هذا العالم إنما هو فاسد بالجزء لا بالكل^{١٧}؛ ولذلك يلزم^{١٨} من يضع هذا الوضع هذه الحالات وحالات أخرى غيرها كثيرة. وهذا كله إنما لزمه من جهة اشتراطهم في الفاعل أن يكون متقدماً بالزمان^{١٩} ولا بدّ؛ ولذلك إذا سئلوا كيف يكون تقدم فاعل الزمان^{٢٠} على الزمان^{١٩} ثابتت^{٢٠} رعوسمهم،

(١) ق : بالزمن.

(٢) ت ، ح : السبب.

(٣) ق : ظاهر.

(٤) ق : يتقدم.

(٥) ق : آن.

(٦) ق : الآخر.

(٧) ق : عليها.

(٨) ق : مات.

(٩) ق : ساقطة من ق.

(١٠) ق : بالزمن.

(١١) ق : لتقدم.

(١٢) ق : ميلزم.

(١٣) ق : ومن الأمر.

(١٤) ق : بالزمن.

(١٥) ق : البرمن.

(١٦) ق : البرمن.

(١٧) م : ثابتت. ق : ثابتت. ت : ثابتت. ح ثابتت : وقد أخذنا بقرابة ح وفان دن برج .

لأنهم إن قالوا بغير زمان فقد أثروا بوجود فاعل ليس ينتمي مفعوله بالزمان^١ ، وإن قالوا بزمان^٢ عاد السؤال عليهم في ذلك الزمان^٣ ، أو يقولون إن الزمان^٤ قائم بذاته وغير معلول ؛ وهذا^٥ مما لا يقولون به ؛ وهذا كله أليق بالجزء الثالث من هذا العلم .

٤٤ - فلنرجع إلى حيث كنا فنقول : إنه قد يظهر أيضاً أن القوّة غير متقدمة^٦ بالزمان على الفعل ، من جهة أن القوّة لا يمكن فيها أن تتعارى عن الفعل ، على ما تبين من أمر المادة الأولى ، وأيضاً في كثير من الأشياء إنما توجد القوّة فيها على أشياء^٧ آخر من جهة ما فيها فعل ما من ذلك الذي هي قوية عليه^٨ ؛ مثال ذلك : المتعلم الذي هو عالم بالقوّة ، فإنه إنما يصير إلى المرتبة الأخيرة من العلم من جهة ما عندـه علم ما ، وإلا لزم شك « مانـن »^٩ المذكور في الأول^{١٠} من « أنا لوطـيق^{١١} الأخيرة »^{١٢} [من أنا جعلنا الفعل متقدماً على القوّة بالزمن]^{١٣} . وأيضاً إن كانت الأشياء الأبديـة وهي التي ليس يشوبها قوّة أصلـاً . متقدمة على الأشياء الفاسدة ، وهـى التي تحـالـطـها القوّة ، فـنـبـتـيـنـ أـنـ الفـعـلـ أـقـدـمـ مـنـ القـوـةـ . فـأـمـاـ أـنـ الـأـمـورـ الـأـزـلـيـةـ لـيـسـ تـشـوـبـهاـ القـوـةـ المـطـلـقـةـ ، أـعـنـىـ التـكـونـ فـنـذـلـكـ قـدـ تـبـتـيـنـ فـيـ «ـ السـمـاءـ وـ الـعـالـمـ»ـ . وـكـذـلـكـ القـوـةـ عـلـىـ التـغـدىـ وـالـنـوـ وـعـلـىـ الـاسـتـحـالـةـ^{١٤} الـاقـعـالـيـةـ . وـأـمـالـقـوـةـ فـيـ الـمـكـانـ وـالـاسـتـحـالـةـ^{١٥}

(١) لأنهم إن قالوا بغير زمان . . . مفعوله بالزمان : حالة ناقصة من ت.

(٢) ت : زمان .

(٣) ت : الزمان .

(٤) ت : وهو .

(٥) ت : القوى متقدمة .

(٦) م ، ق : القوّة فيها على أشياء آخر . ت : القوّة فيها متقدمة على أشياء آخر .

(٧) ق : هو قوته عليها .

(٨) ق : لما بيـنـ تـهـ مـافـ بـحـ : مـافـ . وـقـدـ أـخـذـنـاـ بـقـرـاءـةـ الـأـسـتـاذـ فـانـ دـنـ بـرـجـ ، فـأـلـبـيـنـ : «ـ مـانـنـ »ـ .

(٩) ق ، ح : الأول .

(١٠) ت : الانـلوـطـيقـ .

(١١) انـلوـطـيقـ الـأـخـيـرـةـ : ناقصة من ق .

(١٢) ما بين قوسين ناقص من ت ، ح . ولم تأخذ بقراءة الأستاذ فان دن برج : من أنا جعلنا الفعل

متقدماً على القول بالبرهان .

(١٣) ق : والاستـحـالـةـ .

(١٤) ت ، ح : بالاستـحـالـةـ .

الوضعية فلم يت彬َّن بعد امتناعها^١ : بل تبين وجوبها ولكن على حالٍ ؛ فتبيَّن هنالك من أمر القوَّة في المكان أن هنالك فعلًا متقدماً عليها ليس فيه قوَّة من القوى أصلًا.
 ٢٥ — فهذا هو القول في هذه الأشياء بالبيانات الخاصة ، فإنَّ كثيراً من مطلوبات هذا العلم ، بل جلها^٢ تبيَّن إذا صودر^٣ عليها مما تبيَّن^٤ في العلم الطبيعي ، وتتحلَّ الشكوك الواقعة فيها هاهنا .

وقد يتكنَّ أن تبيَّن هذا هنا^٥ بياناً عاماً^٦ فتقول : إنَّ كلَّ ما يوجد بالقوَّة شيئاً ما ، أعني محركاً أو متحرِّكاً ، فقد^٧ يمكن فيه أن يوجد وأن لا يوجد^٨ إذ كانت طبيعة الإمكان والقوَّة هاهنا من شأنها ذلك^٩ ؛ ونقول في الشيء ، إنه ضروري إذا^{١٠} لم يزل ولا يزال ، ولم يمكن^{١١} فيه أصلًا إلا يوجد^{١٢} ولا كان^{١٣} فيه قوَّة على ذلك ، وذلك أنه ليس يرى أحدُ أن في المثلث قوَّة على أن تكون زواياه متساوية^{١٤} لأربع قوائم^{١٥} . وإذا كان ذلك كذلك فالطبيعتان مختلفتان غاية الاختلاف^{١٦} ؛ ومن قال : إنَّ الضروري ممكِّن ، فقد قال بتغيير المفاهيم ، ولزمه ذلك^{١٧} في رأيه هذا ، أعني ألا يكون^{١٨} ضرورياً .

٢٦ — فإذا كان هذا كله كما قلنا^{١٩} فالفعل ضرورة قبل القوَّة بجميع وجوهه القليل^{٢٠} .

(١) ت ، ح : امتناعه .

(٢) بل جلها : ناقصة من ق .

(٣) ق ، م : صور . ت ، ح : صودر . وقد أخذنا بقراءة ت ، ح ، وهي متفقة مع قراءة فان دن برج .

(٤) ق ، م : ماتبيَّن . ت ، ح : ماتبيَّن . (٥) هنا : ناقصة من ق .

(٦) ت ، م ، ح : ببيان عام .

(٧) ذلك : ناقصة من ت ، ح .

(٨) ق : وأن لا يوجد .

(٩) ق : يكُن .

(١٠) ق : أو .

(١٢) ت : ولا يوجد . ق ، م : أن لا يوجد .

(١١) م : فيها .

(١٣) ق : وإن كان . م ، ت : ولا كان .

(١٤) ت ، ق : متساوية .

(١٥) غاية الاختلاف : ناقصة من م .

(١٦) م ، ح : زوايا متساوية .

(١٧) ق ، ح : أن لا يكون .

(١٨) ذلك : ناقصة من ت .

(١٩) ق : التبليغ .

(٢٠) ت : قلنا .

للعالم ^١ بعد أن لم يفعل ^٢ ؛ فإنه ^٣ يلزمهم ضرورة أن يكون فاعلاً بالقوّة قبل أن يفعل ، وكلّ ما هو بالقوّة فإنما يصيّر إلى الفعل بمحركه ، وبالحملة بفاعل ^٤ هو أقدم منه ؛ إذ كان ^٥ خروج القوّة إلى الفعل تغيراً ^٦ ، وكلّ تغير ^٧ فعن ^٨ مغير . وهذا كله ظاهر إذا ^٩ تحفظ بالأصول الطبيعية .

^{٢٧} - فإذا قد تبين أن الفعل أقدم من القوّة بالسبيبة ، فلتنتظر أيهما ^{١٠} أقدم بالفضل ^{١١} . والجودة ؛ فنقول : إن الرداءة إنما توجد ضرورة في العدم أو في أحد الأضداد التي يعرض له عدم صدّه ^{١٢} ، مثل السقم الذي هو ^{١٣} وإن كان وجوداً ما فإنه كان شرّاً من جهة ما هو عدم الصحة ؛ ولما كانت القوّة إنما هي على المتنابلين معاً كانت ، من حيث هي قوّة ، غير موجودة خيراً عوضاً بـ مشوبة ؛ وأيضاً فإن القوّة إنما يقال فيها إنها خير أو شرّ بالإضافة إلى الفعل . فال فعل ضرورة ^{١٤} أشرف من القوّة . ولما كان العدم ، الذي هو الشرّ ، سببه ^{١٤} القوّة ، فالأشياء التي ليس فيها قوّة ليس فيها شرّ البتة ، إذ ليس لها عدم ولا ضدّ .

وهذه الأشياء هي التي ^{١٥} ان الخبر فيها الذي هو الصدق دائماً على كل حال ، أعني أن الصادق فيها ليس يستحيل في وقت ما كاذباً . على ما من شأنه أن يعرض ^{١٦} في الأمور التي توجد تارة قوّة وتارة فعلاً .

لكن قد يعرض في هذا ^{١٧} تغيير ^{١٨} ، وذلك أنه إن كان الصادق دائماً إنما

(١) ت ، ح : فعل تعلم . ق : فاعلاً .

(٢) ق ، فإنـ .

(٣) ق : الفاعل .

(٤) ت : إذا كان .

(٥) ق ، م : تغير . ت : تغير .

(٦) ت ، ح : تغير .

(٧) م : إذا .

(٨) ق : أيها .

(٩) ق ، م : بالفعل . ح : بالفضل . وقد أخذنا بـ نصيحة الأستاذ قان دن برج وقراءة ح .

(١٠) ق ، هذه .

(١١) هو : ناتجة من ت ، ح .

(١٢) ق : أكثر شيئاً بالقوّة . م ، ت ، ح : الشر سبب القوّة . وقد آثرنا فرقة م ، ت ، ح .

(١٣) ق ، ح : هي الأشياء التي .

(١٤) ت : في ذلك .

(١٥) ق ، م : الخبر . ح : تغير . وقد أخذنا بـ قراءة قان دن برج المتفقة مع ح .

يلُّى في الأشياء الموجودة فعلاً دائماً . ١ فإذاً لا برهان في الأشياء الموجودة تارة فعلاً وتارة قوَّةً . فإذاً لم يكن ٢ في هذه برهان فلا سبِيل لنا أيضاً إلى علم الأشياء ٣ الموجودة فعلاً دائماً . إذ كانت المعرفة الضرورية إنما تحصل بالذات عن أمور ضرورية . ونحن إنما نترقِّ إلى معرفة تلك من هذه .

٢٨ - فنقول : إن القول الصادق إنما يكون ضرورةً موجباً أو سالباً ، والإيجاب ليس شيئاً أكثر من تركيب بعض الأشياء مع بعض ٤ ، والسلب ليس شيئاً أكثر من انفصالها . فإن كان ها هنا أشياء ليس يمكن فيها أن تركب فالسلب فيها صادق أبداً . وكذلك إن كان ها هنا أشياء مركبة دائماً ، أعني أنها لا يمكن أن توجد بغير ذلك التركيب . فالإيجاب فيها ٥ دائماً ضرورةً ؛ وإن كان ها هنا أشياء يمكن فيها الأمور جميعاً . أعني أن تركب حيناً ٦ وتفصل حيناً ، وهذه ليس الصدق فيها دائماً . وهو بيَّن أن هذين العصفين موجودان بهذه الحال .

أما ٧ الأشياء التي تركب حيناً وتفصل حيناً فهي ٨ الأشياء الجزئية ؛ وذلك أن هذا المثلث المشار إليه قد يتركب ٩ فتوجد فيه الروابط المعاَدلة لقائتين ، وقد تفصل فيعود الصادق ١٠ كاذباً من ذاته ؛ ولذلك ما قبل إن مقابل الصادق منها في حين صدقه كاذب ١١ ممكناً .

وأما الأشياء التي تركبها دائماً وانفصلاها دائماً ، فهي ١٢ الأمور الكليات من حيث ينبع بعضها إلى بعض . فإن من هذه الجهة تلَّى ١٣ الضرورة للأشياء المتغيرة :

(١) دائماً : ناقصة من ثـ حـ .

(٢) ثـ : فإذاً يمكن . مـ حـ : وإذاً يمكن . قـ : وإذاً يوجد .

(٣) قـ ، حـ : علم وجود الأشياء . (٤) قـ : من بعض .

(٥) قـ : فيه . (٦) مـ ، قـ ، حـ : تركب .

(٧) ثـ : وأنا . (٨) تـ : تركب .

(٩) ثـ : هي . (١٠) قـ : يركب . حـ : تركب .

(١١) ثـ : وقد ينفصل ويعود الصادق فيها . قـ ، حـ : وقد تفصل فيعود الصادق فيها . مـ : وقد ينفصل فيعود الصادق فيها .

(١٢) تـ ، حـ : كاذباً .

(١٣) قـ : فـ . مـ ، بـ : فـ .

(١٤) تـ : يلْيـ .

مثال ١ ذلك أن الرواية ٢ المعادلة لائمتين بما هي معادلة لائمتين إنما تلقى أبداً مركبة في المثلث ، والمثلث ضرورةٌ في الشكل . وكذلك ٣ النطق إنما يلقى ضرورة في ٤ الإنسانية ، والإنسانية في الحيوانية ٥ . والحيوانية في التندى . والتندى في الجسم .

وأما الرواية المعادلة لثلاث فوأتم فتلقى أبداً منفصلة عن المثلث ، وكذلك النطق يلقي ٦ أبداً منفصلاً عن الحمار والقرس . وإنما ذلك ليس في هذه كذب إلا ٧ من جهة الغلط ؛ وهو أن يعتقد فيها هو مركب أنه منفصل . أو فيها هو منفصل أنه مركب . فالفعل ٨ في هذه والنداوم إنما هو من حيث هي مغلوطة . لأن من حيث هي موجودة ، وإلا كانت الكلبات مغلوطة . وهذا هو الذي لم يتميز لكتابين بالصور ؛ بل إن نسبة ٩ إليها هنا الوجود خارج الذهن ١٠ فينبع من جهة ما فيها قوّة على ذلك ؛ فإنه لو لم يكن فيها استعداد لذلك لكان ما يعقل من ذلك باطلاً ، وهذا ما كان الصدق يقال على الأشياء الموجودة خارج الذهن فعلاً دائماً ، وهو على هذه بتقديم وتأخير ؛ وكون تلك صادقة هو السبب في أن وجدت هذه صادقة على ما من شأن الأمور التي تعال بتقديم وتأخير . ومن هذه الجهة انتهى الشر ١١ ، الذي هو الكذب ، عن الأشياء الغير المحسوسة ١٢ ، واستفادت الخير ، الذي هو الصدق دائماً ١٣ .

٢٩ - وإذا قد قلنا ١٤ في القراءة والفعل وفي لواحقهما ، فلننقل في الواحد والكثير ١٥ وفي لواحقهما ١٦ ، فنقول : إن الواحد يقال على الأسماء التي تقام

(١) ت : ومتار .

(٢) ق : ولذلك .

(٣) ف : هي .

(٤) الإنسانية والإنسانية في الحيوانية : كلمات ساقطة من ق ، ت ، ح .

(٥) يلقي : ناقصة من ق .

(٦) إلا : ناقصة من ت ، ح .

(٧) ف : ينس .

(٨) م : والفعل .

(٩) ت ، ح : خارجاً عن الذهن .

(١٠) ق : الأشياء المحسوسة . م : الأشياء الغير المحسوسة . ت ، ح : الأشياء الغير محسوسة الأبدية .

(١١) داعماً : ناقصة من ق .

(١٢) ق : فإذا قد قلنا .

(١٣) ت : ولو لواحقهما .

(١٤) م ، ح : الكثرة .

٧ - تلخيص ما بعد الطبيعة

ذكرها ، وهي بالجملة ترجع إلى معندين : أحدهما الواحد بالعدد ، والثاني الواحد بالمعنى الكلى .

٣٠ — والواحد بالمعنى الكلى . ينقسم كما قبل ١ إلى الواحد بالشرع ، والواحد بالجنس . وسائل ما عدنا ٢ قبل . وكذلك الواحد بالعدد يقال على المتصل أو لام ثانيا . وعلى انتشيه على المترجم ثم على المركب ٣ ، ثم على المرتبط . وقد يقال الواحد بالعدد على الشخص المشار إليه الذى لا ينقسم بما هو شخص نوع مثلا ، مثل زيد وغيره ٤ ؛ وهذا آخرى ٥ ماقيل عليه واحد بالعدد . وبالجملة فإنما يقال الواحد ٦ بالعدد على كل ما انحاز بذاته وانفرد عن غيره . إما بالجنس ٧ ، وإما بالوهم ٨ ، وإنما بذاته . وأشهر الانحيازات ٩ هي الانحيازات الحسية ؛ ومن هذه انحيازات ١١ الأشياء بأماكنها ثم بأعيانها ١٢ ، والانحيازات الوهمية منصورة ١٣ . وبينما تقدر الأطوال ١٤ . وبالجملة الكل المتصل . وأما انحيازات الأشخاص بنوائهما فبعيد عن الشهرة ؛ وأبعد من ذلك انحيازات الأشياء بما هي المعقوله ١٥ .

(١) ت ، ق ، ح : كما قيل ينقسم . (٢) م ، ت ، ح : ما عدد .

(٣) ت ، ح : المتركتز .

(٤) ت ، ح ، نقيف هنا : وقد يقال على ما لا ينقسم لا بالكلية ولا بالسوم وهذا هو الواحد الذى هو بدأ الآحاد . وقد يقال على ما لا ينقسم بالكلمة والمد . وهذا هو الانقسام الذى يخص المركبات .

(٥) ت : أحد . (٦) ت ، ح : الواحد .

(٧) ق : واحد . (٨) ق : بالجنس .

(٩) م : بالوهم . (١٠) م : انحياز .

(١١) ق : الانحيازات .

(١٢) ت ، م ، ح : بأعيانها . ق : بغيرها . وقد اقترح الأستاذ فان دن بر ج : بنيانها . ونحن نقترح : بأعيانها . (١٣) م ، ت ، ح : مشهورة .

(١٤) ت : تقدر الأطوال . م ، ح : تقدر الأطوان . ق : يقدر الأطوال .

(١٥) م : ح : تضيف حاشية طريقة مضطربة : وهو الذى يقال عليه اسم الوحدة بالصورة . وقد يقال الواحد بمعنى حقيق بسيط . وهو الذى لا ينقسم في جنس جنس ، مثل اللون الأبيض في الألوان والبعد الطبيعى في الأطان والحرف المصوت وغير المصوت في الألفاظ . ومثل الواحد فى الكلية ، وهو الذى لا ينقسم فيها ، وكل واحد من هذه الأجناس ، وكما أن فيها واحد أولا كذلك فيه أيضا عدد ، والمدد الذى فى الكلية هو الذى ينطر فى صاحب العالى .

٣١ - لكن إذا تأمل الأمر حق التأمل ، ظهرت هذه القسمة بالمعنى التي يقال عليها الواحد؛ ومن هنا يلوح أن الواحد يقال على المقولات العشر^٢، وأنه مرادف لاسم الوجود ، وإنما يختلفان في الجهة فقط؛ وذلك أنه من أخذت الماهية من جهة ما هي غير منقسمة كانت واحدة، وإذا أخذت من جهة ماهي ماهية فقط سميت ذاتاً و مجردًا.

٣٢ - وإذا قلنا هذا كله كما قلنا ، فليت شعرى ما هو الواحد الذي هو مبدأ العدد ، وأى وجود وجوده؟ فإنه إذا تبين لنا ما هو ، تبيّن لنا ماهية العدد ، إذ كان العدد إنما يمهد بتكريره ، فنقول^٣ :

إن الواحد في العدد^٤ : هو الشيء المشار إليه في النون الغير منقسم^٥ فيه إلى كمية ولا كافية ولا وضع . وإنما زدنا في الحد^٦ : «ولا وضع» لأن النقطة غير منقسمة في الكمية والكمية لكنها ذات وضع ، وهذا هو مبدأ العدد وليس بعده . ومن قبيل هذا الواحد^٦ الذي هو في الكمية^٧ قيل في سائر ما يقال عليه اسم الواحد إنه واحد^٨ ، كما أن من قبيل الكثرة العددية قيلت^٩ الكثرة على سائر الأشياء الكثيرة .

وأما أن الواحد ، الذي هو مبدأ العدد ، مما^{١٠} هو في موضوع ، فبین^{١١} ؟ ولذلك قيل في حد^{١٢} الوحدة إنها التي يقال بها في الأشياء إنها واحد^{١٣} . وأما أن التعاليم^{١٤} يجرد^{١٥} هذا المعنى من الموضوع الشخصي^{١٦} وينظر فيه على حد^{١٧} ،

(١) هذه العبارة كلها ساقطة من م ، ت ، ح .

(٢) م ، ت ، ح تضييف: وكذلك العدد ، وليس الواحد الذي هو مبدأ الكمية المنفصلة هو الواحد المقول بتقديم وتأخير على جميع الأجناس ولا العدد الذي في الكمية هو العدد الموجود في جنس جنس على ما يظهر بعد ، وحد الواحد المطلق هو أن يقال فيه أنه مكيال العدد ، وإنما غير منقسم بنحو من أنحاء الانقسامات . والواحد المدعى هو المشار إليه في الذهن الغير منقسم فيه إلى كمية .

(٣) الجملة كلها ساقطة من ت ، ح . (٤) ت ، ح : الواحد العددى .

(٥) ق ، م : غير منقسم .

(٦) ت : ومن قبل تقدير هذا الواحد . م ، ح : ومن قبل تعيين هذا الواحد .

(٧) ت ، ح تضييف هنا : العدد كان التقدير لواحد واحد من سائر الأجناس لعدد ذلك الجنس .

(٨) وقيل في سائر أنه واحد : جملة ساقطة من ت .

(٩) ق : قيل . م : قيلت . (١٠) تا : ساقطة من ت ، ح .

(١١) ما بين حاسرين ساقط من ت ، ح . (١٢) ق : التعاليم تجوز .

(١٣) الشخصي : ساقطة من ق . (١٤) ق : على حدته .

كما يجرد الخط ، والسطح ، والجسم ؛ فذلك أيضاً أمر بين ١ بنفسه .
 ٣٣ – وهذا هو الفرق بين نظر صاحب هذا العلم فيه ، ونظر التعاليمي :
 ذلك أن صاحب هذا العلم ينظر فيه من حيث هو جوهر ، والتعاليمي إنما ينظر فيه من
 حيث هو واحد في الكل فقط بغير داع عن الموضوع ٢ ؛ كما أن صاحب العلم الطبيعي
 ينظر في الخط والسطح من حيث هما [نهاية] جسم طبيعي ، والتعاليمي ينظر فيما من
 حيث هما ٣ خط وسطح فقط . وإذا كان ذلك كذلك . فالواحد والكثرة مما ينظر
 فيما صاحب هذا العلم وصاحب التعاليم ، إلا أن نظرهما في ذلك يجتهدان مختلفتين على
 جهة ما تنظر ٤ الصنائع المختلفة في الموضوع الواحد ٥ .

٣٤ – ولما كان الواحد بالعدد إذا أخذ بما هو واحد لم تظهر حاجته إلى
 الموضوع ، وكان داخلاً تحت مقوله الكل ٦ من هذه الجهة ٦ فقط . [وذلك هو أخذ ٧
 معنى الشيء المشار إليه ٨ بغير داع من الانقسام في الكمية والكيفية والوضع ٩] كان مبدأ
 للكثرة العددية ، وكانت الكثرة العددية ١٠ أيضاً داخلاً تحت مقوله الكل . وأما إذا
 انقسم ١١ إلى الأشياء التي يقال فيها واحد بإطلاق انتظم جميع آحاد المقولات العشر ١٢

(١) م : من بين . ق : بين .

(٢) ق : ذلك أن صاحب هذا العلم ينظر فيه من حيث هو واحد في الكل غير ١٣ عن الموضوع . ث :
 ذلك أن صاحب هذا العلم ينظر فيه من حيث هو واحد في الكل مجرد عن الموضوع ، أو واحد جوهر ،
 والتعاليمي إنما ينظر فيه من حيث هو واحد كم ، أو واحد جوهر ، والتعاليمي إنما ينظر فيه من حيث هو واحد في الكل فقط
 بمقدار الموضوع . وقد آثرنا قرامة في بعد أن رتبنا النص وأكلناه كما أبنته هنا .

(٣) ما بين حاضرتين ساقطة من ق . (٤) ق : ينظر .

(٥) على جهة ما تنظر الصنائع المختلفة في الموضوع الواحد : جملة ساقطة من ث ، ح .

(٦) لم تظهر حاجته . . . من هذه الجهة : جملة ساقطة من ق .

(٧) ق : آخر . م : أحد . وقد اقترح فان دن برج : وذلك الواحد يعني . ونحن نفترض : أحد .

(٨) الشيء المشار إليه : ناقصة من ق . (٩) وذلك هو أحد . . . والوضع : ناقصة من ث ، ح .

(١٠) العددية : ساقطة من ق . (١١) ث ، ح : قسم .

(١٢) ق : يقال فيها بذلك واحد انتظم جميع المقولات العشر .

ون تكون الكثرة أيضا بهذه الجهة من لواحق المقولات العشر ، هذا إذا فرضنا أن الموضع ^١ لا واحد المطلق ^٢ ليس شيئا أكثر من المقولات العشر ، أعني الوحدات ^٣ الموجودة في المقولات العشر . وهي التي عدتنا . كما أن الخلط الذي يتنظر فيه ^٤ التعاليم ليس شيئا أكثر من الخلط الذي يوجد في الأجسام ^٥ . فإنه لا يغلو أن يكون الموضع ^٦ لا واحد المطلق ^٧ . إما ^٨ شيئا مشتركا للمقولات العشر كلها . كما يقول ابن سينا ^٩ ، وإما أن يكون شيئا مفارقأ ^{١٠} . كما كان يرى كثير من القدماء في طبيعة الواحد ^{١١} . وأما هذا القول فستكمل إبطاله فيما بعد ^{١٢} .

٣٥ – وأما ما يقوله ابن سينا من أن الموضع لا واحد هو أمر زائد على جميع المقولات ، وأنه إنما يدل به أبدا ، وعلى كل ^{١٣} حال على عرض مشترك للمقولات كلها ^{١٤} ، فإنه من المسحيل ، لأنه إن كان إنما يدل به أبدا ^{١٥} على أمور خارجة عن ذات الأشياء التي يقال عليها ، فلا تكون هاهنا واحد بالجواهر لابالشخص ولا بالمعنى الكل ^{١٦} ، وكذلك في جميع المقولات ، فيكون الواحد عارضا للمقولات العشر ، على أنه أمر خارج عنها ، مشترك ^{١٧} بحقيقةها ؛ فهذا قول بين السقوط بنفسه ؛ وقد يظهر ذلك مما أقول :

- (١) ت ، ح : ذلك أن الموضع .
 (٢) المطلق : ساقطة من ق .
 (٣) ق : الموجودات .
 (٤) ق : يطره .
 (٥) كما أن الخلط . . . الأجسام : ساقطة من ت . (٦) ت تضييف قبل فإنه : إذا كان ذلك كذلك .
 (٧) الموضع : ساقط من ق .
 (٨) ت ، ح : لا واحد المطلق . ق : لا واحد العدم . م : لا واحد العدد . وقد آثرنا قراءة ت ، ح .
 (٩) ق : وأما . م : أو .
 (١٠) ت ، ح تضييف : وإنما أن يكون مرادقا لاسم الموجود ، أعني يقال بتقديم وتأخير ، لأنه يدل منه على عرض مشترك ، كما يرى ذلك ابن سينا . (١١) ق ، م تضييفان : أنها أمور مفارقة .
 (١٢) ق : فستكمل إبطاله فيما بعد . ت : فستكمل إبطاله أرسطو فيما بعد . م : فستكمل إبطاله أرسطو في الجزء الآخر من هذا العلم . آثرنا قراءة ق .
 (١٣) كل : ساقطة من ق . (١٤) ت . م . ح : عرض موجود في المقولات كلها .
 (١٥) ت ، ح تضييف هنا : وعلى كل حال . (١٦) ت . م . ح : تضييفان : أعني بالصورة .
 (١٧) ت . م . ح : على أنه شيء آخر غيرها مشتركا .

وذلك أن الواحد بالمعنى الكلى إذا أُنزل أنه إنما يدل على عرض مشترك للمقولات العشر ، فلا تخلو دلالته على ذلك العرض الموجود في واحد واحد منها أن تكون دلالة تواظر^٢ أو دلالة الاسم المشكك ، أعني التي تقال^٣ بتقديم وتأخير ؛ أو دلالة اشتراك مخصوص . وهو بين أن الواحد ليس يدل على الأشياء التي يقال عليها دلالة مشتركة ؛ إذ كانت المعانى المشتركة ليس يلفي لها ؛ محمول ذاتي ولا يكون لها حد واحد . ودلالة أيضاً عليها دلالة تواظر^٤ ؛ فإنه مستحبيل أن يكون لفظة الجوهر وللمقولات الأعراض جنس يقال عليها^٥ . بتواظر . إذ كانت في غاية التباين ؛ ولو كان ذلك كذلك كذاك لكان مدركاً شخص ذلك العرض بالحس^٦ . كالمحال في سائر مقولات الأعراض التي لها وجود^٧ . وإذا كان ذلك كذلك كذاك . فلم يبق أن يدل عليها إلا دلالة تقديم وتأخير .

٣٦ – وإذا وضع الأمر هكذا . فليس يدل على شيء^٨ أكثر من ذوات المقولات ، إذ كانت هذه نسبة بعضها إلى بعض . ويلزم أن يوجد في المقولات مقولات آخر [حيث تكون نسبة العرض الذي في الكلم^٩ إلى العرض الذي في الجوهر نسبة الكلم^{١٠} إلى الجوهر] ، ففي المقولات مقولات آخر^{١١} ، وذلك إلى غير نهاية^{١٢} . وذلك محال . وإذا كان ذلك كذلك فلم يبق أن يكون الموضوع للواحد بالعدد شيئاً^{١٣} إلا الواحد الموجود في مفهوم مفهولة .

٣٧ – والذى يشكك^{١٤} في هذا أن يقال^{١٥} : كيف^{١٥} يعتقد في الواحد

(١) ق : في المقولات .

(٢) ق : تواظر^٠ . م : تواطر . ت : بتواظر . ح : تواظر . وقد آثرنا قراءة ح بعد تصحيح رسها .

(٣) ت ، ح : الذي يقال .

(٤) ت ، ح : يلفي فيها .

(٥) ق : ولا دلالة أيضاً ولا له تواظر . م : ولا دلالة أيضاً عليها دلالة تواطر . وقد آثرنا قراءة ت ، ح ، فأثبتناها .

(٦) م تقييد : وإن لم يكن نفس

(٧) شيء : ناقصة من ق .

(٨) ما بين حاصلتين ناقص من ت ، ح .

(٩) ق : غير النهاية .

(١٠) م ، ت ، ح : الواحد المطلق . في هامش م : والمدد . ق : الواحد والمدد . وقد أخذنا بقراءة فإن دن برج ، فأثبتنا : بالمعدل .

(١١) شبيها : ساقطة من ت ، ح .

(١٢) ق : تشكيك .

(١٣) ت ، ح : في ذلك هو أن يقال .

(١٤) م : الكيف .

(١٥) م : الكيف .

بالعدد ^١ أنه في مقوله الكلم ^٢ . ثم يعتقد أنه موجود في كل واحدة ^٣ من المقولات على أنه من المقوله ^٤ نفسها لأمر ^٥ زائد عليها؟ ومن هنا ظن ^٦ ابن سينا أنه واجب أن يكون الموضوع له : عرضاً موجوداً في جميع المقولات : وليس الأمر ^٧ كما ظن ^٨ : فإن الواحد بالعدد طبيعته غير طبيعةسائر الوحدات : وذلك أن الواحد العددى هو معنى الشخص مجردًا عن الكمية والكيفية ^٩ . أعني الذي به الشخص شخص ^{١٠} . لأنه إنما ^{١١} هو شخص بمعنى غير منقسم . فيجرد ^{١٢} الذهن من المواد ^{١٣} . ويأخذه معناها مغارقا ^{١٤} . وذلك أن الواحد بالعدد والوحدة العددية إنما هو شيء ^{١٥} تفعله النفس في أشخاص الموجودات ، ولو لا النفس لم تكن هناك وحدة عددية ولا عدد أصلاً . خلاف الأمر في الخلط والسطح ، وبالجملة الكلم ^{١٦} المتصل : ولذلك كان العدد أشد ^{١٧} تبرءاً ^{١٨} من المادة . وابن سينا ^{١٩} رام ^{٢٠} أن يجعل الأمر في العدد مثل ^{٢١} الأمر في الخلط والسطح أعني أن توجد ^{٢٢} له طبيعة وإن لم توجد ^{٢٣} نفس . فاضطره الأمر إلى أن يجعل في المقولات وحوداً زائداً عليها .

٣٨ — ولكون ^{٢٤} الواحد بالعدد والعدد المركب منه طبيعته ^{٢٥} هذه الطبيعة :

(١) ت ، ق ، م : والعدد . وقد أحستنا بقراءة فان دن برج ، وهي متتفقة مع فراءة ح .

(٢) ق ، م : واحد .

(٣) المقولات .

(٤) الأمر : ناقصة من ق .

(٥) والكيفية : ناقصة من ت ، ح .

(٦) ق ، م : شخصاً .

(٧) ق ، ح : لأنه أيضاً .

(٨) ق : ربما .

(٩) م ، ت ، ح : تبرءاً .

(١٠) م ، ت ، ح تقييف هاشمية : اختلطت عليه طبيعة الواحد الذي هو مبدأ العدد مع الواحد المطلق العام بجميع المقولات . ولذا كان الواحد الذي هو مبدأ العدد عرضاً اعتقد أن الواحد المطلق الم موجود عرض مع أنه .

(١١) ت :رأى .

(١٢) ق : ومثل .

(١٣) ت ، م : يوجد .

(١٤) ق ، م : يوجد .

(١٥) ق : طبيعة .

(١٦) ق : طبيعة .

كمن المنطق الأول^١ بالطبع إنما يانى تعدد^٢ وهو الواحد ؛ وأما سائر مناطقات الأجناس الأخرى فإنها مناطقات بالوضع . ولذلك العد^٣ لها والتقدير إنما يكون بواسطه^٤ العدد . ومن هذه الجهة يتحررون في سائر المنطقات أن تشبه^٥ بالواحد أكثر ذلك . أعني أن تجعل في ذلك الجنس غير منقسمة أو بعض^٦ انقسامها ؛ ولذلك انتق جميع الأئم على تضليل جميع الحركات بالحركة اليومية . إذ كانت هذه الحركة أسرع الحركات . أعني أنهم قدروا سائر الحركات بزمان هذه الحركة^٧ ، ولهذا المعنى^٨ بعينه يتحررون في الصنوح والأذرع أن تكون أصغر ما يمكن . وأما سائر الأشياء التي ياحفها التقدير بما عدا مفولة الكم^٩ ، فإنما ذلك لها بالعرض ومن جهة هذه المقوله كتقدير الثقل والخففه . وأكثر من ذلك تقدير السواد والبياض .

٣٩ - فقد لاح من هذا القول^{١٠} ما هو الواحد الذى هو مبدأ العدد ؛ وأى طبيعة طبيعته ، وأن العدد هو جماعة هذه الأحاداد والكثرة المؤلفة منها . وقد اعترض ابن سينا هذا الخد^{١١} للعدد^{١٢} وقال : كيف تكون الكثرة جنسا للعدد وهي نفس العدد . إذ كانت الكثرة^{١٣} بما هي كثرة ت分成 إلى كثرة كذا وكثرة كذا ، كما أن العدد ينقسم إلى معدودات كذا ومعدودات كذا . أعني إلى أمور محسومة^{١٤} ؟ وهذا^{١٥} وإن كان^{١٦} كما قال فقد يمكن أن يتخيل^{١٧} العدد كأنه نوع من أنواع الأشياء المعدودة^{١٨} . فتكون الكثرة جنسا له ولسائر الأشياء الكثيرة . وهذا

(١) ق : الأولى .

(٢) ق : الفرز .

(٣) م : يشبه .

(٤) ق ، م تضييقان هنا حاتمية : ق : وكذلك سائر الحركات إنما يقدر بزمان هذه الحركة . م ، ح : وكذلك سكون سائر انتحرركات إنما يقدر بزمان هذه الحركة .

(٥) ق : هذه .

(٦) تعدد : ناقصة من ق .

(٧) ت : هذه الكثرة .

(٨) م ، ح تضييف : غلط منه . فإن الكثرة المطلقة الكلية أعم من الكثرة العددية ، كما أن الواحد انفلات أعم من الواحد الذى هو مبدأ العدد . وهذا .

(٩) ت : ولو كان .

(١٠) ت ، ح : يتعل .

(١١) ت : المحدودة .

من فعل النفس غير ممتنع . وإنما الحق ذلك العدد من جهة ما هو فعل للنفس في المعدودات . وأيضاً فقد اعتبر حاد الواحد والعدد من جهة أخرى : وذلك أنه قال : إذا كان الواحد يؤخذ^١ في حد الكثرة التي هي العدد^٢ . وكان الواحد إنما يتصور بعدم الكثرة الموجودة فيه . فكل واحد إنما يؤخذ^٣ في تصور صاحبه ، ومثل هذا فهو مصادرة^٤ في التصور .

والقول عندي في هذا كالقول في حدود^٥ المضادات ، وقد تقدم ذلك من قولنا .

٤٠ - وقد خرجنا عما كنا بسبيله^٦ . فلترجع إلى حيث كنا فنقول : أما إذ قد لاح هنا أن الواحد هنا يدل^٧ به على جميع المقولات . وأنه مرادف للموجود . فمن بين أن النظر فيه لهذا العلم إنما هو من هذه الجهة . ولما وقف القديماء من أمر الواحد على هذا المعنى . أعني أنه مرادف^٨ للموجود . من جهة أن الموضوع لهما واحد . وإنما يختلفان بالجهة . انقسمت آراؤهم في الواحد الأول – الذي هو مبدأ الوجود . والسبب في وجود سائر الموجودات الباقية . وفي تقديرها من حيث هي موجودات – إلى رأيين :

٤١ - أما الأقدمون من الطبيعين . وهم^٩ الذين كانوا يرون تقدم^{١٠} الأمر المحسومة الجزئية على كلية أنها . فلما اعتقدوا هذا الرأي ، ورأوا مع ذلك أنه يجب أن أن يكون في جنس واحد أول هو السبب في وجود نوع نوع من ذلك الجنس^{١١} . والسبب في كون تلك الأنواع الباقة مقدرة معلومة^{١٢} ، إذ كانت^{١٣} تلك الأنواع مما يقال عليها ذلك الجنس بتقاديم وتأخير . كحال في المقولات العشر ، ومثال ذلك أن الحرارة تقال على النار . وعلى الأشياء المنسوبة للنار بتقاديم وتأخير ، والنار هي

(٢) حد الكثرة التي هي : ناقصة من م .

(١) ت ، م ، ح : يوجد .

(٤) فهو مصادرة : ناقصة من ق .

(٢) ق ، م : يوجد .

(٦) ت ، ح : في سبيله .

(٤) ت ، ح : في وجود .

(٨) ق : هم . م : هم .

(٧) ق : للوجود .

(١٠) ق ، م : في ذلك الجنس .

(٩) ق : لقدم .

(١٢) ت ، ح : إذا كانت .

(١١) ت ، ح : مقدرة و معلومة .

يظهر من أمر مقولات الأعراض^١ أن في كلّ جنس منها واحداً هو السبب في وجود سائر الأنواع الموجودة في ذلك الجنس وفي تقديرها . مثال ذلك^٢ في الألوان الأبيض هو السبب في وجود سائر الألوان وفي تقديرها . فإن السواد هو أن يكون عدم البياض^٣ أولى من أن يكون شيئاً بذاته . وكذلك الأسباب والأوئل في الأقوابل هي التي بها تقدر الأقوابل^٤ والبعد والإرخاء^٥ في الألحان . رأى أن من الواجب أن يكون في مقوله الجوهر شيء بهذه الصفة ، إذ كانت الجواهر كثيرة ، أعني أن يكون فيها واحد هو السبب في وجود سائر الجواهر . وليس للجواهر فقط ، بل لسائر الموجودات ، فإن سائر الموجودات إنما هي مقدرة بما هي موجودة بالجوهر ، إذ كان وجودها إنما هو به . على ما تبين في أول هذا العلم .

٤٤ - والواحد الذي بهذه الصفة إن ألقى مفارقاً^٦ للهويون كان آخرى باسم الوحدانية . إذ كان باسم الموجود آخرى . فلذلك ما يعود هذا الطلب بعينه إلى الطلب الذي لم نزل نفحص عنه^٧ من أول الأمر ونقدم^٨ هذه الأشياء رجاء^٩ في الوقوف عليه ، وهو هل هاهنا^{١٠} جوهر مفارق هو مبدأ للجوهر المحسوس أم الجوهر المحسوس مكف بنفسه في الوجود ؟ فإن هذين الظلين هما واحد بالموضوع ، اثنان بالجهمة ، ولذلك مني تبين أحدهما تبين الآخر .

وكذلك متى لاح أن هاهنا جوهر مفارقة أكثر من واحد ، فيلزم^{١١} أن يكون فيها أيضاً واحد هو السبب في وجودها كثيرة ومعدودة . وهذا كله سيظهر في الجزء الثاني من هذا العلم ؛ فإن النظر هنا^{١٢} في هذه الأشياء إنما يجرى مجرى التوطئة لذلك

(١) ق : مقولات الأعراض .

(٢) م ، ت : واحد .

(٣) ق : مثل ذلك .

(٤) ق : الأبيض .

(٥) ق : التي تعد الأقوابل .

(٦) ق : الإرخاء . م ، ت : الإرخاء . وقد انتهى قراءة ح . فثبتناها بعد تصحيحها .

(٧) ق : مفارقاً .

(٨) م ، ق ، ح : لم ينزل يفحص عنه .

(٩) ت ، ق ، ح : وتقديم .

(١٠) ت ، ح : إنما كان رجاء .

(١١) ق : وهل هاهنا .

(١٢) ت ، م ، ح : يجب .

(١٣) ت : النظر هاهنا .

الجزء الذي هو منزلة الغاية لهذا . ولشرفه ظنّ قوم أن العلم الإلهي إنما ينظر في الأشياء المفارقة فقط^١ .

٤٥ - فهذا القول^٢ في الواحد بما هو مرادف للموجود . وكيف ينبغي أن نطلب^٣ فيه نسبة إلى الواحد الأول . ولما كان الواحد يقابل الكثرة فلننظر على كم وجه يقابلها ، فنقول : إن الواحد يقابل الكثرة بأوجه كثيرة : أحدها بالنقسم وغير المنقسم ، وهذا كأنه يشبه التقابل الذي بين الملكة والعدم : وذلك أن الواحد هو عادم للانقسام الموجود في الكثرة .

وأيضا فإن الواحد^٤ يقابل الكثرة بأن^٥ للواحد « الم هو » والكثرة « الغير » و « الخلاف » و « المقابل »^٦ ، إلا أن الذي يقابل من هذه للواحد من جهة ماهو هو ، هي الغيرية ؛ وذلك أن كلَّ شيء باضطرار إما أن يكون هو هو ، وإما أن يكون غيرا ؛ وذلك أيضا بحسب الأصناف التي عدنا أنَّه يقال عليها الم هو والغير ؛ فقد قلنا إنه يقال « هو هو » في الجنس وفي الصورة والشخص إذا كان له اسمان مرادفان^٧ ، أو نسبت دلالة اسمه إلى دلالة حده^٨ . ويقال غير في مقابلة هذه الأنواع . وإن الم هو في النوع إذا كان في الجوهر^٩ قبل له « مماثل » ، وإذا كان في الكثرة قبل له « مساو » ؛ وإذا كان في الكيفية قبل له « شبيه » ؛ وذلك أيضا بحسب الأوجه التي عدنا أنه يقال عليها^{١٠} اسم الشبيه . ولهذا يلزم أن يكون الشيء^{١١} إما مماثلاً وإما غير مماثل ، وإما مساويا^{١٢} وإما غير مساو . وإما شبيها وإما غير شبيه ؛ وهذه كلها تجتمع في أن الشيء إما أن يكون هو هو ، وإما غيرا^{١٣} .

(١) فقط : ناقصة من ت .

(٢) ت : وهذا القول .

(٣) ت ، ح : يطلب .

(٤) م ، ت ، ح : يقابل الكثرة من جهة خواصها . (٥) والم مقابل : ناقصة من ت ، ح .

(٦) مرادفان : زائدة في م ناقصة في ت . ق . (٧) ف : أو نسب دلالة إلى دلالة .

(٨) ت ، ح م واحد على عدد الأنواع التي يقال عليها هو هو .

(٩) م ، ت ، ح : يقال عليه . (١٠) م ، ح : مساو .

(١١) م ، ت : تقييقات : إما بذوق وإما بتفيد .

(١٢) ق ، م : مساو . (١٣) م ، ت : مساو .

٤٦ - وأما «الخلاف» فليس بمقابل لله هو ^١؛ وذلك أن المخالف مخالف بشيء ^٢، وإذا خالف بشيء فهو موافق بشيء ^٣، [ولذلك الكثرة ليست غيراً ممحضة بل غيرية ما وهو الخلاف ^٤] ^٥.

وما كان من الأشياء المتعاندة ^٨ ليس يمكن فيها أن تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في وقت واحد؛ فتلك هي المقابلات: وهي بالجملة أربعة أصناف ^٩:

الضدان ، والملائكة والعدم ، . والموجية والسلبية ، والمضادان .

وقد قيل فيما سلف على كم وجه يقال الضدان ^{١٠} والملائكة والعدم ، إلا أن الضدين بالحقيقة هما اللذان يوجدان في جنس واحد ، وهما غيران في غاية المخالفة والتباعد ^{١١}.

٤٧ - وأما الأشياء التي هي مغایرة بالجنس فإنها وإن كانت متباعدة ^{١٢} فليس تباعدها من جهة ما هي أضداد ، إذ كان قد يمكن فيها أن تجتمع في موضوع واحد ، ومنها ^{١٣} أكثر من شيء واحد ، كالحال في المقولات العشر ^{١٤} التي هي متباعدة بأجناسها : بل إن قيل في هذه متباعدة فمن جهة أن بعضها ليس يتكون ^{١٥} من بعض ولا يجتمع في جنس أصلاً ، لامن جهة أن تباعدها من جهة الضدية ^{١٦}.

(١) م ، ت ، ح تضييف : على نحو ما يقابل الغير ، فإن التبر ليس يلزم فيه أن يكون غير الشيء ، وأما الحالات مختلف لشيء ، وال الحاللة تقبل الأقل والأكثر ولا تقبلهما التبرية .

(٢) ق : والمخالف ، مخالف ، بشيء . م : والمخالف مخالف لشيء .

(٣) ت ، ق : يوافق . (٤) م تضييف : هو هو .

(٥) م : ليست غير . (٦) م : وهو المخالف .

(٧) ما بين حاضرتين ناقص من ت ، ح .

(٨) م ، ت ، ح : المتناثرة ، وقراءة ق أصح : المتعاندة .

(٩) أصناف : ساقطة من ت . (١٠) م ، ت ، ح : الضد .

(١١) ق : وهو غيران بالصورة . ح : وهو في غاية المخالفة والتباعد .

(١٢) م ، ت ، ح تضييف : ظلبت تقبل الأقل والأكثر في التباعد وكذاك .

(١٤) ت ، ح : كالأشياء التي تتعت المقولات العشر .

(١٥) ق : يكون .

فاما الأضداد التي هي واحدة بالجنس وهي غير بالصورة ، فهي الضدية التامة^١ ولذلك لم يمكن فيما أن يجتمع في موضوع واحد ، وكان كون أحدهما فساداً للآخر ضرورة ، وها متباعدان بهذه الصورة ، أعني أن كون أحدهما فساداً للآخر ، فيما متباعدان في الوجود غاية البعد . [ولذلك ما قبل في حد الأضداد إنما اللذان الموضوع لهما موضوع واحد ، وها متباعدان في الوجود غاية البعد]^٢ : ومن هذا الذي أخذ في حدّهما يظهر : أنه ليس الضد إلا ضدّ واحد . وذلك أنه إن كان التام في جنسه هو الذي ليس يوجد شيء خارج عنه ولا فوقه ، لزم أن يكون التام في التباعد ليس يوجد شيء أبعد منه . لأنه متى وجد شيء آخر مضاد له فإما أن يكون أشدّ مضادة له في الوجود من الأول أو ناقص . فإن كان ناقص فحاله حال المتوسط بين الضدين وليس بطرف . وإن كان أشدّ فافتراض في نهاية التضاد ليس هو في نهايته^٣ بل هو متوسط . ولا يمكن أن يوجد شيئاً في مرتبة واحدة من المضادة لشيء آخر^٤ ، فإن غاية التباعد إنما توجد بين نهايتي النقيضين فقط مما في غاية البعد : وهذا لا يمكن أن يقع بين نهايتيين أكثر من خطٍ واحد مستقيم .

٤٨ - ولما ظهر في حد الأضداد البعد ، وكان اسم البعد إنما يقال أولاً بتقدم على الكتم . لزم أن يكون التضاد الأول هو الذي في المكان ، وأن يكون هو السبب في وجود سائر المتضادات^٥ . فإنه لو لا العظم لم يمكن أن يوجد المتضادات في الوجود معاً . كالحرارة والبرودة وغيرها^٦ . وهذا المعنى كان حلول البعد في المادة الأولى هو السبب في وجود المتضادات^٧ . ولما كانت الأضداد منها ما يخلو أحدهما عن الموضوع القابل لهما . كالزوج والفرد اللذين لا يخلو من أحدهما عدد ، ومنها ما قد يخلو

(١) ت ، ح : فهي التي هي واحدة بالجنس وهي في غاية التباعد والاختلاف في الصورة .

(٢) ت ، ح . فسادا . (٣) ما بين حاصرين ناقص في م ، ت .

(٤) ح : ومن هذا الحد يظهر . (٥) ح : فافتراض في نهاية ليس هو في النهاية .

(٦) م تضييف : على في غاية البعد . ت ، ح : هناك في غاية البعد .

(٧) ت ، م : المتضادات في الجمود وفي الوجود معاً .

(٨) ح : وغير ذلك . (٩) ح : شرط في وجود المتضادات .

الموضوع منها . كاللون القابل^١ للسود والبياض ، كانت المتضادات صفتين : صفتا ليس له متوسط . وصفتا له متوسط ، ولما كان التغير إنما يكون من ضد إلى ضد ، كما ظهر في العلم الطبيعي^٢ ، فإن المتوسط هو أول شيء يصير إليه التغير^٣ . ومثال ذلك ، أن التغير من السود إلى البياض إنما يكون بعد التغير إلى أحد المتوسطات التي بينهما^٤ ، ولذلك ما يجب ضرورة أن يكون المتوسط هو والأطراف التي المتوسط^٥ . بينما في جنس واحد هو هو ، وإلا لم تكن الأوساط أول شيء يكون إليه التغير^٦ ، إذ كانت الأشياء المتباينة بالجنس ليس يتغير بعضها إلى بعض . وإذا كانت الأطراف والمتوسطات في جنس واحد هو هو ، فن البين أن المتوسطات ممتزجة^٧ من الطرفين ، لأنها إن لم تكن ممتزجة . وكانت كل مرتبة فهي الأطراف بأعيانها ، أعني إن كان وجود الأطراف في المتوسط بالفعل على الحال^٨ التي توجد مفردة^٩ ، وقد فرض أن المتوسطات إنما^{١٠} صارت متضادة بما استفادت من تضاد الأطراف . وأنها بالحملة غير الأطراف .

٤٩ - وهذا كله يشهد^{١١} أن المتوسطات ليس يمكن أن تكون الأطراف بالفعل الحمض ، أو تكون فيها الأطراف بالفعل الحمض . ولهذا^{١٢} أمكن في الأطراف من جهة وجودها في المتوسط أن توجد معاً في موضوع^{١٣} واحد ، وليس يمكن ذلك فيها من جهة أنها أطراف ، وعلى كلامنا الأخير . وكون الأطراف في المتوسطات بضرب من الوجود المتوسط بين الفعل الحمض والقومة الخضة^{١٤} ، ولهذا ليس بين

(١) ق : المقابل .

(٢) م ، ت ، ح تضيف : كان المتوسط بين الصفتين ضرورة .

(٣) م ، ت ، ح تضيف : من طرف إلى طرف . (٤) ق : بينما .

(٥) ت : المتوسط .

(٦) ق : ممتزجات .

(٧) ت : مفردات .

(٨) ق : على الجهة .

(٩) ت : مفردات .

(١٠) ت ، ح : مما يشهد .

(١١) ق : موضع .

(١٢) ح ، ق ، م تضيف : فوجب أن يكون المتوسط بلا في أنها التي تمتزج .

الصحة والمرض متوسط ، إذ كان ليس شأن الصحة أن تنتزج بالمرض . ولا يمكن في الموضوع القابل^١ لــما أن يخلو من أحدهما ، إذ كان المرض ضرر فعل العضو المحسوس أو افعاله والصحة لا ضرره^٢ . وليس بينضرر ولا ضرر واسطة محسوسة ؛ وإن كان يوجد في الضرر الأكتر والأقل^٣ ، وتسمية^٤ « جالينوس » ما يدل عليه بالحال^٥ التي ليست صحة ولا مرضًا متوسطاً تتجاوز^٦ .

ولهذا يجب^٧ أن يكون كل ما يعبر^٨ عنه من المتوسطات^٩ بسلب الطرفين أن ينهم منه المتوسط الحقيقي ؛ وذلك أن معنى قولنا في الألون الأغبر مثلاً : إنه لا أبيض ولا أسود . إنما معناه : إنه ذات قد عادمت بعض ما يوجد للطرفين اللذين هنا تحت جنس واحد^{١٠} .

وأما ما يدلل^{١١} عليه بسلب الطرفين فيما ليس هو^{١٢} والأطراف تحت جنس واحد فليس بمتوسط . كقولنا في الحجر : إنه لاناطق ولا آخرين ، وفي الإله تعالى^{١٣} : إنه لا خارج العالم ولا داخله . وبهذه الخاصية تفارق الأضداد سائر أصناف التقابل ؛ فإنه ليس يوجد لو احد منها^{١٤} المتوسط الحقيقي .

٥ - أما السلب والإيجاب . فالأمر في ذلك بين :

وأما العدم فــما كان منه قوته قوّة السلب . فالحال فيه كــالحال في السلب ، وهذا هو العدم المقابل للأ وجود^{١٥} . مثل قولنا : إن الموجود^{١٦} يتكون من غير موجود . وأما سائر أصناف الإعدام فقد يمكن أن يتخيل بينها^{١٧} متوسط لكن غير حقيقي .

- | | |
|--|--|
| (١) ق : المقابل . | (٢) ت : لا ضرورة . ق : لا ضرر . |
| (٢) ت : الأول والأكتر . | (٤) ق ، ح : وسيمه . (٥) ت : بالحال . |
| (٦) ح ، ت ، م تضيف : فإن هذه الحال هي ضرورة إنما صحة وإنما مرض لكن ليست في الثانية . | (٧) ت ، ح : وهذا ما يعبر . (٨) ق : يعبر . |
| (٩) من المتوسطات : ناتجة من ت ، ح . | (١٠) ح ، ت ، م تضيف : وجود هاشي ، واحد من الطرفين على جهة الاختلاط . |
| (١١) ت : يسبب الطرفين ما ليس هو . | (١٢) تعالى : ساقطة من ت ، ح . |
| (١٢) ت ، ق ، ح : منها . | (١٤) ت ، ح : المرجود . |
| (١٤) م : مثل قولنا الموجود . | (١٥) ت ، ق ، ح : فيها . |
| (١٧) ت ، ح : متوسط غير حقيقي . | |

مثل قولنا في الجين : إنه لا بصير ولا أعمى ، وفي الحجر : إنه لاناطق ولا أخرس ؛ وقد سلف هذا .

٥١ - وأما المضافان فليس من شأنهما بما هما مضافان أن يوجد لهما المتوسط ، إذ كان ليس من شرطهما أن يوجدا في جنس واحد : كالفاعل والمفعول الذي يمكن أن يكون أحدهما في جنس الآخر في جنس آخر . لكن ما كان من الإضافة يلحقها التضاد فقد يلغي لها متوسط ، لكن ذلك من جهة التضاد^١ لأن من جهة الإضافة : كالمتوسط الذي بين الكبير والصغير ، وبين الفوق والأسفل .

٥٢ - فمن هذه الأشياء يلوح أن هذه الأربع الأصناف من المقابلات متغيرة ، وإن كان يظهر أن العدم والملكة^٢ هي كالأوائل للأضداد وللموجبة والساية ؛ وذلك أن التكوان لما كان إما من عدم الصورة ، وإما من صورة مضادة ، وكانت الصورة^٣ المضادة تلحقها ضرورة أن يكون فيها عدم الضد المترکون ، وإن كانت ضدًا ما ، فإن من ضرورة الكائن أن يتقدّم العدم ، ووجب^٤ ضرورة^٥ أن يكون العدم لاحقاً للمتضادّات ومتقدّماً عليها بالطبع^٦ . وأما السلب فالامر فيه بين أنه ليس فيه وبين هذا النوع من العدم^٧ فرق .

٥٣ - ولما كانت الأضداد ، كما قلنا ، إما تكون غيراً بالصورة ، واحدة بالجنس^٨ ، فقد ينبغي أن ننظر هل كل^٩ ما هو ضد^{١٠} هو غير بالصورة ، أم ليس يلزم ذلك^{١١} فنقول : إن كل ما كان من الأضداد تابعاً لصورة الشيء فهو ضرورة^{١٢} غير^{١٣} بالصورة ، كالكائن والفاقد والأزل^{١٤} ، فإنه ليس يمكن أن يوجد الكائن والفاقد والأزل^{١٥} في صورة واحدة ، وإلاً أمكن أن يكون هاهنا أئمان^{١٦} أزيد بليون .

(١) التضاد : ساقطة من ت .

(٢) ت : مضادة كانت الصورة

(٣) ق : ضرورة .

(٤) م ، ت ، ح تضييف : وأيضاً فإنه يلحق أحد المضادين أن يكون ناقصاً عن الثاني ، والتضاد عدم المكال مثل الماء والبارد والرطب والبايس .

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١١)

(١٢)

(١٣)

(١٤)

(١٥)

(١٦)

وأما الأضداد التي توجد في الشيء من قبل الميول فليس يمنع مانع من أن تكون في صورة واحدة كالذكورة والأنوثة الموجودتين في النوع الواحد . والأبيض والأسود اللذين يوجدان في نوع واحد .

٥٤ — فقد تبين من هذا القول ما يلحق الواحد والكثرة ، وأبها أول أجناس التقابل ؛ وكذلك ما ^١ قد ينبع أن ننظر على أي جهة تقابلهما ^٢ ، فإنه لو لم يكن هنالك واحد لم تكن كثرة ؛ ولو لم تكن كثرة لم يكن تقابل أصلا ، فنقول : إنه ليس يمكن أن يكون الواحد يقابل الكثرة على جهة التضاد ، إذ كانت المضادة للكثرة إنما هي الفلة ، والواحد ليس بقليل . إذ القليل من أوصاف المنقسم ، وإنما يعرض للواحد أن يكون قليلا من جهة ما يكون الواحد شيئا منقسا لامن جهة ما هو واحد ، وأيضا إن كان الواحد قليلا فسيكون ^٣ الاثنان كثيرا ، فإن القليل والكثير يقالان بالإضافة ؛ وعلى هذا فسيكون الواحد ^٤ كثرة ما ؛ وهذا كله ممتنع . وأيضا فإن الصفة ، كما تبين من أمره ، إنما يوجد له ضد واحد . وهذا في جنس واحد ؛ وليس حكذا شأن الواحد والكثرة .

٥٥ — وأما هل تقابلهما ^٥ تقابل العدم ولملكة ؟ في ذلك نظر ^٦ ؛ فإن الواحد من جهة ما أنه شيء غير منقسم والكثرة منقسمة ، يرى أنه قد سلطه عدم الانقسام الذي هو وجود ^٧ للكثرة . وأما كثير من القديماء فكانوا يرون الأمر في هذا بالعكس أعني أنهم كانوا ^٨ يضعون ^٩ الكثرة عدم الوحدة ؛ وإنما أوقعهم في ذلك فيما أظن أنهم رأوا العدم أبدا أحسن من ^{١٠} الملكة ، والملكة أشرف ؛ وكان هذا حال الواحد مع الكثرة ، إذ كان هو السبب في وجودها . لكن الأمر كما قلنا أظهر ^{١١} في أن

(١) ت ، ح : تقابلهما المخاص بهما .

(٢) ت ، ح : فيكون .

(٣) ت ، ق : يقابلهما .

(٤) م ، ت ، ح : موجود .

(٥) ق : يصنفون .

(٦) ق : الأظهر .

(٧) كانوا : ساقطة من ت .

(٨) ت : أحسن .

الوحدة عدم الكثرة ، فإن كثيرا من الأعدام أشرف من الموجودات الدنيمة ، ولذلك قد يكون ألا يصر في بعض الأوقات ^١ خبرا من أن يصر .

^{٥٦} — لكن مني أنزلنا حال تقابلهما ^٢ أيضا هذه الحال ^٣ لرم عن ذلك محال شنبع ؛ وهو أن تكون الملكة تتغوم بالعدم ^٤ ، إذ كان هذا شأن الواحد والكثرة . ولهذا ما نرى أن الأولى أن يكون ت مقابلهما على طريق المضاف ^٥ ، وذلك أن الواحد يعرض له أن يكون كائلا والكثرة مكيلة ، والكافل والمكيل ^٦ من باب المضاف ؛ إلا أن هذه الإضافة ليست في جوهر الواحد بل عارضة له .

^{٥٧} — ولذلك لا يقال الواحد بالإضافة إلى الكثرة على جهة ما تقال الأشياء المضافة بعضها إلى بعض ، والأمر في ذلك كالأمر في العلة والعلول ؛ فإن النار علة للأشياء النارية ، ولكن كونها نارا غير كونها علة ، ولذلك هي ^٧ من حيث هي نار في مقوله الجوهر ، ومن حيث هي علة في مقوله الإضافة ، وهذا كله بين بنفسه . وكذلك يشبه أن يكون اسم الكثرة دالا عليها ^٨ لامن حيث لها هذه النسبة ، وإن كانت ليست تتغوم إلا بها ، بل اسم الكثرة إنما يقال بالإضافة إلى الفئة .

وكذلك ^٩ هذه الإضافة : التي بين الكثرة والواحد ، إنما هي للكثرة ^{١٠} من حيث هي مكيلة ، وللواحد من حيث هو كافل ^{١١} ؛ أو نقول ^{١٢} : إن الواحد يقابل الكثرة ^{١٣} لامن جهة معارض له أن عدم الكثرة ، بل من جهة ما هو مبدأ لها ؛ وبهذه الجهة يكون ت مقابلهما من المضاف ، ويكون أيضا من جهة معارض له هذا

(١) ت : خير .

(٢) ت : هذا الحال .

(٣) ت : ت مقابلهما تقابلن على طريق المضاف .

(٤) م : والكافل والمكيل . ت ، ح : والكافل والمكيل . ق : والمكيل .

(٥) هـ : ساقطة من ت .

(٦) ت : الكثرة .

(٧) ت ، ح ، م : ولذلك .

(٨) ت : وتنقول .

(٩) م : مكواه .

(١٠) م ، ت ، ح تضييف : بالوجهين فيما من جهتين مختلفتين فيكون تغوم .

(١١) م ، ت ، ح تضييف : بالوجهين فيما من جهتين مختلفتين فيكون تغوم .

(١٢) م ، ت ، ح تضييف : بالوجهين فيما من جهتين مختلفتين فيكون تغوم .

العدم الموجود في الكثرة ، أعني الانقسام يقابل الكثرة على جهة الملكة والعدم .

٥٨ — وقد يسأل سائل ويقول : إذا كان الواحد إنما له ضدّ واحد ، فعلى أيّ جهة يقابل المساوى الكبير والصغير ^١ ؟ فإن المساوى ليس يمكن أن يكون ضدّاً لهذين إذ كان الصدّ إنما له ضدّ واحد . وأيضاً فإن المساوى فيما بين الكبير والصغير ، والضدّ ليس فيما بين ، بل ما بين هو ما بين الأضداد .

وهذا الشك ينحل بأن المساوى إنما يقابل الكبير والصغير بغير المساوى ، وهو التقابل الذي يكون بين العدم والملكة .

٥٩ — وإذا قد قبل في الواحد وفي لواحقه وفي الكثرة ولو احتجها ^٢ فقد ينبغي أن ننظر لها في تناهى الأسباب الأربعية التي هي المادة والفاعل والصورة والغاية ؛ فإن ذلك نافع فيما نحن بسيطه من الطلب ، أعني طلب مبادئ الجوهر ، وفي كثير أيضاً مما سلف ، ولذلك ماصادر عليه أرسطو في أول مقالاته في هذا العلم ^٣ ، وهي المقالة الموسومة بالآلف الصغرى ^٤ ؛ وبهام هذا الغرض يتم الجزء الأول من هذا العلم ، إن شاء الله تعالى ، فنقول :

إنه إن أزيلنا معلومات أكثر من اثنين ثلاثة فتصاعداً ، وفرضناها متناهية العدد ، ظهر أنه يوجد فيها ثلاثة أصناف: أول ، ووسط ، وأخير؛ ولكن واحد منها ^٥ شيء يخصه ؛ أما الأخير فيخصه أنه ليس بعلة لشيء أصلًا ؛ وأما الأوسط فيخصه أنه علة ومعلول : معلوم عن الأول ، وعلة للأخير ، سواء فرضت الأوسط واحداً أو كثيراً أو غير متنه ^٦ ، إذ كانت ^٧ هذه حال الوسط بما هو وسط لا بما هو وسط كلنا ، أعني متناهياً أو غير متنه ^٨ ؛ وبهذا ^٩ الأولى أنه علة فقط لامعلوم لشيء أصلًا

(١) ت ، ح : المساوى الكبير والصغير .

(٢) ت ، ح : أول مقالاته من هذا العلم .

(٣) ت ، ح : الموسومة بالآلف الصغرى .

(٤) ق : منها .

(٥) ت ، ح : أعني أنه متنه أو غير ذلك .

(٦) ت : إذ كان .

(٧) ت ، ح : يعني أنه متنه أو غير متنه .

(٨) ق : وبهذا .

(٩) ق : وبهذا .

والأبيض^١ والأسود ، لا صورة الماء ، ولا صورة الهواء ، ولا البياض نفسه ، ولا السواد^٢ ، بل ذلك على معنى أن صورة الماء ذهبت عن الموضوع وأعقبتها صورة الهواء . وفي مثل هذا ليس يمكن تقدم ما منه الكون على ما يكون ، ولا هنا مرور إلى غير نهاية^٣ . إذ كانت ليست صورة الماء يمكن أن تفهم أنها^٤ مقدمة على صورة الهواء . ولا صورة الهواء على صورة الماء ، بل هما جيئا في مرتبة واحدة ، والموضوع لهما واحد ، وكل واحد منها هو بالقوية والاستعداد صاحبه^٥ على مثال واحد ؛ ولذلك أمكن أن يكون الكون في هذه دورة .

٦٢ - وأما الوجه الثاني من أوجه ما يقال فيه إن كذا يكون من كذا ، فهو أن يكون الشيء الذي يقال إن منه يكون كذا الوجود له بالفعل إنما هو^٦ من حيث هو مستعد^٧ لأن يستكمل بمعنى آخر وصورة أخرى ، حتى كان الوجود لذلك الشيء الموضوع إنما هو من حيث هو متتحرك إلى الاستكمال بذلك المعنى^٨ الأخير ما لم يعنه عائق ، ومثاله القوة الغاذية^٩ التي في الجينين^٩ المستعدة لقبول الحيوانية ، وكذلك الحيوانية المستعدة لقبول النطق ؛ فإذا نقول في كل واحد^{١٠} من هذه : إنه من القوة الغاذية^{١١} تكون الحيوانية . ومن الحيوانية يكون النطق ؛ وبمثل هذا نقول إنه يكون من الصبي رجل . وهذا القسم هو الذي يمكن أن يتفهم فيه^{١٢} أن للمنكون أكثر من موضوع واحد بالفعل .

٦٣ - وينص^{١٣} هذا الصنف دون^{١٤} الصنف الأول أن المعنى الأخير منه

(١) ت : للأبيض .

(٢) ت : لا صورة الماء ، والبياض نفسه . ولا اسود .

(٣) ق تعريف : بالنات .

(٤) إنها : ناقصة من ت ، ح .

(٥) ت : والاستعداد إلى صاحبه .

(٦) ت : إنما هو له .

(٧) ت : فهذا المعنى . ح : ذلك معنى .

(٨) ق : إن الغاذية . ت : ومثال ذلك القوى الغاذية .

(٩) ق : البنس .

(١٠) ت ، ح : واحدة .

(١١) ق : المادية .

(١٢) فيه : ساقطة من ت .

(١٤) ق : من .

(١٣) ق ، ت ، ح : وينص .

ليس هو بالقوة للموضوع^١ ولا يمكن أن يستحيل إليه ، لأن التوطنات مستعدة لقبول الغيابات ، وليست الغيابات مستعدة لقبول التوطنات . وهو بتين أن هذا النوع أيضا من الموضوعات ليس يمكن أن يمر إلى غير نهاية ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لوجدت أشياء بالفعل غير متناهية^٢ . وسواء كان وجود الموضوعات في الشيء فعلا محسنا -- كحال في القوة الغاذية الموضوعة للجنين^٣ أو وجدت وجودا متوسطا بين القوة والفعل -- كحال الاستطسات في الأجرام المتشابهة للأجزاء^٤ .

وأيضا فإنه قد تبين في العلم الطبيعي أن هاهنا موضوعا غير مصور بالذات . وليس يمكن في مثل هذا أن يكون له موضوع . وإلا كان هو ذا صورة ؛ وإذا كان الموضوع الأول والصورة الأخيرة^٥ في محسوس محسوس . طرفين متناهيين^٦ ، فما^٧ بينهما ضرورة متناه . فإنه من الحال أن تفرض^٨ أشياء متناهية من أطرافها . وهى غير متناهية من [أوساطها] ، إذ كان هذا الوضع ينافي نفسه ، لأن ما هو غير متناه هو غير متناه من]^٩ جميع الجهات ، لامن جهة مادون جهة ، وهذا بتين بالتأمل .

٦٤ -- وأما السبب الذى هو الغاية ، فتبين أيضا من أمره أنه ليس يمر إلى غير نهاية ؛ فإن هذا الوضع يعود برفعه ؛ لأنه إذا كانت الحركات^{١٠} والسعى إلى غير نهاية . وغير نهاية طريق غير منقض ، فليس هاهنا شيء تكون نحوه الحركة والسعى ؛ فهو إذن^{١١} عبث وباطل . وليس إنما يمتنع هذا في الأشياء التي وجود الغاية فيها تابع للحركة ، بل وفي الأشياء التي لها غيابات من حيث هي موجودة فقط مما ليس شأنها أن تتغير ، وهى الأمور التي ليست في هبولي .

٦٥ -- وأما أمر الصورة فقد يلوح أيضا أنها ليس يمكن^{١٢} أن تمر إلى غير نهاية .

(١) ق : الموضوع . ح : الموضوع . (٢) م . ت ، ح نصف : في متناه .

(٣) ق : للجنس . ت ، ح : الجنس . (٤) ت : من المتشابهة للأجزاء ح : المتشابهة للأوضاع .

(٥) ت ، ح نصف : الدان هنا طرفا متناهيان . (٦) طرفين متناهيين : سالفة من ت ، ح :

(٧) ق : فيما . (٨) م : تفرض .

(٩) إ . بين حاضرين ناقص من ق . (١٠) ت ، ح : آخرك .

(١١) ت : إنه ليس يمكن . (١٢) ق : إذا .

أما الصورة^١ المبولاية التي في واحد واحد من أجزاء العالم فالأمر في ذلك بين بالوجه الذي تبين به تناهى الموضوعات ؛ فإنه ليس يمكن أن يوجد في الشيء المتناهي صور لانتهاء لها ، كما ليس يمكن أن يوجد فيه موضوعات لانتهاء لها . وكذلك يظهر هذا المعنى في العالم بأسره ؛ فإنه لما كانت أجزاءه البسيطة^٢ بعضها كالصور بعض . على ما لاح في العلم الطبيعي ، لم يمكن أن تمر أجزاءه البسيطة إلى غير نهاية من جهة ما بعضها^٣ كمالات بعض ، كما ليس يمكن في الحالات أن تمر إلى غير نهاية ؛ ومثال ذلك أن الأرض إنما وجدت من أجل الماء ، والماء من أجل الهواء ، والهواء من أجل النار . والنار من أجل الفلك ؛ وليس يمكن في مثل هذا الاستكمال مرور إلى غير نهاية .

وكلذلك متى أزلنا صورا غير ذات هيولى بعضها كمالات بعض تبين تناهياً بهذا البيان ، أعني من الجهة التي تبين بها تناهى السبب الفاني^٤ .

٦٦ — فقد لاح من هذا القول أن الأربع الأسباب^٥ متناهية . وأن هامنا مادة قصوى وفاعل^٦ أقصى ، وصورة قصوى ، وغاية قصوى .

فاما هل السبب الأقصى في واحد واحد منها هو واحد أم قد يوجد منه أكثر من واحد ؟ فقد يمكن أن نبهن ذلك هامنا .

أما المادة الأولى ؛ فقد لاح من أمرها في العلم الطبيعي أنها للكائنة^٧ الفاسدة واحدة ؛ ولذلك^٨ يمكن أن تستحبيل البساط بعضها إلى بعض .

٦٧ — وأما الفاعل الأقصى فإنه لو وجد منه أكثر من واحد^٩ للزم ضرورة أن يكون اسم الفاعل يقال عليها^{١٠} إما بتواظط^{١١} [وإما بحسبته إلى معنى يشترك فيه]^{١٢} ،

(١) ت ، ح : الصور .

(٢) ق : بعدها .

(٣) ت ، ح : الأشياء .

(٤) ق ، م ، الكائنة .

(٥) ت ، ح : و بذلك .

(٦) ت ، ح : فاعل واحد .

(٧) مابين حاضرتين ناقص من ت . ق .

(٨) ق : شرعاً .

(٩) ت ، ح : البساط .

(١٠) ت ، ح : يقال عليهما .

(١١) ت ، ح : بتواظط .

(١٢) مابين حاضرتين ناقص من ت . ق .

فإن كان اسم الفاعل يقال عليها يتواطئ فهناك جنس تشتراك فيه، فيكون الفاعل الأقصى ذا هبولي، وقد لاح في العلم الطبيعي امتناع ذلك؛ فإن قبل عليها بحسبه إلى شيء واحد، سواء كانت نسبتها إليه في مرتبة واحدة أو متفاوتة، فذلك الشيء الذي نسبتها إليه ^١ هو الفاعل الأول الذي صار به كل واحد منها فاعلاً ^٢، فهو إذن معلولة، وليس واحد منها ^٣ فاعلاً أقصى. فمن هذا يلزم ضرورة أن يكون الفاعل الأقصى واحداً. وكل ذلك يظهر الأمر في السبب الغائي والصوري بهذا البيان بعينه، أعني أن الأقصى منها يلزم أن يكون واحداً بالعدد.

٦٨ - وإذا قد لاح أن هنا أسباباً فصوّى أربعة بالعدد، فلتنتظر هل يمكن أن تجده لكل واحد منها ^٤ الأسباب الباقية أو بعضها، فنقول: أما المادة الأولى فقد تبين من أمرها في العلم الطبيعي أنها غير مصوّرة، ولذلك ليس يمكن أن يكون لها فاعل؛ إذ الفاعل إنما يعطى المفعول الصورة. وأما أن لها غاية فواجِب ضرورة، وهي الصورة، وإلا وجد ما شأنه أن لا يوجد.

٦٩ - وأما الفاعل الأقصى، فمن جهة ما يلزم أن يكون أزلياً يعبّر أن لا يكون ذا هبولي. وأما أنه ذو صورة فواجِب أيضاً. وأما هل يمكن له سبب غائي ^٥ فقيه نظر: وذلك أنما متى أنزلنا له سبباً غالياً ^٦ فهو معلول ^٧ ضرورة عنه، إذ كانت الغاية أشرف من الفاعل، ولأنه ليس في مادة، فالغاية إذن فقط هي سبب وجوده، ولأننا قد أنزلنا أنه فاعل للغاية فهو إذن لها سبب، فيكون هو سبباً ^٨ لذاته. وليس يلزم هذا في الأمور المهيولة؛ فإن الفاعل إنما هو سبب للغاية من جهة أنها متكونة ^٩ أو في مادة، وهي له سبب من جهة أنها غائية؛ وإذا كان هذا ممتنعاً فلم يبق ^{١٠}

(١) ت، ح : الذي ينسب إليه.

(٢) ق : منها.

(٣) م ، ت ، ح : فاعل.

(٤) ت : غالى.

(٥) ق : غالى . م : غالى.

(٦) م : سبب غالى.

(٧) ت : فهو غير معلول.

(٨) ت : سبب.

(٩) ت : مشتركة.

(١٠) ت ، ح : ولم يبق.

إلا أن تكون غايتها ذاته . كالمعلم الذى غايتها فى التعليم أن يغىض الخبر^١ فقط ، والناموس الذى يحرّك الناس إلى الفضيلة من غير أن يكتسب من ذلك فضيلة .

٧٠ .. وكذلك يظهر الأمر أيضاً في الصورة الأولى أنها ليس لها فاعل : إذا لو كان لها فاعل لم تكن صورة قصوى ، لأنها كانت تكون متقدمة^٢ الوجود عند الفاعل ، وأبعد من هذا أن تكون ذات مادة . وإذا لم يكن لها مادة^٣ فهي والفاعل الأقصى واحد بالموضوع ، وأبعد من هذا فإنما مني أزلناها اثنين بالعدد لزم أن تكون معلولة عن الفاعل ، أو الفاعل^٤ معلولاً^٥ عنها من جهة ما هو ذو صورة ، فليس يكون فاعلاً أولاً . وكذلك يجب أيضاً أن لا يكون لها غاية ، لأن الغاية ذات صورة ، فيكون هنا صورة أقدم منها ، فلا تكون هي صورة قصوى . وإذا كان ذلك كذلك فغايتها ذاتها .

وكذلك^٦ ليس يمكن أن نضع الغاية الأولى غير الفاعل الأول وغير الصورة الأولى . وذلك أن الصورة الأولى ، على ماقيل من هذا القول ، والفاعل الأقصى واحد بالموضوع . وليس يمكن على ماقيلنا أن يكون للفاعل الأقصى غاية غير ذاته . فقد نبين من هذا القول أن جميع الأشياء ترتب إلى سبب واحد ، هو الغاية والفاعل والصورة . وسننينا هذا بطريق أخص^٧ فيما بعد ، والحمد لله وحده^٨ .
وهذا انقضت المقالة الثالثة ، وبهامها^٩ تم الجزء الأول من هذا العلم ، والحمد لله كم هو أهل^{١٠} .

(١) م : المعلم .

(٢) ق ، ث ، ح : فاعل .

(٣) ث ، ح : مطلول .

(٤) م ، ث : والمدقة وحده : ح : إن شاء الله تعالى .

(٥) ث : وباهتم .

(٦) م ، ث ، ح : والحمد لله كثيراً .

المقالة الرابعة

في مبادئ الجوهر

١ - قد قبل فيها سلف إنَّ الوجود^١ يقال على جميع المقولات العشر ، وإنَّ يقال على الجوهر بتقديم ، وعلى سائر المقولات بتأخير ، وإنَّ الجوهر هو السبب في وجود سائر المقولات . وقبل أيضاً هنالك : إنَّ الجوهر المحسوس ينقسم إلى مادة وصورة هما أيضاً جوهر^٢ من جهة ما هو منقسم في الوجود إليهما وبهما^٣ قوامه ، وإنَّ سائر المقولات قوامها بمقدار الجوهر ، وإنَّ ليس لكليات^٤ هذه الأشياء ومتولاتها وجود خارج النفس ، ولا الكليات سبب^٥ في وجود جزيئاتها المحسوسة ، بل الصورة الجزئية والمادة الجزئية هما السبيان فقط في وجود الجوهر المشار إليه ، وأنَّ الشخص إنما فاعله شخص آخر مثله بال النوع أو شبيهه^٦ . وأنَّ الصورة الكلية والمادة الكلية ليس لهما كون ولا فساد . فهذا مقدار ما انتهى إليه بالقول التقدم في معرفة^٧ مبادئ الوجود .

٢ - ولما كانت هذه الصناعة إنما نظرها في أنَّ ينسب الوجود لأقصى^٨ أسبابه الأول ، فقد ينبغي أن ننظر هل في تلك المبادئ التي لاح وجودها في الجوهر المحسوس أعني المادة والصورة . كفاية في وجود الجوهر المحسوس^٩ . أم هنا جوهر^{١٠}

- (١) م . ت . ح : الوجود .
- (٢) ق : جوهران . ت ، ح . ح . ح .
- (٣) ق : إليهما وبهما .
- (٤) ق : الكليات .
- (٥) م . ت . ح : شبيه .
- (٦) ت : تتب الوجودات إلى أقصى . ح : ينسب الوجود إلى أقصى .
- (٧) ق ، ح . ت . ح : حتى لا يكون هناك جوهر مفارق هو السبب في وجود الجوهر المحسوس .
- (٨) م . ت . ح : حتى لا يكون هناك جوهر

مفارق هو السبب في وجود الجوهر المحسوس دالماً وبالفعل ؛ وإن كان فائِيَ وجود وجوده^١ ؟ وعلى كم وجه يقال إنه مبدأ الجوهر المحسوس ؟ وأيضاً فكما لاح في العلم الطبيعي أن المواد تنتهي إلى مادة أولى موجودة في الشيء فهل تنتهي الصور^٢ إلى صورة أولى موجودة في الشيء أو مفارق ؟ وكذلك الأمر في الغاية الأولى وفي الفاعل الأقصى .

٣ - والسبيل الأخص بالوقوف على هذا الطلب هو أن نضع هنا على جهة المصادر ما تبين في العلم الطبيعي من وجود عرَكين لا في هبولي . وقد ينبغي أن نذكر بذلك هنا على عادتهم إذكارا^٣ ، لأن من شأن^٤ هذا العلم أن يبين ذلك فنقول : إنه قد تبين في العلم الطبيعي أن كل متحرّك فله محرّك ، وأن المتحرّك إنما يتتحرّك من جهة ما هو بالقوّة والمحرك يتحرّك^٥ من جهة ما هو بالفعل ، وإن المحرك إذا حرّك ثانية ولم يتحرّك أخرى فهو محرّك^٦ بوجه ما ، إذ توجد فيه القوّة على التحرّيك حين ما لا يتحرّك . ولذلك متى أزيلنا هذا الحرك الأقصى للعالم يتحرّك^٧ ثانية ولا يتحرّك أخرى ، لزم ضرورة أن يكون هناك عرّك^٨ أقدم منه ، فلا يكون هو الحرك الأول^٩ . فإن^{١٠} فرضنا أيضاً هذا الثاني يتحرّك ثانية ولا يتحرّك أخرى ، لزم فيه ما لزم في الأول^{١١} . فباضطرار إما أن يمر ذلك إلى غير نهاية^{١٢} ، أو تنزل أن هنا عرّك لا يتحرّك أصلاً ، ولا من شأنه أن يتتحرّك لا بالذات ولا بالعرض . وإذا كان ذلك كذلك ، فهذا الحرك أزلٍ ضرورة ، والمتحرّك عنه أيضاً أزلٌ الحركة^{١٣} لأنّه إن وجد^{١٤} متحرّك بالقوّة في حين ما عن الحرك الأزلٍ ، فهناك ضرورة عرّك

(١) ت : وجودها .

(٢) ت : إذكارا .

(٣) شأن : ساقطة من ت .

(٤) ت : إنما يمر .

(٥) ق : لم يمر . ح : عرّك .

(٦) ت : عرّكا .

(٧) م : الأول .

(٨) ت : وإن .

(٩) ت : هذا الثاني مثل الأول لزم فيه ما لزم في الأول .

(١٠) ق ، م : إما يمر الأول إلى غير نهاية . (١١) الحركة : ناقصة في م .

(١٢) ت : لم يوجد .

آخر ١ أقدم من الحركَ الأَزليَّ . ولذلك لم يكن في الحركَ ، الذي تبين وجوده في السادسة عشرة ٢ من «الحيوان» كافية في أن يحرك دون عرُك الكل . وإذا لاح أن هاهنا حركة أزليَّة ، وكان ليس يمكن أن توجد حركة أزليَّة مانحلا النقلة دورا ، على ماتبين في العلم الطبيعي ، فمن البين أنه يجب عن هذا أن تكون هنا حركة نقلة أزليَّة . وليس يظهر بالحس ٣ شيء بهذه الصفة ما خلا حركة الحرم السياوى . فإذاً حركة هذا الحرم ٤ ضرورة ٥ هي الحركة الأزليَّة وعمرها ٦ هو الحركَ الأَزليَّ الذي تبين وجوده بالقول .

٤ — وقد يظهر أيضا وجود حركة أزليَّة متصلة من جهة الزمان : وذلك أن الزمان على ماتبين لاحق من لواحق الحركة ، والزمان ليس يمكن فيه أن يكونه ٧ ولا من هو في غابة القدرة ٨ ، وذلك أنها مني أزلناه متكونا فنجد وبعد أن كان معدوماً قبل أن يوجد ، وانتَبِلْ واليَمْتَ اسْمَانُ لأجزاء الزمان . فإذاً الزمان موجود قبل أن يوجد . وأيضا فإن كان الزمان متكونا فسيوجد آن مشار ٩ إليه لم يكن قبله زمان ماضٍ ١٠ ، وهو ينتهي أن تخيل آنَّا مشارا إليه بالفعل وحاصرنا لم يتقدَّمه ماض ، فضلاً عن أن يتصور هذا إذا تخيل الزمان على كنهه . وإنما يمكن أن نغفل في ذلك مني تخيلنا الزمان حاكيا للخط ١١ ، فإن الخط من حيث له وضع وهو موجود بالفعل ، الواجب ١٢ فيه أن يكون متزاها ، فضلاً عن أن يكون يمكننا فيه تصوّر الشناشى ، ففي تصورنا الزمان أينما بهذه الجهة كأنه خط مستقيم امتنع عليه عدم التناهى . وهذا التناهى من التغليط داخل في الموضع المغلطة تحت موضع النقلة والإبهال ؛ وقد أثار أبو نصر الفرازى ١٣ في هذا المعنى في الموجودات المتغيرة .

(١) آخر : زيادة في م ، ح .

(٢) ث ، ح : السادسة عشر .

(٣) ضرورة : ناقصة قم .

(٤) ث : ليس فيه أن يكون

(٥) ق ، ث : أن مشارا .

(٦) ق ، ث : القمة .

(٧) ق ، ث : حانى .

(٨) ث ، ح : أبوالنصر النارى .

(٩) ث ، ح : فالواجب .

٥ - وإذا كان هذا هكذا ، وظهر أن الزمان متصل أزليٌ ، فهو ضرورة نابع لحركة أزلية متصلة واحدة ، إذ كانت الحركة الواحدة بالحقيقة هي المتصلة . وإذا كان هنا حركة أزلية فهنا ضرورة حركة أزلي واحد ، إذ لو كان كثيراً لم تكن الحركة واحدة متصلة . فاما ١ أن هذا الحركة غير ذي هبولي فقد يظهر ذلك من أن تجريكه في الزمان ٢ إلى غير نهاية ، وكل حركة في هبولي فهو ضرورة ذوكمٌ ، أي ذو جسمٍ ، وكل قوة في ذيكمٍ ٣ فهي منقسمة بانقسام الكمية ٤ وتابعة لها في التناهى وعدم التناهى ٥ على ما تبين في العلم الطبيعي ، سواء فرضت هذه القوة شائنة في الجسم ومنظوعة فيه ، كالحرارة في النار والبرودة في الماء ، أو كان لها تعلق ما أى تعلق بالهبيولي ٦ ، أعني تعلقاً ضرورياً في وجودها ، كالحال في النفس . ولما كانت الصور الهيولانية ٧ (لا يمكن أن توجد ذات٨ كمية غير متناهية ، على ماتبين في العلم الطبيعي) ٩ وجوب أن لا توجد قوة هيولانية غير متناهية التحريريك .

وهذا كله قد تبين ١٠ في العلم الطبيعي فليؤخذ من هناك .

٦ - وقد يمكن أن بين هذا المعنى من أمر هذا الحركة هنا بيان آخر ، فنقول : إن الحركة الأولى الذي من أجله يتحرك ١١ الجرم السماوي إن وضمناه ذا هبولي لزم أن يكون في موضوع غير الموضوع ١٢ المتحرك عنه ، وأن يكون من ١٣ خارج . وإذا كان ذلك كذلك ، فلما أن يحرك هذا الجسمُ الجسمَ السماوي من جهة تصوّره له ، وتخيله ، كالحال في الحيوان ، أو يحركه بحركة طبيعية ١٤ ، كالحال في الألين . لكن هذا أيضاً بين ١٥ امتناعه . فلننزل أن حركة هذا الجرم ١٦ السماوي إنما هو

- (١) ت : بالزمان .
 (٢) ت ، ح : أي جسم أو في جسم .
 (٣) ت ، ح تفيف : أعني جسم .
 (٤) ت ، ح : بانقسام ذي الكمية .
 (٥) ت ، ح : أي تعلق اتفاق بالهبيولي .
 (٦) ت : ذات .
 (٧) ت ، ح : قد تبرهن .
 (٨) ت : غير موضوع .
 (٩) من : ساقطة في ت .
 (١٠) م ، ت ، ح : بثورة طبيعية فيه .
 (١١) ت : تبين .
 (١٢) ف : الجسم .

بسوق ١ الميل فقط . لأن تفائل أن يدعى ذلك . وليس يمكن في ردّ ٢ ذلك ما يقوله ابن سينا من أن حركة الميل إنما تكون من حال غير طبيعية إلى حال طبيعية ، فإن ذلك إنما هو موجود لميل الأجسام التي حركتها ٣ حركة مستقيمة . وكذلك ٤ السكون لهذه الأجسام هو كالطبع ، وأما الحركة لها فبشرب من العروض . وأما ميل هذا الجرم فقد تبين أنه متشابه من جميع الوجوه : إذ كان حول الوسط ، ولذلك ما قبل إنه ليس يمكن فيه السكون . فهذا أحد ما يمكن أن يظن به أنه ٥ سبب حركة هذا الجرم . لكن متى أزلينا أن هذا الجرم ليس يمكن فيه أن يكون غير متنفس ظهر امتناع ذلك ٦ .

٧ - فاما من أين يظهر فيه أنه متنفس فما أقوله : وذلك أن هذا الجرم يظهر من أمره أنه في حركة دائمة . ولذلك يجب إما أن يكون يشاق الحركة نفسها ، أو لازم الحركة . وهي العناية بما هنا أو الأمر بين جميعا . فإنه ظاهر من أمره أنه ليس يشاق [نهاية الحركة ، وإلا فقد كان يسكن ، وكل مشناق] ٧ الحركة نفسها أو لازم الحركة فهو متنفس ومشوق عن تصور ٨ : لأن الحركة فعل النفس ٩ ، ولو لا الشخص لم يوجد إلا التحرك ١٠ فقط . وقد تبين هذا مما يقوله الإسكندر ، وذلك أنه ليس يمكن أن يكون الأفضل من المتنفس ١١ غير متنفس ، فاما أنه أفضل من المتنفس ، فالأنه هو المدبر له . والمتقدم عليه تقدما طبيعيا . وأيضا فإنه أولى ، والأولى أفضلي من غير الأولي . بل يظهر أنه متصور لما هاهنا . وإلا فاكان يعني ١٢ بالأشياء التي هاهنا هذه العناية ، ولذلك ماعظمته القدماء ورأوا أنه من الآلة ١٣ .

(١) م . ت . ح : تشود .

(٢) ت . ح : حركة .

(٣) ت : يظن أنه .

(٤) ما بين حاصرين ناقص في ت .

(٥) ت . ح : تصور .

(٦) ت . ح . المنس .

(٧) ق . م . ح : المتنفس . لكن الأسود قد دعا من بتورج : المتجمد .

(٨) ت . ح : يمكن أن يدعى . (٩) ت . أنها الإلبة . ح : أنها الإله .

٨ — وإذا كان ذا نفس فهو إنما يتحرّك من جهة الحسّ أو التخيّل أو التصور الذي يكون بالعقل . لكن من الممتنع عليه^١ أن يكون له حواسٌ ، لأنّ الحواس إنما وضعت في الحيوان من أجل السلامة^٢ . وهذا الجرم قد تين من أمره أنه أُزلي ، وكذلك الأمر في التخيّل ؛ فإنه إنما^٣ وضع في الحيوان من أجل السلامة . وأيضاً فإنه ليس يمكن أن يكون تخيل دون حسّ ، ولو كانت حركة هذا الجرم عن الحواس أو عن التخيّل لم تكن حركته واحدة متصلة . وإذا كان ذلك كذلك فلم يبق إلا أن تكون حركته عن الشوق الذي يكون عن التصور بالعقل . لكن معنى أزلنا هنا المتصور جسماً كأنك قلت الأشياء^٤ التي هاهنا ، أعني التي دون فلك التمر ، وجب أن يكون الأشرف كماله بالأحسّ ؛ وذلك محال . وأيضاً فإنه ليس يمكن أن نضع سبب حركته نصّوره بجسم آخر مهاوى أشرف منه ؛ لأنّه يلزم في إعطاء سبب حركة ذلك الجسم ما يلزم في هذا الجسم بعينه ، فيلزم أن تمر الأجسام السماوية إلى غير نهاية .

٩ — وإذا كان ذلك كذلك فامتنع^٥ أن يتحرّك هذا الجسم السماوي نحو جسم آخر ، سواء فرضت ذلك الجسم أشرف أو أحسّ ، فلم يبق أن يتحرّك^٦ إلا عن متشوق ، هو أشرف منه ، وهو الشيء^٧ الذي وجوده هو الخير بإطلاق ، فإن المتشوق هو الخير ، ووجب^٨ أن يكون الخير الذي يتّشوقه أفضل المتشوقات وأتم التغيرات . وبعاضده على هذه الحركة النسانية الميل الذي له بالطبع ؛ لأنّه لا تائع بين ميل هذا الجسم وحركته النسانية على ماتين في العلم الطبيعي ، فهذا أحد ما يمكن^٩ أن يبرهن به أن هذا الحرك^{١٠} ليس في هيولى . والطريق الأخصّ الأوّل هو الذي سلكته أوّلاً ، وهي طريقة أرسطو . فذلك ما هو الأوّل^{١١} أن نضع هنا وضعاً جيد هذه الأشياء ونسلّمها^{١٢} من صاحب علم الطياع^{١٣} .

(١) عليه : سابقته من ت .

(٢) ت ، ح : أيضاً .

(٣) ت ، ح : فامتنع .

(٤) ت ، ح : وهو الشيء .

(٥) ت ، ح : أخرى ما يمكن .

(٦) ت ، ح : ونسلّمها .

(٧) ت : لأجل السلامة .

(٨) ت ، ح : و يجب .

(٩) ت ، ح : أوّل .

(١٠) ت : وأجيب .

(١١) ت ، ح : الطياع .

١٠ - والذى ينبعى أن ننظر فيه هنا من أمر هذه المبادىء إذا تسلم ^١ وجودها بهذه الصفة . أعني من جهة ما ليس في هيولى أن يقال أى وجود وجودها . وكم عددها ، وكيف نسبتها إلى الجوهر المحسوس . أعني بكم جهة هي له مبدأ . فإن المبادىء تقال على أشياء كثيرة . وأيضاً ننظر كيف نسبة بعضها إلى بعض في الوجود ، أعني هل بعضها متقدم على بعض ، أم هي مطلقة ببعضها عن بعض ، أعني أن لا يكون بعضها أسباباً ^٢ لبعض . وإن وجد بعضها أسباباً لبعض فعل كم جهة تكون ^٣ . [وأيضاً بمعرفة الأشياء التي تشارك فيها ، وكيف تشارك وتميز جهة تفاضلها في ذلك الشىء المترافق . هذا إذا وجد بعضها أسباباً لبعض ^٤] والأشياء التي تشارك فيها هي مثل أن كلّ واحد منها عقل ومدرك ذاته وجواهر وحي وواحد ، وغير ذلك من الأشياء التي ستظهر بعد . وبالجملة فينبعى أن ننظر هنا في هذا الجزء على هذا النحو ^٥ الذي نظر في الجزء المتقدم . فإنه كما قيل هناك في نسبة الموجودات المحسوسة من جهة ما هي موجودة ببعضها إلى بعض ^٦ . وفي نسبة الأشياء التي تنزل منها منزلة الواقع . وكذلك ينبعى أن ننظر هنا في هذا النوع من الوجود . ثم يقال في نسبة ذلك الوجود المحسوس . وفي نسبة لواقعه إلى هذا الوجود المعمقول . فإذا متى فعلنا هذا الفعل ، تكون قد أحطنا علنا بال الموجودات بما هي موجودات وبأقصى أسبابها . وهذا الجزء من النظر هو الذي تضمنته ^٧ من مقالات أرسطو في هذا العلم ^٨ المقالة الموسومة بحرف اللام . وهو بين مما قيل أن المعرفة بهذا الجزء مجرى مجرى تمام والمكال للجزء الأول من هذا العلم .

١١ - وإذا قد تبين من هذا القول ما يغرس هذا النظر في هذا الجزء من العلم وما ^٩ مطلوباته . فينبعى أن نشرع في شيء منها فنقول : أما إن المبادىء التي بهذه

(١) ق : إله السماء . (٢) م : أسباب .

(٣) ت . ح : فعل كم وجه يكون سبباً . (٤) ق . ح : تصفيف هنا : فعل كم جهة تكون أسباباً .

(٥) ما بين حاضرتين تافص في ت . (٦) ت . ح : على النحو .

(٧) ت . ح : تصفيف : أعني من قبل الأول منها إلى الأول .

(٨) ق : نظمته . (٩) في هذا العلم : ساقطة من ت .

(١٠) م : وأما .

الصفة أكثر من مبدأ واحد فذلك لاثع من العلم الطبيعي^١ : فإن الحركة الذي قلنا قبل في إثباته هو غير الحركة الذي تبين وجوده في السادسة عشرة^٢ من كتاب الحيوان. إذ كان ذلك متقدماً بالطبع على هذا . وذلك أن هذا الثاني مفتقر في تحريرك إلى ذلك الأول ، فإنه لو لا إعداد الأول له موضوعاته التي فيها^٣ يفعل لما فعل شيئاً ، على ما لاح في العلم الطبيعي . وهذا الأول غير مفتقر في تحريرك إليه .

١٢ — وأيضاً فإنه يظهر بالحسن^٤ هنا حركات كثيرة للجسم السماوي^٥ ، وكأنها حركات جزئية للدّمتحركة العظمى : كما أن أفالاً منها أجزاء أو كالأجزاء للفلك الأعظم . وقد تبين في العلم الطبيعي أنها من جوهر واحد وليس لها ضد^٦ ، فجمعها ضرورة أزلية^٧ . وأيضاً فأجزاء الأزلية ، لأنها قد تبين أن هذه الحركة الواحدة ، أعني اليومية . أزلية^٨ : وإذا كانت هذه الأفلاك التي هي أجزاء للجسم الأعظم أزلية فحركاتها أزلية ضرورة ، ومحركوها أيضاً^٩ أزليون ، وهم من جنس محرك الكل^{١٠} .

١٣ — وأما أي عدد عدد هذه الحركات والأجسام المتحركة^{١١} بها فليتسلم ذلك^{١٢} من صناعة النجوم التعالية . ولنزل من ذلك ما هو الأشهر هنا في وقتنا . وهو الذي ليس فيه خلاف بين أهل هذه الصناعة من لدن « بطليموس » إلى زماننا هذا . ونزل كذلك^{١٣} منها ما بينهم^{١٤} فيه خلاف إلى من هو من أهل تلك الصناعة . وأيضاً فإن كثيرة من أمر هذه الحركات لا يمكن أن يوقف عليها إلا بأن تستعمل في ذلك مقدمات مشهورة إذ كان كثير^{١٥} من هذه الحركات يتنازع في الوقوف عليها^{١٦} إلى دهر طويل يستغرق العمر الإنساني مرات كثيرة والمقادمات المشهورة في الصناعة هي التي ليس بين أهلها فيها خلاف ، فالفلاك اعتمدنا^{١٧} أمثل هذه المقدمات هنا .

(١) م . س . ح : «علم التعاليم النجومي» . (٢) س : السادسة عشر .

(٣) س : بها .

(٤) م : السموي .

(٥) س . ح : فجمعها إذا ضرورة أزلية . (٦) س : بهذه الصفة أعني أزليين .

(٧) س : فليتسلم ذلك هاماً .

(٨) س . ونزل .

(٩) س : فيها .

(١٠) س : كثيرة .

(١١) س : عليه .

(١٢) س : ت : تحريرنا .

١٤ - فنقول^١ : إن الذى اتفق عليه من حركات الأجرام السماوية^٢ هي ثمان وثلاثون حركة : خمس لكل واحد من الكواكب الثلاثة المعلوّية^٣ ، أعني زحل والمشترى والمريخ . وخمس للقمر . وثمان لعطارد ، وسبعين لزهرة . وواحدة للشمس على أن يتوجه سيرها في فلك خارج المركز فقط ، لأن فلك تدوير ، وواحدة للفلك الخيط بالكل^٤ ، وهو الفلك المكوّب .

١٥ - فاما وجود فلك ناسع قفيه شك^٥ : فإن « بطليموس » ظن^٦ أن هنا حركة بطيئة لفلك البروج غير الحركة اليومية يتم^٧ دورها في آلاف السنين ، وآخرون رأوا أنها حركة إقبال وإدبار ، وهو الرجل المعروف بـ « الزرقالي »^٨ من أهل بلادنا هذه . وهي جزيرة الأندلس . ومن تبعه منهم^٩ وضعوا^{١٠} لذلك هيئة تلزم عنها هذه الحركة . وإنما دعاهم إلى إثبات هذه الحركة أنهم رصدوا عودات الشمس إلى نقطة^{١١} معلومة من فلك البروج^٩ فوجدوها^{١٠} تختلف . وآخرون رأوا أن هذا الاختلاف قد يكون لزيادة^{١١} حركة أو حركات في فلك الشمس . وآخرون رأوا أن ذلك خلل^{١٢} في الآلات أو لقصص^{١٣} في الآلات نفسها عن إدراك^{١٤} ذلك على كنه فيها .

١٦ - وبالجملة فيبعد^{١٥} عنى أن يلقو هنا فلك ناسع غير مكوّب ، لأن الفلك إنما هو من أجل^{١٦} الكوكب . وهو أشرف أجزاءه . ولذلك كلما كثرت الكواكب فيه كان أشرف ، وقد صرّح بذلك أرسسطو . والفالك أخرّك بالحركة العظمى هو أشرف الأفلاك . فلهذا ما استبعدها أن يكون غير مكوّب ، بل هو

(١) ت : ونقول . (٢) م : السمية .

(٣) ق : خمس للكواكب الثلاثة المعلوّية . ت ، ح : خمس للكواكب الثلاثة المعلوّية .

(٤) ت : أيام . (٥) ت ، ح : الزرقالي . م : الزرقالة .

(٦) ك ، ق : اتبعوا . (٧) م ، ت ، ح : ووضعوا .

(٨) ت : نقط . (٩) ت ، ح : فلك البروج . ق ، ك : تلك البروج .

(١٠) ت : ووجدوها . (١١) ق : لتزيد .

(١٢) م : الخلل .

(١٣) ق : القصص . (١٤) ق ، ت ، ح : درك .

(١٥) ق : فبعد . (١٦) ق : من أحد .

عنادى ممتنع . فهذا ما ينبغي ١ أن يتحفظ به عند الفحص عن سبب هذه الحركة .
 ١٧ - وقد خرجنا عما كانا بسيطه . فلتراجع إلى حيث كنا فنقول : إنه متى
 أزلى عدد هذه الحركات هذا العدد لزم ضرورة أن يكون عدد المحركين بعدها ؛
 وذات أن كل حركة منها فإنما تكون عن تشوق خاص لها . والشوق ٢ الخاص إنما
 يكون إلى مشوق خاص ٣ ، هذا متى أزلى أن الحرك ٤ بجميع الأفلاك في الحركة
 اليومية محرك واحد . وأما متى توھنا هذه الحركة على أن لكل واحد من الأفلاك
 فيها محركاً خاصاً . فإنه يكون ٥ عدد المحركين خمسة وأربعين ٦ .

١٨ - وقد يظن في بادئ الرأي أن هذا هو الذي يذهب إليه أسطو . وأما
 الإسكتلدر فصرح بخلاف ذلك في مقالته المشهورة في « مبادئ ٨ الكل » ، وجعل
 المحرك بجميع الأفلاك في هذه الحركة ٩ محركاً واحداً ، فأما أى الأمرين هر الأقوى
 والأليق ففي ذلك لعمري مرضع نظر . فإنه متى أزلى لكل كوكب من الكواكب
 السبعة ذلك ١٠ يخصه . عليه يتحرّك هذه الحركة أعني اليومية – وذلك على ما جرت
 به عادة أهل التعاليم . فالأولى أن نضع لكل واحد منها في هذه الحركة ، أعني
 اليومية . محركاً خاصاً . وإلا فتكون الطبيعة قد فعلت باطلة . فإن وضعنا فلكاً
 لا تكون عليه حركة خاصة ١١ عبث .

١٩ - لكن متى أزلى الأمر ١٢ أيضاً هكذا لم تكن هذه الحركة اليومية واحدة
 بالحقيقة ؛ إذ ليس تكون عن محرك واحد . بل اتفق فيها ١٣ أن ١٤ ناسوت في
 الزمان فقط وهي في نفسها حركات كثيرة على مسافات مختلفة . وعن محركين مختلفين

(١) ق : أحد ما يبني . م : فهذا ما ينبغي . ت ، ح : فهذا أحد ما يبني .

(٢) ت ، ح : والتشوق .

(٣)

(٤) ت ، ح : من هذه الأفلاك .

(٥) ت ، ح : أزلى الحرك .

(٦) ت ، ح : تقسيط : ببلع .

(٧) ت ، ح : خمسة وأربعون .

(٨) ت ، ح : المشهورة بـ « مبادئ الكل » .

(٩) ت ، ح : الحركة اليومية .

(١٠) ت ، ح : فلكا .

(١١) م ، ت : خاصة .

(١٢) ت ، ح : متى أزلى أن الأمر .

(١٣) م : بـ « فلان اتفق فيها . ت ، ح : بين إن اتفق فيها . (١٤) ق : إذا .

فككون على هذا الوضع واحدة بضرب من العرض ؛ فإن المركبات المختلفة في السرعة والبطء التي تكون حركاتها واحدة بالذات وفي زمان واحد إنما يوجد ذلك لأجزاء الكرة فقط ؛ وما بالعرض ^١ إذا كان وجوده متنعا ^٢ دائما وأكثرا في الأشياء التي هنا ^٣ فكم بالحرى ؟ أن يقمع على الأجرام السماوية ^٤ .

٢٠ — وإذا كان هذا كله كما وصفنا ^٥ فالحركة الواحدة بالذات إنما تكون لتحرك واحد . والمحرك الواحد إنما يتحرك عن محرك واحد ؛ ولذلك الأولى أن نتوبهم أن الفلك كله بأمره حيوان واحد كرى الشكل محبه محدب الفلك المكوكب ومقرره الماس لكرة النار وحركته ^٦ واحدة كلية . والحركات الموجودة فيه للكوكب كوكب حركات جزئية . وإن الحركة العظمى منه تشبه حركة النقلة في المكان تأحيوان والجزئيات منه ^٧ تشبه حركات ^٨ أعضاء الحيوان . ولذلك لم تتحج هذه الحركات إلى مراكزها تدور كالأرض للحركة العظمى : فإن أكثر هذه الحركات تبين ^٩ في التعاليم أن مراكزها خارجة عن مركز العالم . وأنه ليس بعدها من الأرض بعدها واحدا . وعلى هذا فليست بنا حاجة إلى أن تخيل أفلاما كثيرة مركزها مركز العالم وأقطابها أقطاب العالم منفصلة بعضها عن بعض ، بل فلتتوهم ^{١٠} بين الأفلام الخاصة للكوكب كوكب أجساما كأنها ليست منفصلة بعضها عن ^{١١} بعض ولا لها حركة بالذات . بل من جهة ماهي أجزاء الكل . وأنه ^{١٢} على هذه الأجسام تحرك الكواكب الحركة اليومية .

٢١ — فإن هذا ليس يعرض عن وضعه الحال ؛ فإن الحاجة التي اضطررت ^{١٣}

(٢) ت ، ح : إذا كان متنعا وجوده .

(١) ق : وإن بالعرض .

(٤) ت : بالحرى .

(٢) ق : قلم .

(٦) م : وفينا .

(٥) م : السمية .

(٨) ت ، ح : منها .

(٧) ت : له حركة .

(٩) ت ، ح : حرفة .

(٩) ت ، ح : تفرين .

(١١) م ، ح : بل توبهم . ق : بالنوم . وقد ثابتنا هنا قراءة الأستاذ فان دن برخ .

(١١) م ، ح : من .

(١٢) ت ، ح : وأن .

(١٢) ت ، ح : وأن .

(١٤) ت : الحاجة إلى استغاث .

أصحاب التعاليم إلى وضع فلك في كلّ واحد من الكواكب السبعة عليها تحرّك الحركة اليومية غير ^١ الأفلاك الخاصة بحركاتها ^٢ إنما هي أنه امتنع عندهم أن يتحرّك متحرّك واحد حركتين مختلفتين . وهو متحرّك واحد على عظم واحد . وهذا يعني يتبعاً على هذا الوضع الذي تصورناه ، فإن هذه الأفلاك تتحرّك حركاتها الخاصة ^٣ بها على أفلالها الخاصة ^٤ بها والحركة المشتركة على أنها أجزاء الجسم الأعظم لا على أن تلك الأجزاء حرّكة بذاتها . بل من جهة ما هي جزء . فأما كيف تستتبع هذه الأجزاء بعضها ببعضًا عن محرّك واحد وهي منفصلة وكيف ^٥ لا تتعارق ^٦ فقد قلنا في ذلك في « السماء والعالم » .

٢٢ — وأما هل يمكن أن نضع المحرّكين أقلّ عدداً من هذا العدد . مثل ما تورّهم بعضهم . وذلك بأن يفرض لكل فلك شرّك واحد فقط يكون أول شيء يتحرّك عنه ^٧ الكوكب ثم تفيض من الكوكب قوى ^٨ بها تلائمسائر الحركات التي تخص ذلك الكوكب والتي هي من أجله . فذلك يمنع مما تقدم من قولنا . وما سيطر وذاك أن تحرّك ^٩ هذه الأفلاك إذا أتّرنا أنه إنما يكون عن تصور أشياء لا في هيولى ، فمن البين أن سائر الحركات الموجودة للكوكب ليس يمكن عن تصور الكوكب ولا عن الاشتياق إليه . كما بين من قولنا . ولا أيضاً هنا قوى تفيض من الكواكب ^٩ إلى سائر أجزاء أفلالها ^{١٠} . إذ كان ليس يوجد لها من أجزاء النفس إلا النوع الذي يكون بالتصوّر العقلي .

٢٣ — وأما هل يمكن أن يكون عادة هذه الجواهر أكثر من عادة هذه الحركات

(١) ت . ح : غير . م . ل : عن .

(٢) ت : الخاصة .

(٣) ت : فكير .

(٤) ت . ح : تماري . ح : تمارق .

(٥) ت . ح : عليه .

(٦) ت . ح : الكوكب .

(٧) ت : فكير .

(٨) ت . ح : عليه .

(٩) ت . ح : أفيكه .

السماوية ، فذلك ليس يمتنع^١ . لكن متى أتزلنا أن مبدئها موجوداً من هذه المبادئ غير هذه التي عدنا^٢ . فيلزم أن يكون لذلك المبدأ فعل ما يخصه ، إما أن يكون مبدأً لواحد من هذه المبادئ أو جمعيدها على ما سنبين بعد من أمر المبدأ الأول ؛ وإما أن يكون مبدأً لبعض هذه^٣ الأشياء التي مادون ذلك القمر^٤ ، كحال حال في العقل الفعال فإنه يمتنع أن يوجد مبدأً من هذه المبادئ الشريفة ليس له فعل ؛ فإن ذات الناز ليس يمكن أن لا يصدر عنها إحراق . وهذه المبادئ فعالة بالطبع ، كما أن الشمس مضيئة بالطبع . وأيضاً لو وجد منها^٥ مبدأً ليس له فعل وكانت الطبيعة قد فعلت باطلًا ، وإن كان ليس وجودها على القصد الأول من أجل فعاليتها بل بالقصد^٦ الثاني . على ما سنبين . لكن الأمر في ذلك واحد . أعني في أن لا يوجد منها مبدأً عاطل . وهذا ما ينبغي أن نجزم القول هنا على أن عددها متناه^٧ ، وأنه لا يمكن أن توجد مبادئ ليست فاعلة .

٢٤ - وإذا قد تبين هذا من أمر عدد^٨ هذه المبادئ ، فلتنتظر أى وجود وجودهم ، وعلى أي جهة هم محركون ، وعلى كم نحو هم مبادئ هذه الأجرام السماوية^٩ الإلهية . والسبيل إلى التوقف على ذلك هو أن نضع هنا ما تبين في علم النفس ، فإن أكثر المبادئ التي تستعمل هنا مأخوذة من ذلك العلم . ولا سهل بوجه إلى معرفة هذا الجنس من الوجود بما يخصه إلا بعد المعرفة بذلك العلم ؛ ولذلك قيل في الشرائع الإلهية : « اعرف ذاتك تعرف خالقك » . فنقول : إنه قد تبين في ذلك

(١) ت . ح : يمتنع .

(٢) هذه : ساقطة من ت .

(٣) ق : مبدأ هذه لبعض الأشياء التي مادون ذلك انصر . م : مبدأ لبعض الأشياء مادون ذلك القمر .

(٤) ق : الفعل الثاني .

(٥) ت : فيها .

(٦) ق . م . ت . ح : متناه . لكن الأستاذ فان دن برج يقترح : هذا .

(٧) ق : م . ت . ح : وجود . ولكن الأستاذ فان دن برج يقترح : عدد . وقد تابعنا قراءته .

(٨) ق . ت . ح : المسوقة .

العلم أن للصور وجودين : وجود محسوس . أو شبيه بالمحسوس . وهو الوجود الذي ذا من حيث هي في هيولي . ووجود معقول . وهو الذي لها من حيث تجرّدتها عن انيولي . فلتلئك إن كانت هنا صور الوجود^٢ ذا من حيث أنها ليست في هيولي ، فالضرورة أن تكون عقولاً مفارقة . إذ كان ليس للصورة بما هي صور وجود ثالث .

٢٥ - وإذا قد تبين أن الوجود هذه الحركات^٣ إنما هو من حيث هي عقول . فلننظر على أي جهة تحرّك الأجسام السماوية . وليس هنا وجه إلا على جهة التصور بالعقل الذي : يتبع التشوّق ، كما تحرّك صورة المعشوق العاشق^٤ . وإذا كان ذلك كذلك فالأجرام السماوية ذات عقول ضرورة . إذ كانت متصرّفة^٥ . وهذا برهان سبب وجود . ولأن الحركة إنما تكون من شوق فهي ضرورة ذات شوق ناطق .

٢٦ - وليس لها من إجزاء النفس إلا هذا الجزء فقط ، فإنه ليس يمكن أن يوجد للأجرام السماوية حواس : فإن الحواس^٦ إنما جعلت في الحيوان لوضع سلامته^٧ . وهذه الأجرام أزلية ولا لها أيضا القوى المتخيلة على ما يزعم ابن سينا ، فإن القوى المتخيلة ليس يمكن أن توجد دون الحواس^٨ ، على ما تبين في علم النفس . والمقصود بالقوى المتخيلة إنما هو ليتحرّك بها الحيوان عن المحسوسات بعد غيبتها . وذلك أيضا في الأكثر لكان السلامة . وأيضا لو كان الأمر الأجرام السماوية على ما يقوله ابن سينا من أنها تخيل الأوضاع التي تبدل عليها لم تكن حركتها واحدة ومتصلة ، لتعاقب اختلاف الأمور المتخيلة . واختلاف أحواز فيها^٩ ، وإنما الأوضاع لها بضرب من العرض وبإضافة بعضها إلى بعض . وذلك أن الميل الذي يكون لحركة الشمس إنما هو شيء حادث عن وضع فلكها من^{١٠} الفلك الأعظم .

٢٧ - وإذا امتنع أن يكون لهذه الأجرام تخيل فلايس لها حركات جزئية .

(١) ق ، ت ، ح : تجود .

(٢) ت : آخر ركاث .

(٣) الذي : ساقطة من ت .

(٤) ت ، ح : كما تحرّك صورة المعشوق العاشق .

(٥) ت : متشرقة .

(٦) ق : ملامته .

(٧) ق : شيء عن وضع فلكها .

(٨) م : حداث لوضع فلكها .

(٩) ق : شيء عن وضع فلكها .

(١٠) م : حداث لوضع فلكها .

ولئما حركتها واحدة ومتصلة على الجهة التي أقول : وذلك أنها إذا تصورت الخبر الذى كمالاً في تصوره تشوّفت أن تتشه به في الكمال . وذلك أن تحصل في وجودها على أفضل الأحوال التي هي مكنته فيها . ولما كان أن تكون متحركة أفضل من أن تكون ساكتة . إذ الحركة حياة ما للأشياء الطبيعية . كانت في حركة دائمة .

٢٨ - وليس ذلك على أن تصورها من أجل الحركة ، إذ لو كان ذلك كذلك لكان الأفضل من أجل الأحسن . بل على أن الحركة لازمة عن ذلك الكمال وتابعة له . كما ينبع الإحراق صورة النار . وكما أنها إذا حصلنا على الكمال الأخير فالأفضل لنا أن نقيده غيرنا بذلك ^٢ الكمال بغير المسكن فيه . لأن كمالاً هو من أجل الغير ^٣ . كذلك الحال في الأجرام السماوية مع مادونها . وسنبين هذا فيما بعد .

٢٩ - فقد لاح من هذا التوقيف . أي وجود وجود هؤلاء المركبات وعلى أي جهة تحريكهم . ومن هذا يتبيّن أنهم ليسوا محرّكين فقط للأجرام السماوية . بل ومعطون ما صورها التي هي بها ما هي . لأنّا متى رفعنا تلك لم توجد صور الأجرام السماوية ^٤ المستديرة . كما أنّا لو رفعنا العقل الذي بالفعل لم يكن الكمال الأقصى لها ^٥ موجوداً . وكذلك ^٦ هي من هذه الجهة فاعلة لها بوجه ما إذ كان الفاعل هو الذي يعطي جوهر الشيء ، سواء كان فعله دائماً أو منقطعاً ، والأفضل أن يكون دائماً . كما أنها من جهة أخرى صور لها . فإن صور الأجرام ^٧ السماوية ليست شيئاً أكثر مما تعقل من تلك : ولأنّها أيضاً كما قلنا تحرّك عنها على جهة الشوق : فهي لها غوايات .

(١) ت : يحصل من وجودها . م : تحرّر في وجودها . ت . ح : تحصل من وجودها .

(٢) ت . ح : من ذلك .

(٣) ت : لأنّها هم من أجيال المفتر . ت : هو من أجل التغيير . ح : هو من أجل التغيير .

(٤) وجود : ساقطة من ت .

(٥) ت . ح : لذا .

(٦) ت . ح : الأسماء .

(٧) ت . ح : بذلك .

٣٠ - وإذا كان ذلك كذلك . فهذه المبادئ تنزل من هذا الوجود المحسوس منزلة الصورة والفاعل والغاية . وإنما ليس صدور ^١ الوجود ^٢ المحسوس عنها على أنها من أجله . بل هو من أجلها كما تبين من هذا القول . وإذا كان ذلك كذلك فلم يبق أن يكون صدورها عنها إلا على القصد الثاني : وعلى نحو ^٣ ما نقول في الناموس إنه يفيد الناس الفضيلة لا ليكتسب هو فضيلة في نفسه ; فإنه يظهر أن الموجودات صنفان : صفت إنما أعد ليخدم غيره على أنه غايتها ، وصنف يتمم ^٤ غيره ويكمله على أنه رئيس لا على أنه من أجله . وهذا الصنفان موجودان في الملائكة والصانع الإرادية .

٣١ - وإذا قد تبين من ^٥ هذه المفارقات على كم وجه هي مبدأ للجوهر المحسوس . وكيف نسبتها إليه ؟ فقد ينبغي أن ننظر كيف الأمر في نسبة هذه المبادئ بعضها من بعض . وهل هي في رتبة واحدة من الوجود . حتى يكون للعالم أكثر من مبدأ واحد [وبعضا ^٦ معلول عن بعض : وكلها تنتهي إلى مبدأ واحد] ^٧ وهو الأول في ذلك الجنس . والمتقدم على جميعها وسائرها . إنما صارت ^٨ مبادئ بما استفادت من ذلك المبدأ . وإن كان الأمر على هذا فعل أي وجه ^٩ يكون بعضها مبدأ بعض . ويكون الأول مبدأ لجميعها .

٣٢ - فنقول : إنه إذا توصل إلى الأمر فيها . وجد بعضها مقدما ^{١٠} بالشرف على بعض . وذلك أنه يظهر أن الحركة لحركة اليومية أشرف من جميعها . إذ كانت كلها متحركة بالعرض عنه . وهو غير متحرك عنها . وأيضا فـ ^{١١} حركته أسرع وجرمه أعظم فهو أشرف ضرورة . وإذا توصل إلى الأمر في سائرها وجدت تفاوت في هذا

(١) ق : صور . م : ضروري . (٢) ت ، ح : الوجود .

(٣) ت : على نحو . (٤) ت ، ح : تمام .

(٥) ت ، ح : من أمر . (٦) ت ، ح : أم بعضها .

(٧) ما بين حاسرتين ناقص في ق . (٨) ق : مادف .

(٩) ت ، ح : كم جهة . (١٠) ت ، ح : مقدما .

(١١) م : بما .

المعنى . والأشياء المتشابهة في المضدية إذا لم تتفاوت بالمعنى . أعني أن تكون أنواعاً شتى بعضها يفضل من بعض . فالتفاوت الموجود فيها إنما هو من تقدّم بعضها على بعض في النوع الواحد الذي تشير كفه . والأشياء التي هذه صفتها بعضها مصروفة ^٢ معلوم عن بعض . والمتقدّم في ذلك على جديتها هو العلة الفضلى ذٰلِك . والسبب في وجودها جميعاً ^٣ .

٣٣ ... وإذا كان هذا هكذا . وكان قد لاح أن أشرف دليله الخركين هو الخرك تاجر كة اليومية . فهذا الخرك هو السبب المقصى بجديتها . وقد يلوح أيضاً أن سائر المتحرّكـات تشارـدـنـا الخركـ في حركـتهـ وـتـحرـكـ عنهـ . فـهـيـ إـذـنـ ^٤ تـشـركـ فيـ تـصـورـهـ . فـنـكـلـ وـأـنـدـ مـنـهـاـ تـصـورـ عـامـ . أـئـ مـشـركـ . وـتـصـورـ خـاصـ ^٥ . أـمـاـ العـامـ ^٦ فـتـصـورـ جـمـيعـهاـ ذـاـ الخـرـكـ : وـأـمـاـ الـخـاصـ فـتـصـورـ وـاحـدـ مـنـهـاـ الخـرـكـ محـونـ.

٣٤ ... وليس يمكن أن يكون هنا العموم هاهـنا ^٧ نسبة إلى ما يختص ^٨ واحداً واحداً منها نسبة الجنس . إذ كانت هذه المتصورـاتـ غيرـ ذاتـ هيـوـنـ . بل إنـماـ تكونـ نسبةـ إـلـيـهاـ نـسـبةـ الأـشـيـاءـ المـتـسـوـبـةـ إـلـىـ شـيـءـ . وـاحـدـ هوـ المـتـقدـمـ عـلـيـهاـ وـالـسـبـبـ فيـ وـجـودـهـ . وأـيـضاـ فإنـ العـامـ مـتـقدـمـ عـلـيـ الـخـاصـ ^٩ : فإـنـهـ إـنـ اـرـتفـعـ الـعـامـ اـرـتفـعـ الـخـاصـ ^{١٠} . وإذا لم يمكن في هذا التصورـ العامـ أنـ يـتـقدـمـ تـقـدـمـ الـجـنسـيةـ ^{١١} فـتـقدـمهـ خـاصـ ضـرـورةـ عـلـىـ سـائـرـ مـتصـورـاتـهاـ هوـ تـقـدـمـ السـبـبـيةـ .

٣٥ ... وكـانـكـ يـظـهـرـ أـيـضاـ عـلـىـ المعـنىـ فـيـ الـخـرـكـاتـ الـكـثـيرـةـ ^{١٢} الـتـيـ تـوـجـدـ إـلـىـ كـوكـبـ كـوكـبـ ^{١٣} : فـإـنـهـ لـمـ كـانـ يـظـهـرـ مـنـ أـمـرـ تـلـكـ الـخـرـكـاتـ أـنـماـ هـيـ مـنـ أـجـلـ

(١) مـذـبـوحـ فـيـ جـنـ، نـواـحـ (٢) تـ: سـورـ.

(٣) طـ: زـعـصـفـ فـيـ قـ.

(٤) قـ: وـأـنـتـ فـيـ جـمـيعـ دـارـجـ : وـأـنـتـ فـيـ وـجـودـ جـمـيعـهـ.

(٥) شـ: حـصـبـ دـارـجـ (٦) تـ: ثـورـ أـنـماـ

(٧) قـ: وـخـاصـ تـ: وـجـهـ وـجـهـ لـهـ (٨) قـ: الـعـامـ تـ: وـأـنـ الـعـامـ .

(٩) مـ: شـ. (١٠) تـ: اـجـسـ .

(١١) قـ: الـكـثـيرـةـ .

حركة الكوكب . لزم ضرورة أن يكون المخركون لها من أجل حركة الكوكب . وإن كانت تكون عنها حركة الكوكب بالعرض . وإذا كان هذا كله كما وصفنا ^١ فكل كوكب ^٢ يوجد له أكثر من حركة واحدة ، فالمحركون له معلومون ^٣ عن حركة الكوكب ، والآخركون للكواكب السبعة معلومون عن الحركة للفلك الأعظم ^٤ ، فهذا هو مقدار ما أنهى إليه بهذا ^٥ القول من الوقوف على وجود مبدأ أول في هذا الجنس وإنما سيلوح فيها بعد أن هذا الحركة ليس فيه كفاية في أن يكون مبدأ أولًا إذا نظرنا في الأشياء التي تخص واحداً واحداً منها .

٣٦ - وقد يظهر بقول أعمّ ما نقدم أن هذه المفارقات باضطرار يجب ^٦ أن تنتهي إلى مبدأ أول ، وأنها ليست بعضها مطلقة عن بعض حتى لا يكون بينها علقة ^٧ السبب والسبب . وذلك أن اسم المبدأ لا يخلو أن يقال عليها إما بتوافق أو باشتراك عرض . أو بترتيب وتناسب . وهو الصنف من الأسماء التي تدعى بالأسماء المشككة . ومحال أن يقال بتوافق ، لأن الأشياء ^٨ المتواتطة إنما توجد حافلة الكثرة من قبل الهيولي . وهذه غير ذات هيولي . وكذلك يستحيل أن يقال عليها اسم المبدأ باشتراك عرض . إذ كان قد تبين أنها من جنس واحد . وإذا كان ذلك كذلك فلم يبق إلا أن يقال عليها اسم المبدأ بتقديم وتأخير ، والأشياء التي تقال بتقديم وتأخير . هي ضرورة منسوبة إلى شيء واحد هو السبب في وجود ذلك المعنى لسائرها . مثال ذلك اسم الحرارة ، فإنه يقال على الأشياء الحارة بحسبها إلى النار التي هي السبب في وجود الحرارة لسائر الأشياء الحارة .

٣٧ - فمن هنا يظهر أنه يلزم أن ترقى هذه ^٩ المبادئ إلى مبدأ واحد لكن لا على التخصيص : كما لاح من القول المتقدم ^{١٠} . وقد يظهر أيضاً هذا المعنى من

(١) ق : وصفه . م : ونسنا . (٢) ق : فلك كوكب .

(٣) ت . ح : معلومون ضرورة . (٤) ت : عن حركة الفلك الأعظم .

(٥) ت : من هذا . (٦) ي يجب : ساقطة من ت ، ح .

(٧) ق ، م ، ح : علقة . ت : عليه . (٨) م : الأسماء .

(٩) ت ، ح : أن ترقى من هذه .

(١٠) م تضيّق هنا عباره : سواء كانت رتبتها في النسبة إليه رتبة واحدة أو كانت متباينة ، فإن هذا أيضاً لا يظهر من هذا القول كما نهر من القول المتقدم في بعضها .

أنا نرى أفعال هذه الأجرام السماوية الصادرة عن حركتها متعاضدة على وجود موجود موجود مما لدينا وحفظه، حتى أنا لورفنا واحدة من هذه الحركات لاختل وجود الأشياء وفسد نظامها؛ لذلك ما نرى القمر والكواكب المشعيرة كأنها تخلق في حركاتها الشمس وتتقليل آثارها^١؛ وذلك أنا نجدها أبداً تسير في أبعاد محدودة منها، أعني في القرب والبعد. مسارات محدودة. أعني في السرعة والإبطاء. على ما تبين في علم النجوم التعاليمى؛ وليس يمكن أن يكون هذا الفعل لها بالعرض.

٣٨ - وإذا كان ذلك كذلك فهو ضرورة في حركاتها غاية واحدة. ولأنه ليس وجودها من أجل الأشياء التي هنا. فتلك الغاية التي اشتراك فيها هي العلة في اتفاقها وتعارضها على موجود موجود مما لدينا؛ فإن المفعول^٢ إذا كان وجوده بأكثر من حركة واحد، فإنما يتلخص وجوده بالذات باشتراك تلك الحركتين في غاية واحدة وإلى هذه الإشارة بقوله تعالى: « لو كان فيهما آلة إلا الله لفسميتا » . وبالجملة إنما صار^٣ العالم واحداً مبدأ واحداً. وإلا كانت الوحدة موجودة له بالعرض أو لزم ألا يوجد.

٣٩ - وبالجملة الحال في العالم كالحال في مدينة الأخبار؛ فإنها وإن كانت ذوات رئاسات كثيرة. فإنها ترتفع إلى رئاسة واحدة، وتؤم^٤ غرضاً واحداً. وإلا لم تكن واحدة. ومتى أن من هذه الجهة يكونبقاء للمدينة. كذلك الأمر في العالم؛ ولذلك كانت المادن المنزلية سريعة البوار. فإن الوحدة لها إنما هي بضرب من العرض.

٤٠ - وإذا قد لاح أي وجود. وجود هذه المبادئ^٥ وكيف نسبتها إلى العالم

(١) ق، م، ت، ح : تتقليل. وقد افتقر الأستاذ فان دن برخ : وتقسيم في . ولكن تأثر : وتقسيم . وهي تعنى اتفاق الأثر.

(٢) م تقسيم هنا : وذلك أنها تحفظ في الترب وابعد منها أبداً محدودة .

(٣) ق : المفعول .

(٤) ت : عز وجل .

(٥) ق : خلد .

اعوس ووسة بعضها إلى بعض . فانتظر في الأمور التي تخصها . وأنجعل أنها فتنا
تقربنا في ذلك ما تبين في عور النفس ^{ذلك} . أو أن كلّ واحد من هذه النبادى يتعلّم
ذاته . فذلك يتبين من أن العقل هنا ^{ذلك} . كونه هنا شاهد . أعني أن يعرض له دواما
يعلم المقولات ^{ذلك} يرجع فيعلم ذاته . إن كانت ذاته هي نفس المقولات .
وذلك ^أ ، إذ كان العقل هنا هو سهول بعيب فكم بالخرس ^{ذلك} يكون الأمر ^{ذلك}
في هذه العقول المفارقة ^{أ لأن العقل فتن} ^{ذلك} كانت هذه حوصلة من جهة ما ليس ^أ
مطبع في هيولى . وإن كان له من ذلك نعمت باهولى . وأحرى أن يكون الأمر
كذلك في المقول المفارقة التي ليس لها تعليق باهولى أصلاً . ولذلك يكون ^{ذلك} العقل
والعقل فيها أكثر في معنى الاتّه ^{ذلك} هو فتن . فإن العقل هنا وإن كان هو المقول
بعيبه . فقيبه تغافل دائم جهة أسبابه إلى الهيولى .

٤١ . وإن قد لاح أن كلّ واحد من هذه العقول مدرك ^{ذلك} ذاته . فانتظر هن
يُنكّن في واحد واحد منها أن يعقل شيئاً خارجاً من ذاته أم لا . فلتقوس ^{ذلك} إله فتدبر
في «كتاب نفس» أن المقول كان العاقول وصوريته ، وهي أثرنا وـ ^{ذلك} هنا منها يعقل
غيره . فإنما يعقله على أنه يستكمّل به . فذلك ^{ذلك} غير متقدم عليه وسبب في وجوده .
وكذلك من أثرنا واحداً منها معاولاً عن آخر في المفروزة أن يتصوّر المقول ذاته .
حتى أن دوام العقول ممكّن . أعني أن ما ^{ذلك} تصوّر من ^{ذلك} هذه النبادى ^{ذلك} سهول
وذلك العبر سبب له . وهو، كان له منها ^{ذلك} سبب فالمسدّب متصوّر له . فيه ليس
يُنكّن في المسبب أن يتصوّر ذاته دون أن يتصوّر ما به قوام ذاته . وقد تبين أن ^{ذلك}

- (١) د. ج. ج.
- (٢) د. ج.
- (٣) د. ج.
- (٤) د. ج.
- (٥) د. ج.
- (٦) د. ج.
- (٧) د. ج.
- (٨) د. ج.
- (٩) د. ج.

واحد منها متصور ذاته . فبصفهار ما يلزم أن يكون معلول ^١ لها بتصور علته . ومن هنا يظهر أن بعضها مبادئ بعض على جهة التصور والتغافل والغاية . على ماتبين من نسبة إلى صور الأجرام المتساوية المسديرة ^٢ . فإن النسبتين واحدة . وكذلك ^٣ أيضاً ليس العلة فيها من أجل المعلول . إذ ليس يمكن في الأشرف أن يكون من أجل الأقل شرقاً ^٤ . بل حصول المعلول فيه عن العلة إنما هو شيء تابع لذاته العلة . كما أن الإحرق تابع بخوبه الشار .

^{٤٢} - وإذا كان هذا كله كما وصفنا ، فمن الذين أنه ليس يمكن أن تتصور ^٥ العلة منها معلولاً . وإلا أمكن أن تعود العلة معلولة ويستكمل الأشرف بالأقل شرقاً . وذلك الحال . ومن هنـ ^٦ يظهر كل الظهور أنه إن وضع هذا مبدأ أول ليس بمعلول لشيء ، على ما تبين فيما سلف أنه لا يتصور إلا ذاته وليس بتصور معلولاته ، وليس هذا بشيء ^٧ ينافي المبدأ الأول منها . بل ذلك شيء يعم جميعها حتى الأجرام المتساوية . فإننا لا نرى أنها تتصور الأشياء التي دونها على نحو وجودها ، فإنه لو كان ذلك كذلك لاستكمل الأشرف بالأحسن ^٨ وكانت تصوراتها ^٩ كائنة فاسدة كالمحال في المعقولات الإنسانية .

^{٤٣} - وإذا كان الأمر على هذا فكل واحد من هذه المبادئ المفارقة وإن كان واحداً . يعني أن العاقل والمعقول فيه واحد . فهي في ذلك متضادة ، وأحقها بالوحدانية هو الأول البسيط ، ثم الذي يليه ، ثم الذي يليه . وبالجملة كل ^٩ ما احتاج في تصور ذاته إلى مباديء أكثر ، فهو أقل بساطة وفيه كثرة ما . وبالعكس كل ما احتاج في تصور ذاته إلى مباديء أقل فهو أكثر بساطة . حتى أن البسيط الأول بالتحقيق إنما هو الذي لا يحتاج في تصور ذاته إلى شيء من خارج .

(١) تـ ، حـ : المعلول .

(٢) قـ ، حـ : وكذلك .

(٣) تـ ، حـ : بتصور .

(٤) تـ ، حـ : شيء .

(٥) تـ ، حـ : فكل .

(٦) تـ ، حـ : الأجرام المسديرة .

(٧) تـ ، حـ : من جهة الأحسن الأقل شرقاً .

(٨) تـ ، حـ : ومن ذلك .

(٩) تـ ، حـ : تصوراته .

٤٤ — فهذا هو الذي أدى إليه القول من أمر تصور هذه المبادئ ، إلا أنه قد يلحق ذلك شناعات كثيرة وشكوك : أحدها أن تكون هذه المبادئ جاهلة ^١ بالأشياء التي هي لها مبادئ ، فيكون صدورها عنها كما تصدر الأشياء الطبيعية بعضها عن بعض ، مثل الإحرقان الصادر عن النار والتبديد الصادر ^٢ عن الثلوج ، فلا يكون صدورها من جهة العلم ، ومحال أن يصلوا عن العالم من جهة ما هو عالم شيء لا يعلمه ، وإنى هذا ^٣ الإشارة بقوله تعالى ^٤ : « ألا يعلم من خلق وهو النطيف الخبير » . وأيضا فإن الجهل نقص ، والشيء الذي في غاية الفضيلة ليس يمكن أن يوجد فيه نقص .

٤٥ .. فهذا أقوى الشكوك التي تلحق لهذا المرضع ^٥ ، ونحن نحملها فنقول : إنه لما كان الفاعل إنما ^٦ يعطي المفعول ^٧ شيئاً ما في جوهره . وكان المفعول يلزم فيه أن يكون غيرها وثانياً بالعدد . وجب ضرورة أحد أمرين : إما أن يكون مغايراً له بطيئون ، وذلك لازم ^٨ مني كان المفعول هو الفاعل بال النوع من غير تفاضل بينهما في الصورة ، وإما أن تكون المغایرة التي بينهما في التفاضل في النوع الواحد . وذلك بأن يكون الفاعل في ذلك النوع أشرف من المفعول . فإن المفعول ليس يمكن فيه أن يكون أشرف من الفاعل بالذات . إذ كانت ماهيته إنما تحصل عن الفاعل .

٤٦ — وإذا كان ذلك كذلك فهذه المبادئ التي ليست في هيئتها إنما يغاير فيها الفاعل المفعول والمعلمة المطلوب بالتفاضل في الشرف ^٩ في النوع الواحد ، لا باختلاف النوعية . ولما كان العقل الذي بالفعل منا ليس شيئاً أكثر من تصور الترتيب والنظام الموجود في هذا العالم في ^{١٠} جزء منه ، ومعرفة شيء شيء مما فيه بأسبابه البعيدة والتقريبية حتى العالم بأسره . وجب ضرورة ألا تكون ماهية العقل الفاعل لهذا العقل

(١) ق : حسنة .

(٢) ت . ح : هذه .

(٣) ق : الوضع .

(٤) ح : المفعول .

(٥) ت : أشرف .

(٦) الصادر : ساقطة من ت . ح .

(٧) م . ح : الإشارة بقوله . ق : الإشارة إلى قوله تعالى .

(٨) ت : الذي .

(٩) ق : لأنـه .

(١٠) ت . ح : وـى .

منا غير تصور هذه الأشياء . ولذلك ما قبل إن العقل الفاعل يعقل الأشياء التي هنا ، لكن يجب أن يكون يعقل هذه الأشياء بجهة أشرف ، وإلا لم يكن هنا مغایرة بيننا وبينه . وكيف لا وقد تبين أن العقل من الذى بالفعل كائن فاسد لتشبه بالحيول ، ومعقوله هو أزل فى غير هيولى . ولقصور العقل الذى فيما احتاج فى عقله إلى الموسى ؟ ولذلك متى علمنا حاسة ما علمنا معقولها ؟ وكل ذلك متى تعذر علينا حس^١ شيء ما فاتنا معقوله ، ولم يمكن حصوله لنا إلا^٢ على جهة الشهادة . وكذلك يمكن أن تكون هنا أشياء بجهة الأسباب بالإضافة إليها هي موجودة في ذات العقل الفعال . وبهذه الجهة أمكن إعطاء أسباب^٣ الرؤيا وغير ذلك من الإنذارات الآتية ، وإنما كان هنا القصور لنا لمكان الحيول^٤ .

٤٧ – وكذلك أيضا يلزم ألا يكون معقول العقل الفاعل [العقل الفعال]^٥ شيئاً أكثر من معقول العقل الفعال ، إذ كان هو^٦ وإياه واحداً بال النوع ، إلا أنه يمكن بجهة أشرف . وهكذا الأمر حتى يكون المبدأ الأول يعقل الوجود بجهة أشرف من جميع الجهات التي يمكن أن تتفاصل فيها العقول البريئة عن المادة ، إذ كان ضرورة معقوله ليس هو غير المقولات الإنسانية بال النوع فضلاً عن^٧ مقولات مائر المقارقة ، وإن كان مبaitنا بالشرف جداً للعقل الإنساني ؛ فأقرب^٨ شيء من جوهره هو العقل الذي يليه ، ثم هكذا^٩ على الترتيب إلى العقل الإنساني .

٤٨ – وكما أن الموضوع الأ شخص^{١٠} لتصورنا إنما هي الأمور الحيولانية وما نعقل من هذه المادة إنما نعقله بالمناسبة ، وإن كان عقلنا إياها ، إنما هو على ترتيب ، فإن أقرب شيء من جوهرنا هو العقل الفعال ، ولذلك رأى قوم أنه يمكن أن نتصور^{١١} ذاته على كنهها حتى تكون نحن هو ، ويعود المعلوم هو نفس العلة . كذلك أيضا

(١) ت ، ح : حس ، م ، ك : خبر .

(٢) أسباب : ناقصة في م .

(٣) عل : ساقطة من ت .

(٤) ق : وإنما كان هذا لتصورنا بمكان الحيول .

(٥) هو : ساقطة في ت ، ح .

(٦) ت : وأقرب .

(٧) ت ، ح تفيف هنا : ماز .

(٨) ق ، ك : هذا .

(٩) ١٠ - تلخيص ما بعد الطبيعة

الموضوع لتعسر العقل الفعال إنما هو ذاته وما يعتل من مبادئه . فإنما يعقلها بالمناسبة . وكذلك يلزم في الثالث والرابع إلى أن ينتهي الأمر إلى المبدأ الأول . ولذلك لا يخص المبدأ الأول أنه لا يعقل شيئاً بالمناسبة . فلذلك لا يعقل معمولاً به نقص . بل عقله أشرف العقول . إذ كانت ذاته أشرف الذوات . ولذلك ليس في ذاته تفاضل في الشرف ، بل هو الشريف بياطلاع من غير مقايسة . ولو كان ما يعقل المعلوم من هذه المبادئ من علنه هو هو بعيده ما تعلمه ^٢ العلة من ذاتها لم تكن هناك معايرة بين العلة وإنعلول . ولا كانت كثرة لهذه الأمور المفارقة أساساً .

٤٩ - فنــ ظهر من هذا القول على أي جهة يمكن فيها أن يقال إنها تعقل الأشياء كلها . فإن الأمر في ذلك واحد في جميعها ، حتى في عقول الأجرام السماوية . وعلى أي جهة يقال فيها إنها ليس تعقل ما دونها . وانخلت بذلك : الشكوك المقدمة . فإنها بهذه الجهة يقال إنها عالمة بالشيء الذي صدر عنها . إذ كان ما يصدر عن العالم بما هو عالم يلزم ضرورة ^٣ كما قلنا أن يكون معلوماً . وإلا كان صدوره كصدور الأشياء الطبيعية بعضها عن بعض . وبهذا ^٤ القول تمكث المقاولون بأن الله تعالى ^٥ يعلم الأشياء . وبالقول الثاني تمكث المقاولون بأنه لا يعلم مادونه : وذلك أنهم لم يشعروا باشتراك اسم العلم . فأخذوه على أنه بدل ^٦ على معنى واحد . فلزم ^٧ عن ذلك قولان متناقضان على جهة ما يلزم في الأقوال التي تؤخذ أخذنا مهملاً .

٥٠ - وكذلك الشهادة ^٨ التي قيلت فيها سلف تحمل ^٩ بهذا . وذلك أنه ليس الشخص ^٩ في أن نعرف الشيء بمعرفة أنت ^{١٠} . ولا بمعرفة نقص ^{١١} . وإنما الشخص في خلاف ^{١١} هذا ؛ فإن ^{١٢} من فاته أن يبصر الشيء بصرار دينا وقد أبصره بصرأ

(١) الأمر : ساقطة من ت ^{١٠} ح .

(٢) ت ^{١٠} ح : تعقل .

(٣) ت : وهذا .

(٤) ت ، ح : فلزمهم .

(٥) ت : النقص .

(٦) م : ولا يعرف . ت : ولا يعرف بمعرفة .

(٧) م : خالف .

(٨) ق : فاما .

(٩) م : خالف .

ناما ليس ذلك نقصاً في حقه . وهذا الذي قلنا هو الظاهر من مذهب أرسطو وأصحابه أو اللازم عن مذهبهم : وذلك أنهم يصرحون في العقل الفعال أنه يعلم ما هنا ، أعني ما دونه ، وكذلك في عقول الأجرام السماوية . ولا فرق . على ما تبين من قولنا ، بين أن يجوز^٢ ذلك في العقل الفعال أو فيها فوقه من المبادئ . فإنه ليس يمكن فيها أن تعقل شيئاً لا تتجوهر به^٣ إلا على الجهة التي قلنا^٤ .

٥١ – فقد تبين من هذا القول كيف تعقل هذه المبادئ ذاتها ، وما هو خارج عن ذاتها . وأما^٥ أن هذه المبادئ جواهر فما لاشك^٦ فيه ؛ فإن مبادئ الجواهر^٧ جواهر ضرورة . وأيضاً إذا كان اسم الجوهر ينطلق على هذه التي ليست في هيولى . فتحقق^٨ هذه باسم الجوهر هو المبدأ الأول فيها ، إذ كان جوهره هو السبب في جواهر تلك .

٥٢ – وكذلك يظهر أن هذه المبادئ حية وملتدة ومحبوطة بذاتها ، وأن الأول^٩ فيها هو الحي الذي لا حياة أتم من حياته . ولا لذة أعظم من لذته . وذلك لأن المفروط^{١٠} بذاته فقط . وغيره إنما حصلت له النبطة والسرور به ؛ وذلك أن اسم الحياة لما كان^{١١} قد ينطلق^{١٢} عندها على أحسن^{١٣} مراتب الإدراك . وهي إدراكات الحواس . كان بالحرى^{١٤} أن ينطلق اسم الحياة على المدركات بأفضل إدراك لأفضل^{١٥} مدرك . وكذلك أيضاً اللذة لما كانت ظلاً لازماً للإدراك ، وكانت تتفاصل بتناقض المدركات^{١٦} في نفسها ، وفي دوام إدراكتها ، كان بالحرى^{١٧} أن تكون تلك هي الملتدة بالحقيقة بإدراكتها ؛ فإن كل واحد منها ماعدا الأول

(١) نقصاً : ناقصة في ت .

(٢) ق : إلا يتجوهر به .

(٣) ت ، ح : قلناها .

(٤) ت ، ح : ثنا .

(٥) ت ، ح : نشك .

(٦) ت : الجوهر .

(٧) ت : هو المفروط .

(٨) ت : أحسن .

(٩) ت : يطلق .

(١٠) م ، ت ، ح : فكم بالحرى .

(١١) م : لما كانت للإدراك وكانت تتفاصل المدركات .

(١٢) م ، ت ، ح : فكم بالحرى .

ملتذٍ بذاته وبالأول ، ومحبوط بذاته وبالأول^١ . وأما الأول فهو الملتذٍ بذاته فقط والمحبوط بها ، لأن إدراكه أشرف الإدراكات فلذته أعظم الذّات ، وهو وإن اشتراك^٢ مع سائرها في كونها ملتذة داعمًا ، فلذته^٣ تلك إنما صار لها الدوام به ، ولذته هو بذاته . وكذلك أيضًا سائر المعانى المشتركة إنما^٤ هي له بذاته وطابه .

^{٥٣} ولما كان قد ظهر فيما سلف من القول أنه ينبغي أن يطلب في الجواهر^٥ واحد أول هو السبب في وجود الكثرة فيها ، فإن كل كثرة ، على ما لاح هنالك ، الواحد يجب ضرورة أن يوجد فيها ، فقد يجب أيضًا أن يكون في هذه الجواهر واحد أول هو السبب في كونها كثيرة ومعلودة . وهذا أحد ما يجب^٦ أن يظهر به أن هذه المبادئ يلزم ضرورة أن يكون فيها واحد^٧ متقدم عليها بالطبع من جهة ما هي كثيرة متضائلة في النوع . ولما كان الواحد في كل جنس هو مالم يكن منقسمًا ولا كثيراً بالانقسام الموجود في ذلك الجنس . وكانت الكثرة الموجودة في واحد واحد من هذه المفارقات إنما توجد^٨ لها من جهة أنها إنما^٩ تعقل من ذاتها كثرة ، على ما لاح من^{١٠} القول المتقدم ، فيجب عن هذا ضرورة أن يكون الواحد في هذا غير منقسم فيما يعقل من ذاته ، فلذلك لا يعقل إلا شيئاً واحداً بسيطاً . وهو ذاته^{١١} ولا يمكن فيه أن يعقل كثرة ما ، لافي ذاته ، ولا خارجة^{١٢} عن ذاته ، وهو واحد بسيط في جوهره ، وغيره إنما صار واحداً به . ولما كان معنى الوحدة في واحد واحد من تلك المفارقات إنما هو أن يكون المعمول منها واحداً ، وذلك بأن تترقى المقولات الكثيرة التي تجوهر بها واحد واحد^{١٣} منها إلى معمول واحد ، لزم

(١) ومحبوط بذاته وبالأول : ناقصة من ق . (٢) ت : عا .

(٣) ت ، ح : فلة .

(٤) ت : لها .

(٥) يجب أن : ساقطة من ت ، ح .

(٦) ت : يوجد .

(٧) ت : واحد منها .

(٨) ت : في .

(٩) إنما : ساقطة من ت ، ح .

(١٠) ق : لا يعقل الأشياء واحد بسيط هو في ذاته . ت : لا يعقل إلا شيئاً واحداً بسيطاً وهي ذاته .

(١١) ت : خارج .

(١٢) ق : التي تجوهر بها واحد واحد .

ضرورة أن يكون معنى الوحدة إنما يوجد حقيقة وأولاً للأول ، ثم لما يليه في الرتبة ، حتى يكون أكثر العقول اكثرة معمولات هذا العقل الذي فينا . وهذا هو الواحد الذي لم نزل نطلبـه بالقول المتقدم ، وهو الواحد في الجوهر الذي به استفادت سائر الجواهر وحدتها .

٥٤ - وإذا قد تبين ما يخصّ الأول من الصفات ، وبخصوص موجوداً موجوداً من هذه المفارقات ، فقد ينبغي أن ننظر في ترتيبها عن المبدأ الأول حتى تنتهي إلى أحسن^٢ مرادب الوجود المحسوس ، وهي الأسطقفات البسيطة والمادة الأولى ، فنقول : إنه قد لاح من القول المتقدم أن أشرف هذه الحركات هو حركةُ الفلك المكوك^٣ : وأنه هو العلة الأولى لها . فهذا مقدار ما كان تبين من ذلك^٣ القول ، إلا أنها متى قايستا بين^٤ تلك الصفات الخاصة بالأول ، أعني من أنه واحد بسيط لا يعقل من ذاته كثرة أصلـاً ، وبين فعل هذا الحركة ، لم تتطبق تلك الصفات عليه ؛ وذلك أن هذا الحركة يلزم ضرورة أن يكون قد صدر عنه أكثر من صورة واحدة ، وذلك أنه هو الذي أعطى صورة الفلك المكوك وجود الحركة^٥ للفلك الذي يليه في المرتبة ، والواحد البسيط بما هو واحد بسيط^٦ إنما يلزم عنه واحد ، فكيف تلزم كثرة متضاعفة في الشرف ؟ وذلك أن الحركة أشرف ضرورة^٧ من صورة الفلك ؛ فالذات^٨ التي^٩ لزم عنها هذان الوجودان^{١٠} ذات أجزاء ضرورة بعضها أشرف من بعض . وإذا كان هذا حال هذه الذات ، أعني الحركة للفلك المكوك فهي معلولة ضرورة وعـلـة هي السبب في وجودها . وهذا المبدأ هو^{١١} الذي تطبق^{١٢} به الصفات

(١) م ، ت ، ح : أكثر المقول . ق ، ك : المـقول (٢) ق : أحسن .

(٣) ت : هذا .

(٤) ت : من .

(٥) ق : وجود الحركة .

(٦) ت : بما هو بسيط .

(٧) ق : بالذات .

(٨) ق : أشرف ضرورة .

(٩) ق : الوحدان . ت : الموجودان .

(١٠) تـلىـقـةـ : ناقـصـةـ منـ تـ .

(١١) موـ : ناقـصـةـ منـ قـ .

(١٢) تـلىـقـةـ : ناقـصـةـ منـ تـ .

المنتهى، وتنطبق عليه . وهذا هو الله تبارك وتعالى . لأن إدخال مبدأ آخر متقدّم على هذا هو ضرورة فضل ، وانطليعة لافضل فيها .

٥٥ — فاما^١ كيف ترتيب هذه المبادئ عن هذا الأول . فهو ظاهر أنه ينبغي أن يكون الأقرب فالأقرب^٢ إليه أبغض معقولاً^٣ وأشرف . ولما لم يظهر هاهنا محرك أشرف من محرك الكل وجب أن يكون هو أول شيء صدر عنه . وأما ترتيبه بعده ففيه نظر : لأنه ينبغي كما قلنا ، أن نقدم الأشرف فالأشد . والشرف^٤ في هذا إنما يظهر^٥ لنا بأحد أربعة أشياء : إنما سرعة الحركة . وإنما عظم الجرم^٦ المتحرك وكوته محيطاً . وإنما عظم الكواكب وكثثرتها^٧ . وإنما^٨ كثرة الحركات التي تتمّ بها حركة الكوكب وقلتها . فإنه أى محرك احتاج في تحريك الكواكب^٩ إلى محرك أكبر من واحد . فذلك ضرورة^{١٠} تقص في حجمه بالإضافة إلى ما يحتاج إلى حركات أقل . أو ما^{١١} ليس يحتاج إلى حركة غيره أصلاً . وبين أن المحرك تائل الكوكب اتفق له الشرف بجمع هذه الجهات . أعني أن حركته^{١٢} أسرع الحركات . وجسمه أعظم الأجسام . وهو يحرك حركة واحدة كواكب كثيرة بخلاف ما عليه الأمر فيسائر الكواكب .

٥٦ — وأما ترتيبها بعده كما قلنا فالسبب في ذلك عدم مقدمات يقينية بأيدينا^{١٣} إلا على طريق الأخرى والأولى^{١٤} . وذلك بأن تزيل الأمر على عادة المفسرين^{١٥}

(١) ث : وأما .

(٢) م ، ف : فالأقرب . وبشرح الأستاذ فان دن برجم حذفها . ولكننا نرى استيفامها .

(٣) ث ، ح : المعولات . (٤) ث ، ح : والأشرف . (٥) ث : في هذا وإنما يظهر

(٦) ث : الجسم . (٧) ق : أو كثرتها . (٨) ق ، ث ، ح : أو كثرتها . (٩) ث : كوكب .

(١٠) ث : وما . (١١) ث : أعني حركة .

(١٢) ث ، م ، ح : فشبه ألا يكون بأيدينا في ذلك مقدمات يقينية .

(١٣) ث ، ح : الأولى والأغلق .

(١٤) ق ، م ، ث ، ح : المفسرين . وبشرح الأستاذ فان دن برجم : المنجمين .

بأن يكون الذي يل هدا في الرتبة محرك فلك زحل . ثم هكذا على ترتيب الأفلاك بحسب
ما ذكرنا في صناعة العالم . وإنما قلنا : إنه ليس بأيدينا في ذلك طريق يقيني . لأن
الشرف إن حمته لهذه اختركات ^١ من أجل وضع أفلامها بعضها من بعض تعارضت
ذلك الأشياء التي توجه الشرف . وذلك أن الخطأ أشرف من المخاطر به من جهة أنه ^٢
يذرئه الصورة . لكن لا يوجد فيه الشرف الذي من قبل سرعة الحركة والكتلة
ووضع الكوكب وصغره ، وذلك أنا نجد ما سفل من الأفلاك أسرع حركة كفلك
الشمس والتلغراف . اللهم إلا أن يقول قائل : إن هذه السرعة إنما هي بالإضافة إلى
المادة لا في نفسها ^٣ . وكذلك أيضا يظهر من أمر الشمس أنها أعظم كوكبا وأثقلها
حركات . فمن هذه الأشياء كما قلنا ليس بوقف بطريق قطعي على ترتيبها .

٥٧ - وقد يسأل سائل فيقول : إذا وضعنا على ترتيبكم أنه صدر مثلا عن
محرك زحل نفس فلكه . وآخر للفلك الذي يابه . وكانت حركة فلكه تلائم من
أكثر من حركة واحدة . فالصادر عنه أكثر من محرك واحد . بل يبلغهم على
ما يظهر ستة : أحدها محرك الفلك الذي يل هدا . والخمسة التي تلائم بها حركة زحل .
وقد كان يجب على ما وفرضتم إلا يصدر عن هذا آخر ^ك إلا ثلاثة أشياء فقط . إذ كان
في مرتبة الثالثة من الأول ^٤ . وذلك أنه يجب أن تكون الكثرة الموجودة في فعله تابعة
ضرورة ^٥ لكتلة ^٦ في ذاته . [كما أن الذات الواحدة يتبعها فعل واحد فقط] ^٧ .
فتقول : إنما كان يلزم ^٨ هذا لو وضعنا تلك الأشياء صادرة عن هذا المحرك الثالث .
وهي في صدورها عنه في مرتبة واحدة ^٩ . بل تقول : إنه صدر عن هذا المحرك الذي
في المرتبة الثالثة . وهو محرك فلك زحل . صدورا أوليا ^{١٠} ثلاثة أشياء فقط : أحدهما
محرك ^{١١} الفلك الذي يابه . والثاني نفس الكوكب . والثالث أحد المحركيين اللذين

(١) فـ : الحركات .

(٢) فـ : نفسه .

(٣) فـ : الكثير .

(٤) ما بين حاصرين ينقص من تـ .

(٥) تـ : إنه يلزم .

(٦) تـ ، حـ : تـ .

(٧) تـ ، قـ ، حـ : أولـ .

(٨) قـ : يلـ .

(٩) تـ ، قـ ، حـ : ثـ .

(١٠) فـ : يلـ .

(١١) الفلك : ناقصة في مـ .

ينحرّك بحركتهم الكوكب ، ثم صدر عن [هذا المحرّك الثلاثة الباقية من محرّكات زحل بترتيب ١ أيضاً ، أعني الثاني عن] ٢ الأول والثالث عن الثاني .

٥٨ — فإن قيل فلزم عن هذا أن يكون محرّك القمر والشمس مثلاً إذا ٣ كانوا أكثر هذه المبادئ ٤ كثرة موجودة في ذاتهما أن يكون الآخران الصادرون عنهما بحسب الكثرة الموجودة في ذاتهما ، فيكون للقمر مثلاً تسع حركات : وللشمس إن وضعنها في الفلك الرابع خمسة أو ثمانية إن وضعنها فوق القمر دون الظهرة وعطارد على الخلاف الذي في ذلك بين أهل التعاليم : فتقول : إما أنه يلزم أن تكون الكثرة الصادرة عن واحد واحد منها ليست أكثر مما ينقسم ٥ إليها الذات فذلك حق . ولذلك صدر عن الواحدواحد ، ولم يمكن أن يصدر عنه اثنان ولا يمكن [فيما ذاته منقسمة إلى اثنين أن يصدر عنه ثلاثة ، وكذلك] ٦ فيما ذاته منقسمة إلى ثلاثة أن يصدر عنه أربعة . وأما أنه يلزم أن يكون الصادر عن الذات المتكررة بعدد ما انقسمت إليها الذات في نفسها ولابد فليس يظهر ذلك ، فإنه إنما امتنع فيها سلف أن يكون واحد من هذه المبادئ ليس له فعل : فاما أن تكون ٧ ولابدًّاً أفعال كل واحد منها بعدد ما تنقسم إليه ذاته فلعله ليس يلزم ، ويكون هذا راجعاً إلى تقاضلها في الشرف . فما كان منها مما ذاته منقسمة أشرف كانت أفعاله معادلة ٨ لها ، وما كان أقلًّا شرفاً كانت كثرة أفعاله ناقصة عن كثرة ذاته .

٥٩ — وليس يلزم عن ذلك ٩ الحال اللازم عن صدور كثرة أفعال عن ذات واحدة . أو أن ١٠ تصدر عن ذات متكررة كثرة ١١ هي أكمل من الكثرة الموجودة

(١) ت ، ح : على ترتيب .

(٢) م : إذ .

(٣) ت : تقسم .

(٤) م ، ق : يكون .

(٥) ت ، ح : هذا .

(٦) ت ، ح : وأن .

(٧) كثرة : ناقصة من ، م ق .

في ذات العلة . فهكذا ينبغي أن يتحفظ ١ بترتيب هذه الجواهر ٢ من جهة صدور بعضها عن بعض ، وإلا لحقها الحال المهروب منه ٣ ، وهو أن يكون الواحد ليس بصدر عنه واحد ٤ . وإنما سبب ٥ هذا الوهم المكس : وذلك أنه لما صاح أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد أو همت هذه القضية أنها تتعكس . وأن الفعل الواحد إنما يصدر عن واحد ٦ فقط ، والاثنينية إنما تصدر عن اثنين ٧ فقط ، بل الحق هو أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد فقط ، والاثنينية لا يصدر عنها إلا اثنين فادونها ، فإما أن تكون الاثنينية صادرة ولا بد عن الاثنينية فيليس يلزم ٨ .

٦٠ - فلتنتزل الأمر في الترتيب هكذا ٩ : المبدأ الأول صدر عنه محرك الفلك المكوك ومحرك الفلك المكوك صدرت ١٠ عنه صورة الفلك المكوك ومحرك فلك زحل صدرت ١١ عنه نفس الكوكب ، والمحرك لفلك المشترى ومحرك واحد فقط ١٢ من المحركيين الذين تلثتم بهم حركة فلك ١٣ زحل . وعن هذا المحرك صدرت الثلاثة ١٤ المحرّكات الباقيّة من محرّكات ١٥ هذا الكوكب على ترتيب أيضا ، ثم محرك فلك

(١) ق : تحفظ . (٢) ت : ق .

(٣) ق : وإلا لحقها الحال المدحوب منها . . . : وإلا لحقنا الحال المدحوب منه . ت : وإلا لحقها الحال المدحوب عنه .

(٤) ت : ليس يصدر عنه إلا واحد . (٥) ت : سبيل .

(٦) ت ، ح : فاعل واحد . (٧) ت ، ح : اثنينية .

(٨) م ، ت ، ح تضيف هنا : هذا هو مذهب المحدثين من فلاسفة الإسلام كأبي نصر وغيره . وقد يظن أنه مذهب تامسطيوس من القساوء وأفلاطون . وهذا الذي ذكرته هو أولئك البينات (البيانات) التي اعتمدوها في هذا المذهب وفيه خلل (دخل) ؛ وذلك أن قولنا أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد فقط هي قضية صادقة في الفاعل من حيث هو فاعل فقط لامن حيث هو صورة وغاية ، فإن الصورة والغاية إنما يقال فيها إنها فاعلة بضرر من التشبيه . وإنما المطلب الماcus بهذا أن يقال هل يمكن في الذي الواحد البسيط أكثر من شيء واحد ؟ فإن استبعنا هذا فالمسألة صحيحة ؛ فإن جاز فالمسألة باطلة . وقد تكلمنا في ذلك في غير هذا الموضوع .

(٩) ق : فلتنتزك الترتيب هكذا . (١٠) ت : صدر .

(١١) ت : صدر . (١٢) فقط : ناقصة من م ، ق .

(١٣) م ، ق ، ح : كوكب . (١٤) الثلاثة : ناقصة من ت .

(١٥) ح ، ت ، ق ، م : حرّكات . وقد افترج فان دن برجم : محرّكات ، فأخذنا بفرارمه .

الشترى صارت عنه ثلاثة أيضاً : محرك فلك المزدوج ، ونفس فلكه ، ومحرك ثالث صدر عنه باقى اخرين كين الدين تلثم بهم ^١ حركاته ^٢ على ترتيب الثاني عن الأول والثالث عن الثاني والرابع عن الثالث . وهكذا توهم الأمر في جميعها . وليس هذا الترتيب قصياً . بل بحسب الأولى والأخليق .

٦١ - وقد يمكن أن يعتقد أن محرك الشمس صادر عن محرك الملك الكوكب ثم صدر عن محرك الشمس محرك زحل . ثم هكذا على الترتيب إلى محرك القمر . ويتمد هذا الترتيب الذى قلنا : ما يظهر من مسیر الكواكب بالقياس إلى الشمس ومحضها أبداً في السرعة والبطء ، أبعاداً محدودة منها وبخاصة الزهرة وعطارد . وذلك بأن حركاتي الفلكيين ^٣ الحاملين هما مساوين ^٤ لحركة الشمس والقمر أيضاً : نرى ^٥ أنه يسير سيراً متوايا عند الاجماع وفي الاستقبال وعند التربيع ^٦ . وهذا المعنى لعمري قد يوجد في الثلاثة الاولوية . والمثلث ليس يبعد كما قلنا أن تكون الشمس أشرفها ، ويكون محركها هو الذى يل في الرتبة محرك الكواكب ^٧ الثالثة . وبالجملة كما قلنا ليس بأيديينا مقدمات تتفق منها على ترتيبها بطريق يقيني

٦٢ - والعقل الفعّان هو صادر عن آخر ^٨ تلك الحركات رتبة ولذلك له محرك فلك القمر . وأما الاسطقطاسات فهي ضرورة معلولة عن الحركة العظمى وذلك أمر قد تبين في « السماء والعالم » . وذلك أنه قبل هنالك : إن الحركة من شأنها أن تفعل حرارة ، والحرارة يتبع وجودها الحفنة التي هي صودرة النار ، وعدم الحركة ^٩ يتبعها ضد هذا . أعني التقل . ولهذا كانت النار تل مقعر الجسم المستدير وتثبت الأرض في الوسط لبعدها عن حركة الخريط . وكانت المسائط التي بين النار والأرض .

(١) ت : جا .
(٢) ت . ج : حركاتها .

(٣) ت . ج : على ترتيب .
(٤) ت : الكوكبيين .

(٥) ت : مدارية .
(٦) ت : بيرى .

(٧) ت : بيرى .
(٨) ق : التربع .

(٩) ق : ويكون محركها هو الذى يل في الرتبة فنك الكواكب . ت . ج : ويكون محركها هو الذى يل في الرتبة محرك فلك الكواكب .

(١٠) ت : أحبر .

(١١) ق : الحرارة .

وهي الماء والهواء ، توجد بالحالتين ، أعني ثقيلة وخفيفة ^١ ، [ثقيلة بالإضافة إلى ما فوقها ، خفيفة بالإضافة إلى ما تحتها] ^٢ .

٦٣ - وبالجملة لما كان وجود الأجسام البسيطة ^٣ إنما هو من حيث هي متضادة ، وكان الفاعل لتصادها ليس شيئاً أكثر من حركة الجرم ^٤ المستدير ، كان الجرم المستدير ضرورة هو الفاعل لها والحافظ . وليس يليق له إليها هاتان ^٥ النسبتان فقط ، بل يتزلا ^٦ أيضاً منها منزلة الصورة وهي منه منزلة الغبول فإنه يليق الأسفل منها مستكلاً بالأعلى حتى يستكمل جيعها بنهاية الجسم المستدير . وهذا شيء قد لاح في « السماء والعالم » . وأيضاً فإن الجسم الكروي ^٧ بما هو مستدير لا بد له من جسم عليه يدور وهو ^٨ المركز . والذى بهذه الصفة للجسم الساوى هو الأرض ، وإذا وجدت الأرض وجدت سائر الاسطعفات . فإذا زُر من الضرورة لزم ^٩ وجود الاسطعفات ^{١٠} عن وجود الجرم الساوى كما لزم من الاضطرار ^{١١} اللاتين والأجر عن صورة البيت . وإذا كان ذلك كذلك فالجسم الساوى سبب لوجود الاسطعفات على أنه حافظ وفأعل صورة وغاية .

٦٤ - وأما أمر المتشابهة ^{١٢} الأجزاء فقد تبين في العلم الطبيعي أنه ليس يحتاج في إعطاء أسمابها ^{١٣} القرابة إلى شيء غير الاسطعفات وحركات الأجرام السماوية ^{١٤}

(٢) ما بين حاصرين ناقص من ت .

(١) ت تصف هنا : بالإضافة .

(٤) ت : الجسم .

(٢) ت ، ح : السائل .

(٦) ت ، ح : تنزل .

(٥) م : هات .

(٨) ت : هو .

(٧) ت ، م ، ح : الكروي .

(١٠) ق : لزوم الاسطعفات .

(٩) ت ، ح : لزوم .

(١٢) ت ، ح : المتشابه .

(١١) م : الاضطرار .

(١٢) ت ، ح : أسمابه .

(١٤) ح ، ت ، م تصف هنا حائنة : وكذلك أيضاً عند أسطو إنما يدار بعض الأجسام المترنجة من قبل الأجرام السماوية ، ولذلك يقول أسطو : إن الإنسان إنما يولد إنسان والشمس ، والملة في ذلك عنده ، أن الشخص إنما يكونه شخص مثله . ولما كانت تلك أجساماً حية أفادت الحياة لما هاهنا ، -

وإنما اضطرنا القول في ذلك العلم إلى إدخال مبدأ من خارج في وجود النبات والحيوان وذلك أنه ظهرت فيها قوى لها أفعال محدودة تفعل نحو غاية ما كالنفس الفادحة ، ولذلك لم يمكن فيها أن تنسن إلى الاستطعات ولا يمكن أيضاً في وجودها أن تنسن إلى الشخص المولد إذ كان الشخص المولد إنما يعطي في مثل هذه الأشياء إما المبولي القابلة وإما الآلة . كحال الحال في المني ودم الطمث .

٦٥ — وهذا كله قد تبين في العلم الطبيعي . لكن إذا توصلنا إلى الأمر في هذا العلم ظهر أن المعنى الذي صارت به هذه الأشياء معقوله ليس يمكن أن يكون حادثاً عن الصورة المبولانية الشخصية بما هي شخصية . لأنه إذا كان من شأن الصور المبولانية أن تحدث الصور في المواد بما هي مبولانية . فليس يمكن أن يوجد ذلك لصور المفارقة . لكن قد تبين أن الصور المفارقة تحدث الصور في المواد ، فواجب لا يكون يحدّثها الصور المبولانية . وذلك واجب أيضاً من قبل أن الشيء المبولي الشخصي إنما يحدث معنى شخصياً مثله ، والصورة المعقوله الحادثة يظهر من أمرها أنها ليست معنى شخصياً . فلذلك يجب أن يكون العقل الفاعل هو معطى الصور البساطة وغيرها ، فالمولود بالذات الشخص هو شخص مثله . ولذلك يقول أرسطو : إن الإنسان إنما يولده إنسان ، والشمس والشخص هو المولود بالذات . وأما الصورة فهي متولدة بالعرض . ولذلك ظهر هنا أن المولود لها شيء غير الشخص ، فالإنسان المشار إليه الذي يتكون بالذات إنما تولده الشمس المشار إليها وإنسان مشار إليه ، والمفهوم المكون فيه بالعرض : وهي الإنسانية . إنما تولده الإنسانية المجردة من المادة^٢ وهذا هو الفرق بين مذهب أرسطو ومذهب أفلاطون في كون الصورة فاعلة . فإن بهذا الوجه ترتفع سائر الحالات .

= إذ ليس يمكن أن يدرك المبولي إلى الاستكمال النفسي إلا ما هو سم في طبيعته أن يكون منفياً لأن الشيء إنما يفهم غيره مافقاً جوهراً . وليس يدخل أرسطو في العلم الطبيعي مبدأ مفارقاً هو عقل . إلا في العقل الإنساني ، وفي حرّكات الأجرام السماوية . أما في الفعل الإنساني فمن قبل أن الفعل المبولي في إمكان غير خالط ، وليس هناك مبولي تحتاج إلى أن يدركها سم ، وأما في الأجرام السماوية فمن قبل أن قواها غير متناهية . وإذا كان هذا كما وصفنا .

(١) من هنا إلى آخر الصفحة ساقط من ح . (٢) ق : إنما تولده الإنسانية الموجدة من المبولي .

٦٦ - وإذا كان هذا كما وصفنا ، وتبين أن الأجرام الساوية هي سبب^١ في وجود الاستقطبات ، وعلى كم جهة هي لها سبب ، فصور الاستقطبات هي^٢ العلة القريبة لوجود المادة الأولى المشتركة لها ، وذلك على جهة الصورة والغاية فقط ؛ فإنه ليس يمكن أن يتصور من الأسباب للمادة الأولى غير هذين السينين فقط ، فإن الفاعل إنما يفعل الشيء بأن يفيده جوهره الذي هو به ماهو وهي صورته والمادة الأولى ليست ذات صورة فيكون لها فاعل ، ولا يمكن أيضاً أن يتصور لها مادة أخرى إذ كانت هي الأولى .

٦٧ - وقد يمكن أيضاً أن تتصور^٣ أن المادة معلولة بوجه آخر : وذلك أنه لما كانت المادة يقال^٤ عليها وعلى مواد الأجرام الساوية بضرر من التقاديم والتأخير ، وكان ما هذا سببه ؛ فالتقاديم^٥ فيه هو العلة في وجود المتأخر . فعل هذا أيضاً تكون مادة الأجرام الساوية هي السبب في وجود هذه المادة ، ويكون السبب في وجود مواد الأجرام الساوية صورها فقط . وضرورة هذا الترتيب فيها^٦ يفهم على هذه الجهة لما كانت المفارقة^٧ من جهة الوجود النام^٨ مما لا بد أن يصدر عنها^٩ موجودات أخرى ، وكان بعض هذه الموجودات لا يمكن في صورها أن تكون غير ذات موضوع ، فباضطرار^{١٠} ما لازم أن يوجد الموضوع ، وكان وجود هذه الصور في المواد من جهة الضرورة .

٦٨ - وأما وجودها في نفسها في جهة الأفضل أعني نفوس الأجرام المستديرة فإن وجودها ضرورة أفضل من عدمها . وبهذا ينحل^{١١} ما يمكن أن يشكك به على وجود هذه الصور التي هنا . وذلك أن لقائل أن يقول : إذا كانت موجودة في ذوات المفارقة بالحال الأفضل فـ بما وجدت بعد ذلك بالحال الأحسن ، إلا أن يقول قائل :

(١) ت : السبب .

(٢) سبب في وجود الاستقطبات . . . هي : كلمات ناقصة من ق .

(٣) ت : يتصور .

(٤) ت : يقال .

(٥) فيها : ناقصة من ت .

(٦) ح ت ، ق : المفارقات .

(٧) م : العام .

(٨) ت : لا يبدوا أن تصدر عنها .

(٩) ت ، ح : باضطرار .

إن العناية ^١ بذلك إنما كانت بالهيلول ، فيكون الأشرف من أجل الأخس . ونخن نقول : إن وجودها على هذه الحال ^٢ هو ضرورة وجود ثان ^٣ ، وهو من حيث هو وجود أفضل من العدم . ولذلك وجدت وجوداً أنفع ، فوجودها ^٤ الأنفع هو من جهة الأفضل بالقياس إلى عدمها . وكونها ناقصة الوجود وصوراً في مواد هو من جهة الضرورة إذ ^٥ لم يمكن أن توجد بحال ^٦ أتم ، وكما أن الأفضل لنا إذا حصلنا ^٧ على الكمال الأخير أن ينفي ^٨ غيرنا من ^٩ ذلك بحسب ما يمكن فيه ^{١٠} ، فكذلك ^{١١} الأمر في المبادئ المفارقة مع صدور نفس ^{١٢} الأجرام السماوية عنها .

^{٦٩} - وأما صور الأجسام الأربعة ، أعني الاسطقطات ، فإنما وجدت من أجل الضرورة ، وذلك لوجود ^{١٣} صور الأجرام السماوية . وووجدت أيضاً في هيلول من أجل الضرورة ، وكأنه اجتمع ^{١٤} فيها الضرورة من وجهين ^{١٥} : أحدهما من حيث هي موجودة ، والثاني من حيث هي في هيلول ، والسبب في هاتين الضرورتين ^{١٦} ذا وجود الأجرام المستديرة ، وذلك أن الضرورة في كونها موجودة هو وجود تلك وفي كونها في مواد هو وجود تلك في موضوع .

^{٧٠} - وأما الصورة الحاصلة بعد اختلاط الاسطقطات وامتزاجها كصور النبات والحيوان وصورة الإنسان . فإن وجودها في نفسها إنما هو من أجل النفس الناطقة . وجود النفس الناطقة من أجل الأفضل ، كحال في الأجرام السماوية . ولذلك ما نرى ^{١٧} أن أقرب موجود هنا في الرتبة من الأجرام السماوية هو الإنسان .

(١) ق ، م ، ت : العناية . ويقترح الأستاذ فان دن برجم : الغاية .

(٢) ت ، م ، ح : الجهة .

(٣) م : إذا .

(٤) ق : موجودها .

(٥) ق : جعلنا .

(٦) أن توجد : ناقصة من ت .

(٧) ت : في .

(٨) ت ، ق : تقيد .

(٩) ت ، ح : كذلك .

(١٠) ق : بحسب ما يمكن .

(١٢) ت ، ح : نفوس .

(١٣) ت : جهتين .

(١٤) ت : احسن .

(١٧) ت : ولذلك نرى .

(١٥) ق : الصورتين .

وهو كالمتوسط بين الوجود الأزلي والكائن الفاسد ، وجود النفس الناطقة [أيضًا في هبولي هو من جهة الضرورة ، فنسبة النفس الناطقة] ^١ هنا إلى ما دونها من الصور هي نسبة الناطقة إلى العقل المستفاد ، ونسبة الحسابة إلى الناطقة هي نسبة المبولي ، وكذلك نسبة الغاذية ^٢ إلى الحسابة ، ونسبة المتشابهة الأجزاء إلى الغاذية ^٣ هي نسبة المبولي أيضًا إلى الصورة . وهي بعินها نسبة صور ؛ المتشابهة الأجزاء إلى الامتطفات ^٤ ، فالإنسان هو الواصلة التي ^٥ تصل بها الوجود المحسوس بالوجود العقول ، ولذلك تم الله به هذا الوجود الذي لحقه التقصان لبعده عنه .

٧١ - وأما ^٦ لم يجد من النفس النباتية والحيوانية أكثر من نوع واحد فيشبه أن يكون وجود أنثراها من أجل ^٧ الأفضل . ويشبه أن يتبنى في بعضها أنها إنما وجدت من أجل الإنسان . أو بعضها من أجل بعض . وفي بعضها ليس يظهر هذا ، كالحيوانات العادبة ^٨ على الإنسان والنباتات المسمومة ^٩ ؛ ولذلك ما سيلوح فيها بعد أن إفساد هذه الموجودات أكثر ذلك بعضها لبعض إنما هو بضرر من العَرَض ومن قبل ضرورة المادة . كالعقارب ^{١٠} وسائل الجوارح التي يظهر من أمرها أن الذي يفسدها ^{١١} إن لم يكن أشرف منها قليلاً بأحسن ؛ وإنما كان هذا لإمكان الضرورة . فقد لاح من هذا القول كيف ضرورة ^{١٢} وجود الأشياء بعضها عن بعض ونسبة بعضها إلى بعض

(١) ما بين حاضرتين ناقص من ق .

(٢) ت ، ق : العادبة .

(٣) صور : ناقصة من ت .

(٤) ح ، ق تصنيف : من الإنسان .

(٥) ت : وما .

(٦) م ، ق : من جهة .

(٧) ت : الغاذية .

(٨) ق : والنباتات . م : والنباتات المسمومة . ت : والنباتات المسمومة .

(٩) م : كالآفامي .

(١٠) ق : التي تظهر أنها الذي يفسدها . م ، ت : التي يظهر من أمرها أنها تفسدها .

(١١) ت ، م ، ق : ضرورة . وقد اقترح فان دن برج : ضرورة . ولكن لم تأخذ بقتارته ، ورأينا استبعادها كما هي .

في الكمال ، وأن كمالات جميعها منسوبة إلى كمال الأول وضرورة وجوداتها معلولة عن وجود الأول .

٧٢ — وقد يبني بعد أن تنظر في أمر العناية فيما هاهنا ١ . أعني ما ٢ دون ذلك القمر ، ونعمل ٣ في ذلك على هذه الأصول المتقدمة ، فنقول : أما وجود هذه الأشياء التي على وجه الأرض وبقاوئها محفوظة الأنواع فذلك شيء مقصود ضرورة ليس يمكن أن يكون فاعله الاتفاق ٤ . على ما كان يرى ذلك كثير من القدماء . وذلك يظهر إذا نفقد ٥ كيف موافقة حركات الأجرام السماوية لوجود شيء شيء مما يحدث هنا ولحظته ٦ . وأظهر ما يوجد ذلك للشمس ٧ ثم للقمر ، وذلك أن الشمس بين ٨ من أمرها أنها لو كانت أعظم جرمًا مما هي أو أقرب مكاناً لملكت أنواع النباتات ٩ والحيوانات من شدة الحر ، وكذلك لو كانت أصغر جرمًا أو أبعد ١٠ ملكت من شدة البرد . والتصديق بهذا يقع من أن الذي تفعل ١١ به الشمس التسخين هو حركاتها أو انعكاس ١٢ شعاعها ، ومن الموضع التي لانتعمر من شدة الحر وشدة البرد .

٧٣ — وكذلك أيضًا تظهر العناية في فلكها المائل ظهوراً بيّنا ، فإنه لو لم يكن لها ذلك مائل لما كان هنا صيف ولا شتاء ولا ربيع ولا خريف . وهو بين أن هذه الأزمان ضرورية في وجود أنواع النبات والحيوان . وأمر العناية في الحركة اليومية ١٣ ظاهر جدا ، فإنه لو لا ١٤ الحركة اليومية لم يكن ليل ولا نهار ، وكانت تكون نصف السنة نهاراً والنصف الآخر ١٥ ليلاً ، وكانت الأشياء تهلك حينئذ ، أما في النهار فمن الحر ، وأما في الليل فمن البرد .

(١) م : لاما هنا . ت : بما هاهنا .

(٢) ت : ونسك .

(٣) م : اتفق .

(٤) ق ، ح : ويحفظه . ت : ومحفظه .

(٥) ق : الشيء .

(٦) ت ، ح : النباتات .

(٧) ت : يفعل .

(٨) ق : وأمر العناية اليومية . م : وأمر العناية في الحركة اليومية .

(٩) ت ، ح : لوم تكن . (١٠) ق : الأخير .

٧٤ - وأما القمر فأثره بين أيضاً في تكون الأمطار^١ وإنضاج الفواكه ، وبين أيضاً أنه لو كان أعظم مما هو أو أصغر أو أبعد أو أقرب أو لم يكن نوره^٢ مستفاداً من الشمس لما كان له هذا الفعل . وكذلك أيضاً لو لم يكن له ذلك ماثل لما كان يفعل أفعلاً مختلفة في أزمان^٣ مختلفة ، ولذلك تسخن به الاليالي في زمان البرد وتبرد في زمان الحرّ ، أما سخونتها في زمان البرد فلأن وضعه منها يكون حينئذ كوضع الشمس في زمان الحرّ ، لأن يكون هو أقرب إلى سمّت^٤ روسنا إذ كان فلكه^٥ أكثر ميلاً ، وأما في زمان الحرّ فيكون الأمر بالعكس : أعني أن ظهوره واستماره^٦ يكونان^٧ في الجهة الجنوبيّة ، إذ كان أبداً إنما يظهر في الجهة المقابلة للشمس ، فإذا كانت الشمس في الجنوب^٨ ظهر^٩ في الشهاب واستمر^{١٠} في الجنوب ، وإذا كانت الشمس في الشمال انعكس الأمر ، أعني أنه يظهر في الجنوب ويستمر^{١١} في الشمال ، ولذلك صار حينئذ يبرد ، وذلك أنه إنما يأتي حينئذ شعاعه في جهة الجنوب . وكذلك أيضاً ما يظهر من مسیراته المعتمدة في أبعاد محدودة من الشمس ليس ينبغي أن يتوجه^{١٢} أن ذلك لغير لل نهاية بما هاهنا .

٧٥ - وعلى مثال ما قلناه في الشمس والقمر ينبغي أن يعتقد الأمر في سائر الكواكب وفي أفلاتها وفي مسیراتها مسیرات معتمدة في أبعاد محدودة من الشمس^٩ ولذلك ما يقول أرسطو إن سيرتها هي سيرة الشمس ، وإنما قال ذلك لما يظهر من تقبيلها^{١٣} حركتها ورومها^{١٤} التشبه^{١٥} بها . ونحن وإن لم يتميز لنا^{١٦} بالحسّ آثار

(١) م : المطر .

(٢) ت ، ح : أوقات .

(٣) فلكه : ناقصة من ت .

(٤) ت : واستمارته . ق : واستماره . م : واستماره . ح : واستماره . وتفتح : واستماره .

(٥) ت ، ق : يكون . ح : تكون . (٨) ق : المحوت .

(٩) ت : ظهرت . (١٠) م ، ق ، ح : واستمر .

(١١) ق ، م ، ح : ويستمر . (١٢) ت : نتومهم . ولكتنا نفتح :

(١٣) ت : تقبيلها . ق ، م : تقبيلها . وقد اقترح الأستاذ فان دن برجم : تبها . ولكتنا نفتح : تقبيلها ، يعني تقبيلها . (١٤) ت : وزنها .

(١٥) ق : يتبرس لنا . (١٦) ت : التشبه .

كثيرة من حركاتها وخروج مراكتها واستقامتها ورجوعها ، فإنماقطع قطعاً يقينياً أن ذلك للعناية بما هنا ، وإنما عسر^١ علينا إدراك ذلك ، إذ كان ذلك يحتاج إلى تجربة طويلة يقصر عنها العمر الإنساني ، ولذلك ينبغي أن يتسلم^٢ ذلك عن أصحاب صناعة التجوم التجريبية ، وذلك فيما^٣ يظن أنه يمكن مما يقولونه من تأثيرات ؛ هذه الكواكب ، أعني أنه يمكن أن يوقف على ذلك بطول الرصد ويمكن أيضاً في الكواكب أن تفعل ذلك ، لكن لشرف هذه الأجرام السماوية كما قلنا غير مأمورة لستا نرى أن عنيتها بما دونها هي على القصد الأول ، وإلا كانت الأشياء الأزلية من أجل المائة^٤ والأفضل من أجل الأحسن^٥ ، ولكونها أيضاً معنية^٦ بها على هذه الجهة لانقدر أن نقول إنها غير عالمة بما هاهنا ، [إذ كانت أفعال العالم بما هو عالم معلومة له ، لكن علمها على الوجه الذي فصلناه]^٧ .

٧٦ - ولما كان النظام في حركاتها هذه^٨ إنما استفاداته مما عقلته^٩ من ذات مبادئها ، وكانت مبادئها إنما استفاداته من المبدأ الأول الذي هو الله تبارك وتعالى فالعناية الأولى^{١٠} بنا إنما هي عنابة الله عزّ وجلّ^{١١} ، وهو السبب في سكني ما على الأرض ، وكل ما هو موجود هنا^{١٢} مما هو خير مخصوص فعن إراداته وقصداته . وأما الشرور فوجودها لضرورة الميولى ، كالفساد والهرم^{١٣} وغير ذلك . وإنما كان ذلك كذلك لأنّه لما لم يكن^{١٤} لهذا الوجود إلا على أحد أمررين : إما ألا توجد هذه الأشياء التي يلحق وجودها شرّ ما ، فيكون ذلك أعظم

(١) ق : عكس .

(٢) ت : نسلم . ح : تتسلم .

(٣) ق : ما .

(٤) ق : مباشرة .

(٥) ق ، م : المائة . وقد اقترح فان دن بوج : الكائنة . ولكننا نقترح : المائة .

(٦) ق : الأحسن . م : الأحس .

(٧) ق : معينة .

(٨) ما بين حاضرتين زالن في م ، ت ، ح .

(٩) م ، ت : حركات هذه .

(١٠) ت ، ح : عقلت .

(١١) ق : الأولية .

(١٢) م ، ت ، ح : تبارك وتعالى .

(١٣) م ، ح : وكل ما يوجد هنا . ق : وكل ما هو موجود هاهنا .

(١٤) م : والمرض . ت : والهرم .

(١٥) ق لما كان لا يمكن .

شراً^١ ؛ وإنما أن توجد بهذه الحال ، إذ كان لا يمكن^٢ في وجودها أكثر من ذلك . وبناءً على ذلك أن النار منفعتها في العالم بيته ، واتفاق لها بالعرض أن تفسد^٣ كثيراً من الحيوان والنبات . لكن انظر العناية بالحيوان كيف جعل له حسن اللامس وإلا^٤ لما أمكن ذلك في طباعه حتى تبعده^٥ عن المسوّفات المفسدة له^٦ . وكذلك جعل في نوع نوع من أنواع الحيوان ما يحفظ به وجوده من الأشياء المفسدة له^٧ . وهذا أيضاً أحد ما يظهر به أن العناية بما هاهنا موجودة ، ولذلك إذا تأملت أمر كثير من الحيوان ظهر لك أنه لم يمكن فيه أن يوجد لوم تجعل له الأشياء^٨ التي بها يحفظ وجوده . وأكثر ما يظهر ذلك في الإنسان وأنه لو لا العقل لم يكن يمكن أن يوجد زماناً ما^٩ . ولذلك ما قد نرى أن تلك المبادئ عالمية بالضرورة التي هاهنا على الوجه الذي هي به عالمية وأنها^{١٠} لم تبلغ عنابتها بنا أن أعطتنا^{١١} وجودنا فقط بل والأشياء التي بها يحفظ^{١٢} وجودنا مما عساه أن يفسد^{١٣} .

٧٧ - ويقول الإسكندر : إن قول من يقول إن العناية تقع بالجزئيات كلها قول أيضاً في نهاية الخطأ ، على ما كان^{١٤} يرى ذلك أصحاب الرواقي ؛ وذلك أن العناية من تلك إنما تكون من حيث هي عالمية على ما سلف . وليس يمكن أن يكون لها علوم حادثة جزئية فضلاً عن أن تكون غير متناهية . والفاليل^{١٥} أيضاً بهذا جور^{١٦} الآلة ضرورة ، لأنه إذا كانت تنحو نحو تدبير^{١٧} شخص شخص فكيف

(١) م ، ق : شر .

(٢) ت ، ح : إنها تفسد .

(٣) م : تذهب . ت : يغرس به . ح : تقربه .

(٤) ق ، ح تضييف : وذلك بحسب ما في طباع ذلك الحيوان أن يقبل من ذلك .

(٥) ت ، م تضييفان : وذلك أيضاً بحسب ما في طباع ذلك الحيوان أن يقبل من ذلك .

(٦) ت : توجد .

(٧) ت ، ح : وإنما .

(٨) ت ، ح : يحفظ . ح : تحفظ .

(٩) م : والقول .

(١٠) كان : ساقطة من ت ، ح .

(١١) ق : يجوز .

يلحق الشخص ^١ الشرور ، مع أن ^٢ الآلة تدبّره ^٣ ، وأعني هنا أن ^٤ من أنواع الشرور ما قد كان ممكناً لا يقع له ^٥ ، وأما الشرور الضرورية ^٦ وقوعها بالشخص فلما يقل ^٧ أن يقول : إن ذلك ليس من عند الإله . لكن ^٨ أكثر من أبدى ^٩ في أمر العناية هذا الرأي يرون أن الأمور كلها ممكنة للإله تعالى ^{١٠} ، فلذلك يلزمهم ضرورة أن يجوزوه ^{١١} . وأما أن الأمور ليست ^{١٢} كلها ممكنة ظاهراً جداً ؛ فإنه ليس يمكن أن يكون الفاسد أزلياً ، ولا يمكن أن يكون الأزل ^{١٣} فاسداً ، كما أنه ليس يمكن في المثلث أن تعود زواياه متساوية لأربع قوائم ^{١٤} ولا في الألوان أن تعود مسموعات . والقول بهذا ضارٌ في الحكمة الإنسانية جداً .

٧٨ - وأما قول من يرى أن يتحقق لهذا بأن أفعاله لا تتصف بالجور ، بل نسبة الخير والشر ^{١٥} إليه نسبة واحدة فقول غريب جداً عن طابع الإنسان ومتناقض لطبيعة الوجود ^{١٦} التي في غاية الخير ؛ وذلك أنه ليس يمكن هاهنا شيء هو خير بذاته بل بالوضع ولا شيء هو شر بذاته . ويمكن أن يتقلب الخير شرًا والشر خيراً فلا يمكن هاهنا حقيقة أصلًا . حتى يكون تعظيم الأول ^{١٧} وعبادته إنما هو خير بالوضع ؛ وقد كان يمكن أن يكون الخير كله ^{١٨} في ترك عبادته والإعراض عن اعتقاد نظيميه . وهذه كلها آراء شبيهة بآراء «افروطاغورس» ^{١٩} : وسنفرغ لبيان ما يلحقها من الشناعة فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(١) ت ، ح : تلحق الشخص .

(٢) ق ، م ، ت ، ح : مع أن . وقد اقترح فان دن برج : من غير أن . ولكن زوى بقائهما كافٍ للأصل .

(٣) ق : مدبّرة .

(٤) أدن : ساقطة من ت .

(٥) ق : يمكن لا يقع به . ت : يمكن لا يقع به .

(٦) ت ، ح : الصروري .

(٧) ق : تعلقاً بـ . ت : فلما يقل . م : فليس لفائل . وقد آثرنا قراءة ت .

(٨) ق : لك .

(٩) م ، ت ، ح : يرى .

(١٠) م : للآلة . ت : للإله .

(١١) ق ، ح : بأن يجوزوه .

(١٢) ت ، ح : ليس .

(١٣) ق : الطبيعة الموجدة . م ، ح : الطبيعة الموجدة . ت : الطبيعة الوجود .

(١٤) ق : تنظم الأمور .

(١٥) كله : ساقطة من ت ، ح .

(١٦) ت ، م : افروطاغورس .

(١٧) ت : في المقالة التي تل هذه .

وهنا انقضى هذا^١ القول في الجزء الثاني من هذا العلم ، وهي المقالة الرابعة من كتابنا هذا ، وبه تُم الكتاب^٢ : والحمد لله وسلام على عباده الذين آمنوا^٣ .

انتهى

وكان فراغه على يد أحرق الورى موسى بن إبراهيم المتطبب في الثاني من عمره الحرم سنة ٩٣٢ للهجرة .

قال بعض من شافه المؤلف : إنه لم يلتفت إلى إتمام الكتاب بالمقالة الخامسة [التي] وعد بها . لأنها تشمل على أكثر أمور غير مهمة . كتصحيح مبادئ العلوم والخدمات البقينية . ورأى أن يكن بذلك ما أشرب إليه^٤ .

(١) هذا : ساقطة من ت . ح . (٢) وبه تُم الكتاب . ناقصة من م ، ت ، ح .

(٣) م : والحمد لله رب العالمين وسلام على عباده الذين أصطفى . ت : والحمد لله رب العالمين وصل الله على محمد وآله وأصحابه وسلم . ح : والحمد لله رب العالمين وصل الله على محمد وآله وسلم .

(٤) ت : كان في الأصل المتنسخ منه هذه المقالة الرابعة هي آخر هذا الكتاب . وما وعد أن يتكلم به في الخامسة فإنه بعد ذلك لم يعود عليه . لأن رأى أن الذي بقى القول فيه من هذه العلم غير مهم ، إذ كان أكثر ذلك إنما هو في إعطاء مبادئ العلوم وفي تصحيح المقدمات اليقينية بالأقوال الشهيرة ، أي الجدلية ولما كان هذا غير ضروري جرم القول في آخر هذه المقالة الرابعة . وهذا قول من شافه المؤلف رحمه الله عنه .

فهرس الكتاب

صفحة

١ - ب

تصدير

٢ - ١

مقدمة الكتاب

في الغرض من علم ما بعد الطبيعة ، ومنظمه . وأقسامه . ومرتبته
ونسبته .

٣٢ - ٨

المقالة الأولى

في المصطلحات المستعملة في علم ما بعد الطبيعة :
الموجود . الموية . الجوهر ، العرض ، الكبة ، الكيفية ،
الإضافة ، الذات ، الشيء ، الواحد ، المoho ، المقابلات ،
القوّة ، الفعل ، التام ، الناقص ، الكل ، الجزء ، الجميع ،
المتقدم والتأخر ، السبب والعلة ، الميول ، الصورة ، المبدأ ،
الاستقنس ، الاضطرار ، الطبيعة .

٧٨ - ٣٣

المقالة الثانية

في مطالب ما بعد الطبيعة :
المقولات - مقوله الجوهر والمقولات التسع . أنواع الوجود .
الكلبات والصور المفارقة . المادة . مبادئ الأجسام المحسوسة .

صفحة

١٢٢ - ٢٩

المقالة الثالثة

في الواحق العامة لعلم ما بعد الطبيعة :
 القوة والفعل . أيهما متقدم على الآخر . التقدم بالزمان وبالسببية .
 الفعل قبل القوة . القوة لاحقة للهيوبي . الواحد . والكثرة .
 الأضداد . العدم .

١٦٥ - ١٢٣

المقالة الرابعة

في مبادئ الجوهر :

المحرك الأول . حركات الجرم السماوي . للأجرام السماوية عقول ،
 وهذا غاية واحدة . العقول ، العقل الفاعل . كيف تعقل المبادئ
 ذاتها . هذه المبادئ حية وملتزمة ومحبوطة بذاتها . الواحد لا يعقل
 إلا ذاته . ترتيب المبادئ الحركة عن الأول . العقل الفعال صادر
 عن عراك فلك القمر . الاسطعنسات . الإنسان . العناية .